أوراق عمـــــــــل

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

صورة الغلاف: **زهراء علي**

أدوات الحشـــد والاحتجـــاج بعد الربيـــع العربـــي

كسجلات أفعال عابرة للقوميات

نصاف براهمي، زهراء علي، عبير سقسوق،
يارا عبد الخالق، عماد عامر، سناء بنبلّي،
سفيان جاب الله، عمرو إسماعيل

أدوات الحشد والاحتجاج بعد الربيع العربي

كسجلات أفعال عابرة للقوميات

نصاف براهمي
زهراء علي
عبير سقسوق
يارا عبد الخالق
عماد عامر
سناء بنبلّي
سفيان جاب الله
عمرو إسماعيل

تحرير: فرح الشامي

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لإستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

لذا، يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء إلتزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

6 المقدمة

فرح الشامي

15 الفحم الحجري أو البترولي وحملات تصدي المجتمع المدني في تونس لعملية استخراجه

نصاف براهمي (تونس)

25 استعادة الأملاك العامة البحرية: التحركات خلال انتفاضة ١٧ تشرين في سياقها التاريخي والمكاني

عبير السقسوق (لبنان)

45 انتفاضة أكتوبر: العصيان المدني العراقي كسجل أفعال عابر للقوميات

زهراء علي (العراق)

5

59 نقابة المهندسين في بيروت: السياق التاريخي والواقع النقابي

عبير سقسوق، يارا عبد الخالق، عماد عامر (لبنان)

77 التعبئة والأفعال الجماعية حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء فيما بعد ٢٠١١ في المغرب

سناء بنبلّي (المغرب)

107 السياق الثوري، الشارع والفعل الجماعي في تونس: تشكُّل مُعقَّد لتعبيرات سياسيّة من خلال إعادة استيعاب لأدوات احتجاج عبر قوميّة

سفيان جاب الله (تونس)

125 مُلخّص السياسات حول الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني في مصر عام ٢٠١٧ – ٢٠٢٠

عمرو اسماعيل (مصر)

المقدمة

فرح الشامي [1]

انكب باحثو العلوم الاجتماعية والمحللون السياسيون وناشطو المجال العام خلال العقد الأخير على دراسة الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية في فترة ما بعد الربيع العربي سعياً لتقديم فهم واضح وعميق لدوافعها ومحركاتها وطبيعتها وللمجموعات الفاعلة فيها. فأظهر التحليل المقارن بين الدول رشاقة هذه الحركات في عبورها للحدود القومية بين البلدان كافة والعربية خاصة من ناحية الشكل والمضمون والأدوات. وسمحت عملية رصد آليات تشكل وتطوّر هذه الحركات تاريخياً، مع الرجوع إلى لحظات التكوين في فترة ما قبل اندلاع الانتفاضات العربية، في تصوير مسارات نضوج (أو تفكك وخفوت) هذه الحركات، وفي تقديم تحليل مقارن عبر المراحل الزمنية يساهم في إيناع المفاهيم وارتقاء الأحداث من خلال تأطيرها ضمن استنتاجات نظرية. وكلما مرّ الوقت، كلمّا اكتمل التصور وتمكنا من صقله. وهذا ما مكّن البعض ومنهم مديرة معهد الأصفري الدكتورة دينا الخواجة من تبني رأي مخالف للكثيرين الذين سارعوا ووضعوا الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية خلال السنتين الماضيتين ضمن خانة «الموجة الثانية لثورات الربيع العربي»[2] . فالانتفاضات الأخيرة التي اندلعت في السودان والجزائر ولبنان والعراق، والتي وصل صداها إلى مصر والمغرب، ولو أنه لا يمكن إنكار تعديتها للقومية إلى حدٍ بعيد، لا تتشابه تماماً فيما بينها ولا مع انتفاضات الربيع العربي في 2011. فكما تبرز أوجه الشبه الكثيرة، منها الجوهري ومنها ذات الأساس الضعيف، تكثر أوجه الاختلاف البنيوية من حيث الأسباب الكامنة وراء الانتفاضات، وطبيعتها وطبيعة السلطات المراد إسقاطها، ومطالبها، ومرجعيتها الفكرية والسياسية والحقوقية، وسياقها وإطارها (بما في ذلك النسيج والعقد الاجتماعيين السائدين)، ومبادئها، إلخ. لهذا السبب، ارتأى فريق عمل معهد الأصفري أهمية إصدار كتاب يركّز على الأدوات التعبوية العابرة للحدود في المنطقة –وخاصة الجديدة منها– كونها العنصر المشترك الرئيسي بين كل الحركات الاحتجاجية. فهذه الأدوات تشكل سجل غني من الأفعال الجماعية والتعبيرات السياسية الذي لا بدّ من توثيقه وتحليل مكوناته، والذي يسمح بتحديد الدروس المستفادة وبالتالي بمدّ الناشطين والناشطات باقتراحات وتوصيات براغماتية من شأنها جعل تحركاتهم/ن أكثر فعالية وتأثير، بعيداً عن التعميمات الفضفاضة والأحكام العامة المتسرعة والمتغيرة الناتجة عن مقارنة سمات الثورات على المستويين السياسي والماكرواتي.

[1] مسؤولة برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت

[2] أنظر إلى مقالة الدكتورة دينا الخواجة لمنصة ميغافون «خطورة التعميم في تحليل الثورة» في 23 نوفمبر 2019
https://megaphone.news/%d8%ae%d8%b7%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d9%85%d9%8a%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9

تأتي هذه المجموعة من أوراق السياسات كجزء من مشروع معهد الأصفري البحثي تحت عنوان «ما بعد الاستثناء العربي: الحركات الاجتماعية متعدية القومية في المنطقة العربية» وكمكمّل لما أنتجه هذ المشروع الذي استمرت أنشطته على مدار سنتين، بمنحة من مؤسسة كارنيغي-نيويورك، والذي تضمن إصدار أربع تقارير وطنية، وعقد ستة ورشات عمل إقليمية تشاورية موضوعية صدر عن كلّ منها تقرير، ونشْر مجلد يستخدم لغايات تعليمية وتدريبية، وخمس فيديوهات وثائقية، وسلسة من تسعة أوراق سياسات، تغطي أهم مجالات وأشكال الحركات الاجتماعية في أربع بلدان عربية (لبنان، مصر، تونس والمغرب). ومن أهم هذه المجالات وأشكال الحركات المناهضة للعولمة ولسياسات التقشف الاقتصادي الناشطية البيئية والناشطية الحضرية والناشطية النسوية والناشطية في مجال حقوق الإنسان (ومن بينها الحقوق السياسية والمدنية)، والناشطية الرقمية، وغيرها من أشكال الناشطية، ولم يأتِ اختيار أوراق السياسات –على وجه الخصوص– عشوائياً بل تمّ اختيارها بعناية بناءً على النتائج الأولية التي توصلت إليها التقارير الوطنية وبشكل أخص بناءً على المجالات والجوانب التي أعطاها المشاركون في ورشات العمل الإقليمية (وهم من الجهات الفاعلة المتعددة في مختلف حقول دراسة الناشطية المجتمعية المذكورة) الأولوية. أما بالنسبة لأوراق السياسات السبع التي يتضمنها هذا الكتاب، تحديداً، فقد تم انتقاؤها مع الحرص على أن تختصر وتعبّر عن أبرز أوجه الناشطية المجتمعية والمستويات المختلفة التي عملت عليها في المنطقة العربية مؤخراً. والأهم أنه تم انتقاؤها مع الحرص على أن تغطي جميع الأدوات والتجليات لهذه الحركات الاجتماعية في المنطقة، إذ يبقى الهدف الأسمى من الكتاب –كما ذكرناه مسبقاً– توصيف الواقع بطريقة عملية ومختصرة وتقديم توصيات تطال أصعدة مختلفة لكل الجهات الفاعلة (من أكاديميين وناشطين وصحافيين، إلخ) في هذه الحركات على أنواعها وخاصة الناشطين منهم، من أجل تمكين مساعيهم تجاه التغيير السياسي (الديمقراطي) والاجتماعي من أن تبصر النور في ظلّ الكمّ الكبير من التحديات التي تواجههم. كما يخاطب البعض القليل من هذه التوصيات صناع القرار المحليين والدوليين، لعلهم يسمعون. ويحاول هذا الكتاب بذلك تقديم صورة شبه متكاملة على الأقل لواقع الحركات الاجتماعية متعدية القومية في المنطقة وللفجوات السياسية التي يجب سدّها من أجل دعم وتفعيل هذه الحركات.

فتعكس ورقة نصاف براهمي الجانب السياسي الذي تحاول الحركات الاجتماعية التعاطي معه، رغم كونه أصعب من غيره من حيث تحديد أسس المشكلة والأهم من حيث معالجتها. فتتحدث هذه الورقة عن التنازعية السياسية في استخراج الفحم الحجري أو البترولي في تونس (وتحديداً في مدينة قابس ومنطقة قفصة) والذي تحوّل من فرصة للنهوض الاقتصادي والازدهار، خاصة في الأطراف، إلى مسبب أساسي للبطالة والظروف الاقتصادية وحتى الاجتماعية الصعبة، فضلاً عن التوتر السياسي. فقد فضح هذا النشاط الاقتصادي عيوب وتفاوت النموذج التنموي الاقتصادي التونسي الذي

لطالما اعتبره الكثيرون مثالياً لا سيّما بسبب ما روجته المؤسسات المالية الدولية من أجل فرض برامجها المشروطة وسياساتها. كما تظهر هذه الورقة الديناميكيات المعقدة أحياناً بين الطرف والمركز وانعكاسها على النواحي المختلفة, من خلال تبيان كيف أن مجموعتين عشائريتين كانتا تشكلان المصدر الأساسي لليد العاملة في هذه العملية الاقتصادية وكيف استدعى ذلك جهداً في موازنة فرص العمل فيها, ممّا ولد الكثير من الحساسية السياسية. فهذا حال معظم الدول العربية التي يسيطر عليها النظام الرأسمالي والسياسات النيوليبرالية التي تقدّم المنفعة الاقتصادية على المنفعة البيئية والاجتماعية وعلى سيادة الموارد الطبيعية, وتوزّع الريع بشكل متفاوت لتزيد بذلك من حدّة اللامساواة الاجتماعية بمختلف أشكالها فيكون الهامش –كما العادة– الضحية الأكبر. وتستعرض هذه الورقة الحملات والنشاطات والمظاهرات المناهضة لاستخراج هذه المواد, ومن بينها الملتقيات العملية للتعريف بمخاطرها البيئية والمحاولات العدة لتقديم مشاريع قوانين لتقييد هذا النشاط الاقتصادي الشرس والحدّ من انعكاساته السلبية على المجتمع. وتعتبر هذه الأدوات الاحتجاجية من أكثر الأدوات شيوعاً واستخداماً في الدول العربية والعالم. لكن لا بدّ من لفت الانتباه إلى تفرّد الحالة التونسية المطروحة لكون الحركات الاحتجاجية انتقلت من مناطق وسط وجنوب البلاد التي يقع فيها استخراج الفوسفات إلى العاصمة وخاصة أمام مجلس نواب الشعب والمؤسسات العامة المعنية كوزارة الطاقة, في حين تميزت الانتفاضات العربية الأخيرة وخاصة في لبنان والعراق بخروجها عن مركزيتها الجغرافية المعتادة حيث انتقلت تحركاتها من المركز إلى كافة المناطق والقرى. وقد يفسر ذلك إيجابياً بنضج الحالة التونسية بعد استمرارها طويلاً, وبتجاوز الانتماءات الطائفية والجهوية وازدياد روح المواطنية للمرة الأولى في حالتي لبنان والعراق. ويفسر هذا الأمر كذلك في الحالتين الأخيرتين بكون اللبنانيين والعراقيين لا يواجهون نظاماً متماسكاً حيث لا تشكل الدولة نظاماً مركزياً قوياً بوجود الزعامات والأحزاب المتحكمة التي تعزز التقسيمات المناطقية والطائفية.

وتقع ورقة عبير السقسوق (وهي من مؤسسي ستوديو «أشغال عامة») عن «استعادة الأملاك العامة البحرية: التحركات خلال انتفاضة 17 تشرين في سياقيها التاريخي والمكاني» بين المستويين السياسي والسياساتي. فتظهر هذه الورقة مشكلة توزيع الريع كآلية لإنتاج وإعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية, مثلاً, والتي قوبلت بخطاب سياسي لمناهضة خصخصة الشاطئ يشمل الجانب الطبقي لإقصاء شرائح مجتمعية من الملك العام, وهذا أمر مشترك مع الحالة التونسية والجزائرية وغيرها الكثير من الحالات العربية. ومن جهة أخرى, تحاكي هذه الورقة مسار النضال من أجل إحداث تغيير مباشر في السياسات والقوانين الخاصة باستعادة الأملاك العامة البحرية ضمن سياق انتفاضة 17 تشرين الأول في لبنان, وهو نضال يتمحور حول القضايا البيئية وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية أيضاً, وهذا عنصر رئيسي في المشهد الأوسع للحركات الاجتماعية العربية. ومع استعراض الورقة التاريخي لكلّ النضالات التي شهدها لبنان على هذا المستوى قبل

وخلال انتفاضة 17 تشرين، يظهر التنوع الكبير في الأدوات الاحتجاجية المستخدمة من مسيرات واعتصامات وحملات واستخدام الوسائل الإعلامية المتاحة وخاصة التقنيات الجديدة في التوثيق والنشر والتي ارتبطت بشكل كبير في التقدم المحرز مؤخراً على مستوى الحق في الوصول إلى المعلومات ولا سيما المصادر القانونية والمساحية. ويظهر كذلك التوسع المناطقي لهذه الاحتجاجات وأدواتها، ولا مركزيتها. ويمكن لهذه الورقة أن تعطي لمحة عامة عن أبرز سمات انتفاضة 17 تشرين في لبنان وتظهر تحديداً أهمية التنظيم بطرق غير تقليدية، إن كان على صعيد التشبيك والتضامن من خلال ائتلاف وطني أو على صعيد الانخراط في عمليات انتاج معرفة جديدة (مثل البيانات المساحية والخرائط بالتشارك مع منظمات قاعدية). إن هذا التضامن والدعم المتبادل يساعد في كسر التحديات الجغرافية والطائفية وهذا هو مفتاح العمل السياساتي، بحسب الكاتبة. كما تذكر الكاتبة أهمية الدور الذي لعبته المنصات الإعلامية الجديدة وغير التقليدية، التي ازداد رواجها مع ازدياد الطلب على المادة الإعلامية خلال الثورة، في إعطائها منبراً واسعاً وحرّاً للناشطين في مجال الحق في المدينة والمجال الحضري.

وتعبّر ورقة زهراء علي عن المستويين السياسي ودون السياسي (أو السياساتي) كذلك لكون الانتفاضة العراقية، كما الانتفاضة اللبنانية، ذات طابع مطلبي يستهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، لكنها تجاوزت أيضاً المطالب السياسية الضيقة ومجرد التنديد بالقمع الاقتصادي والسياسي وحاولت إسقاط الطائفية ومكافحة الفساد وتغيير معالم السلطة الحاكمة، ولو دون الاستناد إلى مرجعيات قانونية ودستورية جديدة، فضلاً عن محاولاتها تغيير المعايير الاجتماعية والمجتمعية للنظام وبناء قواعد سلوك جديدة تدعم حس التعايش والانتماء عند الجميع ولا تسمح للحكومة باتخاذ سياسات (نقدية ومالية مثلاً) فاشلة لا تعود إلى أساس علمي بعد اليوم. وركزت هذه الورقة على العصيان المدني السلمي، وهو سجل أفعال عابر للقوميات ظهرت ملامحه واضحة في لبنان كما في العديد من السياقات الثورية العربية الحديثة، والمتمثل بإضرابات الاتحادات العمالية والطلابية والنقابات، بشكل أساسي. ومن ضمن السمات المشتركة الكثيرة التي يمكن ملاحظتها بين الانتفاضتين العراقية واللبنانية وجود سلسلة كبيرة من الإضرابات التي امتدت على فترة طويلة والتي تراكمت ومهدت للحراكات الثورية الكبرى. وبالإضافة إلى التحالفات المهنية أو القطاعية دون قيادة، التي نشبت للتعويض عن الهياكل النقابية المتكلسة والمتواطئة مع الطبقات السياسية، الحاكمة، يمكن الانتباه إلى مجهودات كبيرة بذلت في إصلاح الكيانات النقابية في كلا الدولتين. وهذا قاسم مشترك أيضاً مع سياقات ثورية مختلفة تركّز على كسر النظم السلطوية والقمعية والأمنية مثل السياق التونسي. فقد غفلت ورقة نصاف براهمي، مثلاً، عن تسليط الضوء على الدور البنّاء الذي لعبته الاتحادات العمالية التونسية وخاصة الاتحاد العام التونسي

للشغل[3] على المستوى السياسي لإطار مشكلة استخراج الفوسفات منذ بداياتها. واستفاضت زهراء علي في توصيف معالم العصيان المدني السلمي في العراق مثل نصب الخيام حول مبنى «المطعم التركي» المهجور في ميدان التحرير، والذي غير الثوار اسمه إلى «جبل أُحُد»[4]، حيث غطت الخيام هذا الميدان وصولاً إلى الجسور الثلاثة الرئيسية في العاصمة التي يقطن فيها الناشطون بعيداً عن سيطرة الدولة، وعددت ممارسات المعتصمين الجديدة التي تشمل «إنشاء المجلات والقنوات الإذاعية وتوزيع المواد الغذائية المجانية وإنشاء وحدات طبية ونفسية مجانية، وتقديم خدمات متنوعة مثل توفير الدواء وتصفيف الشعر وإقامة المسارح ودور السينما والمكتبات في الساحات العامة دون أي مقابل»، فضلاً عن ذكرها للجداريات والأدوات الرقمية على المجال الافتراضي كالوسوم، إلخ. وتحدثت زهراء علي عن «محاولة المحتجين إنشاء «أشكالاً جديدة للدولة» من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتنظيم الخدمات العامة كتنظيف الطرقات وإعادة رسم اللوحات، وكذلك ترميم النصاب التذكاري العام وتجميل الأماكن العامة باستخدام الفن الأصيل والتصميم». وخلصت الكاتبة إلى أن هذا المشهد السلمي قد تم مواجهته بالعنف الفظ من قبل أجهزة الدولة والميليشيات، وأكدت أن هذا تحدٍ رئيسي يواجهه المحتجون العراقيون (واللبنانيون على حدّ سواء)، بحسب رأيها.

وانصبت ورقة عبير السقسوق ويارا عبد الخالق وعماد عامر على تحليل واقع نقابة المهندسين وتطوره عبر التاريخ مع التركيز على آخر التطورات على مستوى هذه النقابة منذ بداية العام 2020. وكان من الواضح أن انتفاضة 17 تشرين قد سلطت الضوء على أهمية العمل النقابي واستقلاليته ولا مركزيته، وأحيت معركة استعادة النقابات (ابتداءً من نقابة المحامين والمهندسين) بعدما ظهر مدى الاهتراء في الجسم النقابي اللبناني حيث غابت النقابات عن ساحات الانتفاض، وهو أمر متوقع كون النقابات اللبنانية معظمها متحاصصة من قبل الأحزاب السياسية والزعامات الطائفية والمذهبية ولا تشكل سوى أداة لتلك الأخيرة في تفعيل نظامها الزبائني بدل أن تتفرغ لمؤازرة المواطنين المنتمين إليها وخاصة الأضعف منهم. وقد أثبتت هذه الورقة وجود مجهودات متزايدة في انتفاضة لبنان، وهي جزء من الجيل الجديد للانتفاضات العربية، على صعيد إعادة إحياء العمل النقابي النزيه. فبعد وصف دقيق للانتخابات النقابية قبل الانتفاضة والتطرق لأوجه التنظيم وأدوات السلطة السابقة، تعمق الكتاب في شرح المسار الذي تم اتباعه لاسترجاع العمل النقابي في تجربة انتخابات نقابة المهندسين في العام 2020. وتسمح قراءة هذه الورقة إلى استنتاج تقاطعية الدور النقابي على المستوي السياسي وكذلك السياسات والمسارات المتبعة، إلخ. إذ تفعّل النقابات كل أنواع أدوات الاحتجاج من التشبيك إلى انتاج المعرفة إلى الضغط والمناصرة. وتُبين الورقة قدرة النقابات

[3] UGTT

[4] نسبةً لمعركة أُحُد النبوية بين المسلمين الأوائل وأعدائهم مكّيّي قريش

على خرق جدار السلطة. وفي ضوء ذلك، وبعد التشديد على أن ما جمع أعضاء النقابات مجدداً هو التدهور الاقتصادي والاجتماعي الحاد الذي أصاب الجميع دون استثناء (وهو السبب وراء انتفاضة متعدية للتقسيمات المناطقية وللطبقات الاجتماعية والفئات العمرية)، أكّد الكتاب على أهمية عدم التركيز على مطالب آنية معينة خلال المراحل التغييرية والانتقالية لدرجة نسيان الهدف الرئيسي الذي لا بد من أنه إسقاط النظام الرأسمالي والريعي بشتى الطرق المعممة على كافة المهن والقطاعات. وقدم الكتاب كذلك مجموعة توصيات توجه المهندسين –بما قد يفيد أعضاء النقابات الأخرى- في تنظيمهم وتعبئتهم والحفاظ على وعيهم للأمور كما في تحديد أهدافهم ومطالبهم وإطار نضالهم وكيفية استفادتهم من امتيازاتهم منعاً لإعادة حدوث أي تشرذم ونظراً للتحديات الكبيرة على هذا المستوى.

ونظراً إلى أن منظور الجندر أو النوع الاجتماعي غير معمم أو مغطى بشكل كاف في ستة من أوراق السياسات الموجودة ضمن هذا الكتاب، كان لا بدّ من ورقة سياسات سابعة موسّعة تقوم بتشريح كلّ مكونات التعبئة والأفعال الجماعية حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء فيما بعد 2011 في المغرب، فكانت ورقة سناء بنبلّي. وتعكس هذه الورقة إلى حدّ كبير صورة الناشطية النسوية والنسائية في المنطقة العربية بشكل عام. إذ يظهر ملياً كيف أن الحركات النسوية والنسائية حاضنة للتغيرات المجتمعية الأخيرة التي عرفتها دول المنطقة خلال العقد الأخير. فقد اتفق الحضور خلال ورشة العمل التشاورية حول هذا الموضوع التي عقدها معهد الأصفري في شباط/فبراير 2020 على أن هذا النوع من الناشطية هو الأنجح في المنطقة العربية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية لجهة تحقيقها للكثير من أهدافها رغم وجود إخفاقات وفجوات عدة، واتفق الحضور كذلك على أن دول المغرب العربي قد تفوقت على سواها من الدول على هذا المستوى. وبعد تقديم لمحة عامة مفصلة والتطرق لأهم ملفات الترافع حول قضايا النوع في سياق ما بعد 2011 (كإصلاح الدستور وتفعيل الفصول الدستورية الجديدة والتمثيل السياسي والانفتاح على الشباب والعنف ضد النساء وتواجدهن في الفضاء العام والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، قامت الكاتبة بتفكيك خارطة الفاعلين والفاعلات العاملين والعاملات على قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء في السياق نفسه وعرض ما تتضمنه هذه الخارطة من منظمات ومبادرات فردية وجماعية على اختلاف أشكالها، ثم انتقلت إلى التدقيق في كيفية الحشد حول قضايا المساواة والعنف ضد النساء، مركزة على الأدوار الجديدة للحركات الاجتماعية المناهضة للعنف والمطالبة بالمساواة في المغرب من جهة، وعلى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الفاعلين والفاعلات من جهة أخرى. وأخيراً وليس آخراً، استنتجت الكاتبة أنه «لا يمكننا الحديث عن حركة نسائية واحدة ووحيدة في المغرب (كما في معظم الدول العربية) لأن «بانوراما» الأفعال الجماعية تميل أكثر إلى تشكيل فسيفساء من الفاعلات والفاعلين». وأضافت أن المرجعيات والمطالب والوسائل قد تختلف أو تتداخل

أو تصطدم أحياناً، لكنها في النهاية تحتج وتطالب بمساحة لها في المشهد العام. ورغم الخلافات الأيديولوجية والمرجعية، إلا أن «عملها بشكل فردي في إطار شبكات موضوعاتية وطنية وإقليمية يتقاطع في العديد من الملفات التي تهم قضايا النساء ومناهضة العنف ضدهن». وبدت بذلك أدوات الناشطية النسوية أكثر تقليدية من أدوات غيرها من أنواع الناشطية، مع تحديثات تذكر في السنوات الثلاث الأخيرة.

صحيح أن كل الأوراق الخمسة السابقة تتمحور حول أدوات الحشد والاحتجاج المختلفة وخاصة غير التقليدية منها، لا سيما في سياق ما بعد 2011 ومن ضمن ذلك سياق الجيل الثاني من الانتفاضات العربية، إلا أن ورقة سفيان جاب الله المعنونة «السياق الثوري، الشارع والفعل الجماعي في تونس: تشكُّل مُعقَّد لتعبيرات سياسيّة من خلال إعادة استيعاب لأدوات احتجاج عبر قوميّة» هي التي تفرّغت إلى التعمق في رصد وتحليل هذه الأدوات واللاعبين الجدد. فبرز الأولتراس وأغانيه كأحد أهم مظاهر الفعل الجماعي وآليات الاحتجاج، يليه الغرافيتي (الجداريات). وقد توسع الكاتب في الشرح تفاصيل هاتين الأداتين المهمتين لينهي بعدها بتقديم توصيات لجهات فاعلة مختلفة بهدف تسهيل الوصول إلى الأفق التي تفتحها هاتين الأداتين. وكما اعتبر تقرير معهد الأصفري الثاني عن الناشطية المجتمعية في المنطقة العربية (للعام 2019)، «ساحات تصادر ومساحات تنتفض»، يحتضن الفضاء الالكتروني أبرز اللاعبين الجدد ضمن إطار الناشطية. لذا، كان لا بد من ورقة عمرو إسماعيل حول «الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني في مصر»، حيث تتبلور السلطوية الجديدة بأبهى حللها، من أجل فهم التحدي الأمني الأكبر الثاني الذي يواجهه الثوار (بعد التحدي الذي ذكرته زهراء علي بخصوص الحكم العسكري والعنف ضدهم)، وهو استغلال السلطة للمجال الافتراضي من أجل مراقبة الناشطين وملاحقتهم واستدعائهم والتحقيق معهم وحبسهم والتعدي عليهم، لدرجة اختطافهم وتعذيبهم. وبعد وضع السياق العام والانطلاق من تراث الابتكار والتنظيم في مجال الفضاء الإلكترونيّ المصريّ، تحدث الكاتب عن التهديدات والاستجابات والطرق المحتملة للتعامل مع الفضاء الإلكترونيّ هذا ومن ضمن ذلك البرامج والتطبيقات الموجودة والبديلة، وأنهى بتقديم توصيات يمكن اختصارها فيما يلي: «إعداد خطة عمل جليّة وواضحة تضع أهداف دقيقة وواقعيّة قصيرة وطويلة الأجل وتعديل الإطار القانوني (قانون الجرائم الحاسوبيّة) وتنقيح الاستراتيجيّة وأن تكرّس الاستراتيجيّة والإطار التنظيميّ مزيداً من الوقت لتطوير الإطار الذي يركّز على اقتصاد البيانات، مع التركيز بشكلٍ خاص على معالجة البيانات الشخصية وحمايتها كوسيلة لفضاء إلكترونيّ آمن في نهاية المطاف في مصر».

وبهذا، يكون هذا الكتاب قد قدّم صورة كاملة للأدوات والتكتيكات والاستراتيجيات التقليدية والجديدة للناشطين المجمعيين في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، ومجموعة من التوصيات الموجَّهة للعديد من الجهات الفاعلة، والتي تطال المجالات والمستويات المختلفة وتتطلع

خاصة إلى توجيه أعمال التأييد والمناصرة والضغط للناشطين وإلى اقتراح إصلاحات قانونية وسياسات ملموسة والدعوة لإنشاء آليات للعدالة من أجل تنظيم عمليات ملاحقة ومحاسبة الأفراد والجماعات والمؤسسات المسؤولين عن الانتهاكات بحق المتظاهرين العُزّل -والتي وصلت للقتل خارج إطار القضاء, وكذلك الانتهاكات بحق نشطاء المجتمع المدني والصحفيين.

الفحم الحجري أو البترولي وحملات تصدي المجتمع المدني في تونس لعملية استخراجه

نصاف براهمي

باحثة في منتدى البدائل العربي للدراسات, تعمل في تونس كمنسقة مشروع في منظمة «البحث عن أرضية مشتركة»، وهي الآن طالبة دكتوراه في العلوم السياسية

الملخص التنفيذي:

في مواجهة تدهور الأوضاع البيئية وتزايد المخاطر الناجمة عن الصناعات الاستخراجية من فوسفات وفحم حجري وغاز صخري لم يقف المجتمع المدني التونسي ممثلاً خاصة في الجمعيات التي تعنى بالبيئة مكتوف الأيدي بل تم تنظيم عدة حملات ونشاطات مناهضة لاستخراج هذه الموارد كما تم تنظيم ملتقيات علمية للتعريف بالمخاطر البيئية التي قد يسببها استخراج هذه الموارد.

لم يقتصر نشاط المجتمع المدني على المناطق التي يقع فيها استخراج هذه الموارد الواقعة أساساً في وسط وجنوب البلاد بل توسع وتم القيام بجملة من الحملات في العاصمة خاصة أمام مجلس نواب الشعب وكذلك أمام عدد من المؤسسات المعنية بهذا الأمر مثل وزارة الطاقة كما تم الاتصال بأعضاء مجلس نواب الشعب لمساندة هذه التحركات وتسليط الضوء على الحملات المناهضة لاستخراج موارد الطاقة المضرة بالبيئة.

سنتعرض في ورقتنا هذه إلى الحملات التي تم القيام بها والمظاهرات لمناهضة استخراج الفحم الحجري وقد تركز هذا النشاط المناهض في مدينة قابس خاصة مع القيام ببعض النشاطات في العاصمة تونس.

المقدمة

أصبح التغير المناخي الذي تعود أسبابه إلى الفعل الإنساني واقعاً في تونس، وهو اليوم يزعزع الأساس الاجتماعي والاقتصادي والايكولوجي للحياة.

فقد شهدت تونس موجات شديدة من الحرارة خلال صيف 2015 وما بعده وجفافاً مستمر منذ السنوات الأربع الأخيرة مما كان له تأثيراً كارثياً على الزراعة وعلى الموارد المائية، كما اتسعت الصحراء آكلة الأرض حولها مما فرض ضغطاً كبيراً على الموارد المائية الشحيحة أصلاً في البلاد.

وتتفاقم تداعيات التغير المناخي والأزمة المناخية بالتدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية الناتجين عن نموذج الانتاج في التنمية القائم على الصناعات الاستخراجية: النفط والغاز وتعدين الفوسفات والوقود الأحفوري والفحم الحجري وغاز الشيست.
وعلى الرغم من وجود فصل جديد في الدستور التونسي ينص على سيادة الدولة على الموارد الطبيعية، إذ جاء في الفصل 13 من الدستور ما يلي: «الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه. تعرض عقود الاستثمار المتعلّقة بها على اللجنة المختصّة بمجلس نواب الشعب. وتعرض الاتفاقيات التي تبرم في شأنها على المجلس للموافقة.» (الفصل 13 من دستور الجمهورية التونسية التي وقعت المصادق عليه يوم 27 جانفي/كانون الثاني 2014) لا تزال شركات التنقيب واستخراج الموارد المعدنية تكسب أرباحاً مهولة وتتجاهل الأخطار البيئية والصحية الناجمة عن أنشطتها في حين لا يزال الأهالي يحملون عبء التكاليف الاجتماعية والبيئية لهذه الصناعة.

أثارت مسألة استخراج الفحم الحجري أو البترولي جدلاً كبيراً في أوساط فئات واسعة من مكونات المجتمع المدني في تونس خاصّةً في ظلّ تواتر المعلومات والتأكيدات حول إسناد رخص التنقيب عن هذه النوعيّة من الموادّ للشركات الأجنبيّة التي تم منعها في بلدانها من ذلك باعتبار وجود قوانين نافذة في هذا الشأن والتي تستند إلى تحذيرات الخبراء من الأضرار البيئيّة والطبيعيّة الكارثيّة التي تنجم عن استخراج الفحم البترولي.

سنتعرض في هذه الورقة إلى مظاهر الأخطار المتسبب فيها الفحم الحجري في جزء أول ثم الحملات التي قام بها المجتمع المدني ضد استخراج الفحم الحجري في تونس في جزءٍ ثان.

أولاً: مظاهر الأخطار المتسبب فيها الفحم الحجري

تعريف مادة الفحم الحجري او الفحم البترولي

يتم الحصول علي الفحم الحجري من مصافي النفط من عملية تكسير الهيدروكربونات كما يمكن الحصول أيضاً عليه من مصادر غير تقليدية للنفط وذلك من معالجة الإسفلت المستخرج من النفط الرملي.

هذا النوع يتم استخدامه في مصانع الاسمنت بقابس في الجنوب الشرقي من البلاد التونسية وبعض المدن الأخرى ويصف الأستاذ في كلية العلوم بقابس، محمد علي الدايمي «هذا النوع بالضار نظراً لتأثيراته قبل الاستعمال المتمثلة أساساً في انعكاساته على الهواء وبالتالي على علمية التنفس خاصة عند مرضى الربو وتأثيرات أخرى منها حساسية العيون».[1]

كما من الممكن أن تمتد تأثيراته خلال عملية الاحتراق عند استعماله فينتج غازات سامة منها CO2 أما عن المادة المستخدمة في قابس فقد أكد الدكتور الدايمي أنها من النوع المتوسط وتستعمل بنسبة 7 % في حين أن المقاييس العالمية تتفق على استخدام 5 %.

إن استخراج الفحم الحجري يعد خطيراً في كل مراحل معالجته أي عند استخراجه وأثناء نقله وتخزينه وقبل وبعد حرقه. هذا وينخفض سعر الفحم الحجري باستمرار بالرغم من ارتفاع أسعار بقية أنواع الوقود.

الوضع البيئي الكارثي في قابس

لا تقتصر المشاكل البيئية في مدينة قابس على الفحم البترولي أو الحجري فهم يعانون منذ أكثر من 40 سنة من مشاكل التلوث الناتج عن تسرب الغازات السامة للوحدات الكيميائية بالمجمع الكيميائي، إضافة إلى وجود إفرازات لمادة "الفوسفوجبس" التي يتم ضخها مباشرة في البحر المتوسط والتي لها مخاطر بيئية كبرى من أهمها بسبب تضاعف الكميات التي يقع رميها في البحر أنها «كوّنت على مدى السنوات الماضية طبقات متراكمة من الجبس في قاع البحر، ممّا قضى على كل أشكال الحياة البحرية من نباتات وأسماك وغيرها من الأحياء».[2]

وقد صدر في هذا الإطار تقرير للوكالة الوطنية لحماية المحيط ANPE بالإضافة للتلوث الإشعاعي تصل نسبة التعرض للإشعاعات في قابس الى 0.5 في الساعة وهو ما كان له تأثيرات كبيرة على المحيط والبيئة في هذه المدينة وبالتالي على صحة سكانها.

حسب جمعية البيئة بقابس (SOS Environnement Gabes) يفوق حجم الإشعاعات المنبعثة من شواطئ قابس القيمة القصوى

[1] منى العابدي موقع تونس الرقمية مقال بعنوان قابس الفحم البترولي القشة التي قسمت ظهر البعير https://bit.ly/3b4XOBf
[2] بسمة بركات مقال بعنوان النفايات الصناعية تدمر شواطئ تونس https://bit.ly/3akZDZe

المحددة من طرف الهيئة الدولية للوقاية من الإشعاع بأربع إلى خمس أضعاف.[3]

ويتسبب التلوث الذي يفرزه المجمع، بحسب تقارير لمختصين، في أمراض سرطانية وأخرى جلدية وأمراض الجهاز التنفسي، إضافة إلى أمراض العقم والإجهاض المنتشرة بشكل كبير في المناطق المتضررة من هذا المجمع الكيميائي. كما أن الطيور والأسماك الموجودة بالمنطقة أصبحت بشكل مختلف حسب دراسة قدمها الأستاذ صلاح الدين السالمي».[4]

تجدر الإشارة أن تونس أمضت اتفاقيات وبروتوكولات دولية كاتفاقية لندن سنة 1973 واتفاقية برشلونة لسنة 1976 وغيرهما من الاتفاقيات التي تنص على ضرورة حماية مياه البحر الأبيض المتوسط من التلوث بأنواعه والتعاون للتصدي للتلوث الزيتي إلا أن تونس وخاصة بعد الانتفاضة الشعبية في 2011 أصبحت تعاني من معضلة النفايات بأنواعها وكيفية التصرف فيها وتعاني بعض المناطق من وضعية كارثية خاصة صفاقس وقابس وقفصة.[5]

كانت قابس، وحسب روايات زوارها وأهلها من السكان زاخرة بالمناظر طبيعية خلابة تجمع بين الصحراء والواحة والبحر في مشهد فريد قل وجوده.[6] أما اليوم فتشهد المنطقة تغيرات كبيرة سياحياً وزراعياً وقضت ظواهر التلوث على موارد رزق البحارة كما أن الوضع الصحي للسكان أصبح متأزماً وأصبحت المدينة طاردة للسكان الوافدين من خارجها للعمل أو للاستجمام صيفاً.

بين العديد من التقارير التي أصدرتها الجمعيات البيئية أنه يلفظ البحر على شواطئ قابس اليوم السلاحف البحرية والأسماك النافقة في مشهد مأساوي حيث يعتبر خليج قابس من أكثر مناطق المتوسط تلوثاً. حسب جمعية SOSقابس التي توثق مخلفات التلوث فإن عدد الفصائل البحرية تقلص من 250 سنة 1965 إلى 50 فقط حالياً.[7]

3 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مقال بعنوان «قابس تشرنوبيل تونس» تطالب بحقها في الحياة https://ftdes.net/ar/26542-/

4 Heinrich Böll, Afrique du Nord : https://tn.boell.org/fr/201604/07//gabes-une-oasis-tunisienne-toujours-polluee

5 بسمة بركات المرجع السابق

6 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية واحة قابس: رائعة من صنع الانسان الذي يتلفها اليوم ببطء https://ftdes.net/ar/26542-/

7 المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية https://ftdes.net/ar/26542-/

ثانياً: نشاط المجتمع المدني للتصدي لاستخراج الفحم الحجري في تونس:

أنشطة المجتمع المدني المناهضة للفحم الحجري

كانت التحركات الاحتجاجية في قابس في الجنوب التونسي بهدف الضغط على أصحاب المصانع نحو جلسات مشتركة بين مختلف الأطراف للدفع نحو استعمال مواد أخرى في الاحتراق أقل ضرراً من استعمال الفحم الحجري أو الكوك النفطي خاصة وأن مدينة قابس تعتبر «قطباً في التلوث».

نظم أهالي معتمدية منزل حبيب ومعتمدية الحامة، وهي مناطق تتبع مدينة قابس يوم الإثنين 10 ديسمبر2019، إضراب عام. سبقته وقفة احتجاجية لحملة «أوقفوا التلوث» Stop pollution، يوم 7 ديسمبر، أمام المسرح البلدي بالعاصمة.[8] تأتي هذه التحركات احتجاجاً على مماطلة السلطة في فك ونقل وحدات المجمع الكيميائي بقابس، واختيارها معتمدية منزل حبيب كمكان جديد لتركيز المجمع دون استشارة الأهالي. تجدر الإشارة أن المجمع الكيميائي بقابس تم تركيزه سنة 1972، وهو مصدر التلوث بالجهة وقد تم تنظيم -قبل التوجه إلى العاصمة تونس- عدة وقفات في قابس وتظاهرات تعليمية أيضاً للتعريف بمخاطر استعمال الفحم الحجري بالإضافة إلى توثيق كل الأنشطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقيام بالتشبيك بين مختلف الفاعلين المدنيين في الجهة لتكثيف الجهود والضغط على صانعي القرار. يعمل المجتمع المدني اليوم في قابس وفي مناطق متضررة أخرى حسب تصريح العديد من النشطاء إلى تثمين وإعادة تدوير النفايات واستعمالها كحل بديل للطاقة على غرار مناطق أخرى من العالم كما يدافع النشطاء عن أحقية بحر قابس في تجديد الحياة فيه بعد الكارثة البيئية التي لحقت به.

بالإضافة إلى كل التحركات والأنشطة المتنوعة لمواجهة كارثة التلوث البيئي رفع مواطنون دعوى قضائية تضمنت مطالبهم بالحدّ من الانبعاثات الغازية والتلوث الناجم عن المجمع الكيميائي المتواجد بالجهة منذ ما يزيد عن 40 سنة، بسبب تداعياته السلبية، وقد أجّلت المحكمة الابتدائية بمدينة قابس النظر فيها إلى شهر إبريل/ نيسان القادم.

ويأتي رفع هذه الدعوى بسبب انبعاث سحابة من الغاز تشكلت عند تشغيل معمل الأمونيتر يوم 22 يناير/كانون الثاني الماضي، فقد تسربت كميات من الغاز السام من أحد الخزانات بالمجمع الكيميائي بقابس، ونجم عنها عدة حالات من الاختناق في صفوف المواطنين والعاملين بمحطة نقل البضائع القريبة من مكان تسرب الغاز[9].

[8] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
https://ftdes.net/ar/26542-/

[9] بسمة بركات مقال بعنوان لا للتلوث الصناعي في قابس التونسية
https://bit.ly/31ogfMM

إنّ هـذه القضيـة هـي بـادرة مـن مواطنيـن تضـرروا مـن الانبعاثـات الغازيـة الصـادرة مـن المجمـع الكيميائـي، وهـي أيضًـا نتيجـة للمخاطـر الناجمـة عـن تلـوث البيئـة والبحـر فـي هـذه المدينـة.

مدى نجاح حملات المجتمع المدني في مناهضة استعمال الفحم الحجري

لعـل مـن نجاحـات هـذه الأنشـطة والحمـلات المناهضـة لاسـتغلال الفحـم الحجـري تعريـف المواطنيـن علـى حقوقهـم البيئيـة وفتـح بـاب النقـاش فـي الإعـلام وفـي المجتمـع حـول الأخطـار البيئيـة لاسـتغلال هـذه المـادة

بالإضافـة إلـى مسـاندة مـن بعـض الأطـراف والمؤسسـات فـي المدينـة فقـد أعلـن التحالـف التونسـي للشـفافية فـي الطاقـة عـن مسـاندته لتحـركات المجتمـع المدنـي بولايـة قابـس الرافـض لتفريـغ مـادة الفحـم البترولـي بالميناء التجـاري، مطالبـاً الشـركات بالالتـزام بالمواثيـق الدوليـة واحتـرام القوانيـن التونسـية وأهمهـا الفصـل 45 مـن الدسـتور الـذي يضمـن الحـق فـي بيئـة سـليمة. (بيـان صـادر عـن التحالـف التونسـي للشـفافية فـي الطاقـة والمناجـم تنسـيقية قابـس فـي يوليـو 2019 .[10]

اقتصـر تأثيـر المجتمـع المدنـي علـى قـرار اسـتخراج الفحـم الحجـري علـى حـث الـرأي العـام علـى مناقشـة الموضـوع وسـاعد علـى فهـم خطـورة هـذا القـرار علـى البيئـة والأرض وكذلـك علـى الثـروات الباطنيـة فـي تونـس وهـذا مـا فسـح المجـال أمـام الخبـراء فـي ميـدان الطاقـة للتدخـل وتوضيـح هـذا الأمـر ولكـن دور الجمعيـات البيئيـة التـي تحركـت احتجاجـاً ورفضـاً لهـذا القـرار تزايـد بفضـل التغطيـة الإعلاميـة والحمـلات التـي قـام بهـا الناشـطون مثـل حملـة أوقفـوا التلـوث.

فـي هـذا الإطـار يقـول خيـر الديـن ديبـة، وهـو عضـو فـي مجموعـة «أوقفـوا التلـوّث» «بعـد سلسـلة طويلـة مـن التحـرّكات التـي اسـتمرت أعوامـاً عـدّة، يطالـب أهالـي قابـس اليـوم بتفعيـل القـرار الحكومـي القاضـي بتفكيـك الوحـدات الملوّثـة ونقلهـا إلـى خـارج المناطـق العمرانيـة»، مضيفـاً أنّـه «مضـى علـى هـذا القـرار نحـو عـام ونصـف العـام مـن دون أن يُنفَّـذ. لا خطـوات جديـة فـي هـذا الإطـار». ويتابـع ديبـة أنّ «الوضـع فـي قابـس سـيّئ جـداً نتيجـة الكميـات الكبيـرة مـن الفوسـفوجيبس التـي تُلقـى فـي البحـر مـن دون أيّ معالجـة لهـا واسـتغلال الفحـم البترولـي فـي المجمـع الكيميائـي وهـو الأمـر الـذي أدّى إلـى القضـاء علـى الثـروة السـمكية. ومـن بيـن 370 نوعـاً مـن الأسـماك التـي كانـت تعيـش فـي خليـج قابـس، لا نجـد إلا نحـو 20 فقـط مشـدداً علـى «ضـرورة وقـف الجريمـة الحاصلـة فـي قابـس وتغييـر آليـات التعامـل مـع هـذه القضيـة التـي تُعَـدّ قضيـة حيـاة أو مـوت. [11]

[10] https://bit.ly/2SmVe0W

[11] بسمة بركات مقال بعنوان «لا للتلوث الصناعي في قابس التونسية» https://bit.ly/31ogfMM

الخاتمة:

لا يمكن الحديث عن عدالة مناخية أو بيئية دون الحديث عن استعادة سيادة الموارد الطبيعية والقطع مع آليات السوق إذ أنها من الخطوات الضرورية على طريق التكيف مع تغير المناخ. ويتأكد ذلك إذا كان الهدف هو تحقيق العدالة المناخية, حيث يتم التركيز على التقليل من العبء الملقى على المهمشين, المحرومين والضعفاء. ويمثل التحكم الديمقراطي في هذه الموارد خطوة حيوية أخرى في الانتقال من المحروقات إلى الطاقة المتجددة.

إن منطقة قابس وغيرها من المناطق المتضررة من استخراج الموارد الطاقية كقفصة في الجنوب الغربي للبلاد التونسية ليست في حاجة لمصانع ملوثة لكي تعمل بطاقة تشغيلية محدودة بل هي في حاجة لصناعة صديقة للبيئة وأثارها محدودة وذات طاقة تشغيلية كبيرة فعكس ما يروج في الجانب الاقتصادي فالمصانع الملوثة ليست لها طاقة تشغيلية كبرى بالنظر لكلفة موطن الشغل في مختلف الصناعات كما أنها لا تتيح مواطن شغل للمرأة.

إذا فالعمل على التصدي لاستغلال هذه المواد الملوثة بكافة الأشكال المشروعة ومحاولة عرض مشاريع قوانين في الغرض أمام مجلس نواب الشعب تعد من التوصيات الممكنة كمحاولة للحد من مخاطر هذه الموارد على البيئة وعلى الإنسان.

استعادة الأملاك العامة البحرية:
التحركات خلال انتفاضة ١٧ تشرين في سياقها التاريخي والمكاني

عبير سقسوق

معمارية وباحثة مدنية، من مؤسسي استوديو «أشغال عامة»، وعضو في ائتلاف الشاطئ اللبناني

مقدمة:

تشكل المنطقة الساحلية 8% من إجمالي مساحة الأراضي اللبنانية حيث تمتد على طول 210 كيلومتر وتشكل 33% من إجمالي المساحة المبنية في البلد[1] . يتعرض الشاطئ اللبناني لانتهاكاً لقانون الأملاك البحرية الذي يفرض المحافظة على وحدة الشاطئ وتواصله من الناقورة في الجنوب إلى النهر الكبير في الشمال كما المحافظة على الحق في الوصول الحر والمجاني للبحر الذي يمنحه القانون لكل المواطنيين والمواطنات دون استثناء[2]. ويشير نقيب المهندسين في بيروت المعمار جاد تابت أن 80% من الساحل اللبناني يعود للقطاع الخاص، ويؤكد الصحافي محمد زبيب في مقالته «المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل» بأن الشاطئ اللبناني الذي يفترض به أن يمثّل مساحة مشتركة لجميع أبنائه وبناته يتعرض للتعدي على أملاكه بمعدل وسطي يبلغ 5.18 تعدّ على كل كيلو متر مربع أي 1141 تعدي منها 73 تعدّيا «مرخّصا» فقط أي أكثر من مليونين و535 ألفاً و788 متراً مربعاً ونحو مليونين و365 ألفاً و938 متراً مربعاً من الاحتلالات «المرخّصة». تشكل هذه الممارسات تعارضاً كبيراً مع المصلحة العامّة وبالتحديد منحها حق الانتفاع من الملك العام لبعض الأشخاص والجهات على حساب باقي المجتمع عبر مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء تخالف الدستور[3] . علاوة على ذلك، تم تطوير ما يقدر بربع إجمالي مساحة ممتلكات الواجهة البحرية من قبل القطاع الخاص، كما يملك أصحاب رأس المال -والبعض منهم يشغل مناصب سياسية- واحد وثمانين بالمائة من مساحة الشاطئ اللبناني بين خليج جونيه ومطار بيروت الدولي ما يعادل حوالي واحد وخمسين كيلومتراً [4].

في هذا السياق، وعلى مدى العقود الماضية، تمحور النضال حول القضايا البيئية وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) كعنصراً رئيسياً في المشهد الأوسع للتحركات الإجتماعية في لبنان منذ التسعينات ومؤخراً المظاهرات الهادفة لوقف بناء منتجع الإيدن باي على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت. فعلى الرغم من الأنظمة القمعية ومحاولاتها للحد من الوصول إلى المعلومات وتقييد التحركات ظهرت ديناميكيات جديدة للنضال البيئي حيث غياب المعلومات والإحصاءات لم يمنعنا من إدراك أننا حُرمنا من حقنا بالولوج الحر والمجاني إلى جزء كبير من شاطىء لبنان. يركز هذا التقرير على النضال والتحركات من أجل استعادة الملك العام، حيث يتنوع النضال وتتزايد عدد المنظمات غير الحكومية والحملات الناشطة، وخاصة تلك التي تركز على استعادة الملك العام البحري.

[1] MOE. (2004). Regional Assessment Report for Coastal Zone Management

[2] زبيب، م. (2012). المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل. جريدة الاخبار.

[3] زبيب، م. (2012). المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل. جريدة الاخبار.

[4] CDR. (1997). ECODIT and Institut d'Aménagement Urbain de la Région d'Ile de France, Regional Environmental Assessment Report on the Coastal Zone of Lebanon. Beirut.

الموانـئ والشـواطئ علـى طـول السـاحل.
المصـدر: ائتـلاف الشـاطئ اللبنانـي

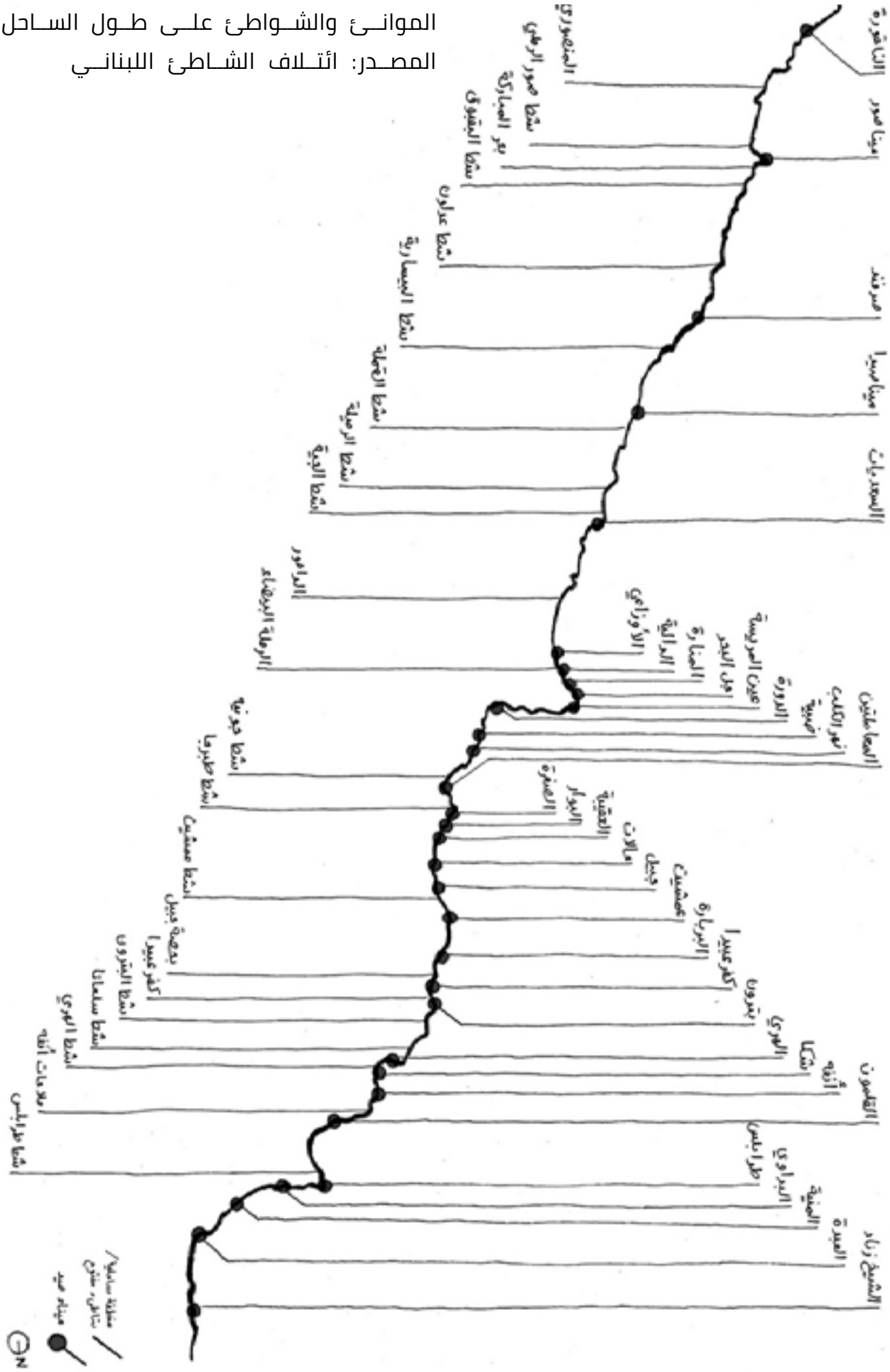

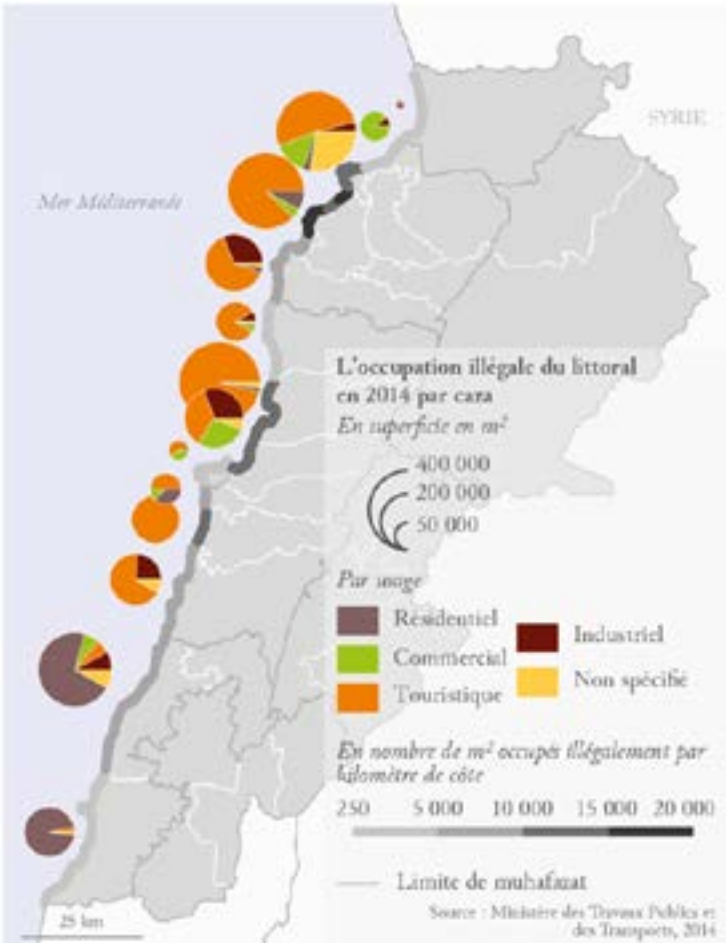

خريطـة التعديـات علـى الشـاطئ اللبنانـي. المصـدر: أطلـس لبنـان، إيريـك فـرداي وغالـب فاعـور

سياق عام عن الموضوع

لا شكّ في أن أغلب سكان لبنان يطمحون إلى واجهة بحرية مفتوحة وأملاك عامة مُتاحة لاستخدامهم الحرّ. ويتجلى ذلك في ممارساتهم، حيث أنّ عدداً كبيراً من الناس يزورون الشاطئ بانتظام ويستمتعون به على الرغم من حالات الإغلاق والتجهيزات العامة الضئيلة.

وبهدف تشخيص المشكلات التي يعاني منها الشاطئ اللبناني، لا بد من مقاربة شاملة للشاطئ تنظر إليه بشكل بعيد المدى وكامتداد طبيعي متكامل ذو مصالح وقضايا مترابطة ومتشعبة. بإمكاننا فهم التحديات التي تواجه الشاطئ اللبناني عبر المواضيع التالية، التي هي في الواقع قضايا متداخلة.

أولاً، الضرر البيئي الجسيم والتلوّث

الذي يطال الشواطئ اللبنانية الناتج عن إلقاء الصرف الصحي والنفايات (بما في ذلك الطبية منها) في البحر من دون معالجة، وازدياد عدد مكبات النفايات الموازية للشاطئ، وتموضع المسالخ والمصانع على مساحات شاطئية في مناطق عديدة، وانتشار الردميات الأسمنتية على كامل الساحل. كل ذلك وغيره أدى إلى جعل البحر مساحة موبوءة صحّياً وخطرة للاستعمال العام في كل المقاييس الدولية، كما أدى إلى إلحاق أبلغ الضرر بالتنوع البيولوجي الشاطئي والبحريّ وإلى انقراض انواع أساسيّة من النظم البحرية. ونتيجة سرقة الرمال وبناء المنتجعات الخاصة والحواجز البحرية وإغلاق المنافذ المؤدية إلى البحر، تم تشويه كامل الشاطئ اللبناني وتغيير معالمه.

ثانياً، قضايا المعنيين بالصيد وأولاد البحر وسُبل عيشهم:

مهنة الصيد في أزمة خانقة نتيجة الضرر البيئي من جهة وعدم تنظيمها من جهة اخرى. إنّ مشكلة الصيد البحري تتفاقم منذ أربعة عقود وأصبح عنوانها اليوم البؤس بسبب إهمال كل الوزارات لها، لاسيّما وزارة الزراعة المسؤولة عن الثروة السمكية. وهذا الإهمال يهدد بالقضاء على ما تبقى من المهنة المجبرة للتعايش مع الديناميت والسموم والشباك الممنوعة وعدم التقيد بمواسم الصيد وبأوقات التزاوج. المتضررون الأوائل من هذا الواقع المأساوي هم الصيادون أنفسهم. فالبحر هو جزء من تراثهم وتاريخهم، والثروة السمكية سبيل عيشهم. في دفاعه عن الشاطئ والبحر، يميّز الإئتلاف مهنة الصيادين باعتبار مصيرها مهدد أسوة بمصير الشاطئ، كما أنه يعتمد عليها باعتبارها إبنة الشاطئ وحارسة أوضاعه.

ثالثاً, التعدي على الأملاك العامة البحرية والمساحات المشتركة الموازية للشاطئ:

أسّست نهاية الحرب الأهلية لمحاصصة سياسية وطائفية جرى في ظلّها الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأملاك العامة البحرية. وفي العام ١٩٩٤ صدر قانون لتنظيم وتصحيح وضع الإنشاءات البحرية غير المرخصة, إلا أن المحاصصة السياسية حالت دون تطبيقه. منذ ذلك الوقت, لم تتعامل الدولة مع هذا الموضوع من باب أحقية الشعب في الاستفادة من الشواطئ أو حماية البيئة الساحلية, بل من منظور ضمان ربحية المرافق السياحية اللبنانية لفترة تضمن جدوى الاستثمار. ويكون على المستثمر الذي استغل المساحة الساحلية أن يدفع غرامة سنوية مقابل السماح له بتشغيل مرفقاً سياحياً. فلم تسع الدولة إلى إنهاء حالة الاستغلال غير الشرعي للساحل, بل الاستفادة من الدخل الضريبي الناجم عن هذا الاستغلال بشكل أكثر فاعلية. كما ويسجل على الدولة أنها وبدلاً من أن تتعامل مع مسألة احتلال الشريط الساحلي وفق القوانين المرعية, سعت إلى التعايش معها. الأمر الذي زاد في عدد المساحات المستغلة بشكل غير قانوني، بدءاً من العام ١٩٩١, بل وزيادة أعداد المنشآت والمرافق السياحية غير الشرعية.

من هنا, وخلال السنوات العشر الماضية, برز موضوع تدهور وغياب المساحات العامة وأفردت له الوسائل الإعلامية مساحات لم تكن تعطى سابقاً. وقد برز انطباع لدى العامة أن وعي بعض الناشطين والمنظمات غير الحكومية لهذا الموضوع هو أمرٌ مستجد. وقد يكون من المفيد الإضاءة على أن هناك سياقاً تاريخياً لهذا النضال عمره من عمر انتهاء الحرب اللبنانية رسمياً عام 1991. في ذلك العام, شغلت قضية لها أبعاد إنسانية أكثر منها بيئية أو اجتماعية اهتمام الناس ووسائل الإعلام. فقد بدأت شركة يملكها أحد المتمولين الجنوبيين بتركيب آلة لشفط رمال البحر على شاطئ صور الجنوبي المعروف اليوم بالشاطئ الشعبي والمحمية. وقد حظيت هذه الشركة بموافقة السلطات التي كانت حينها, كما اليوم, باستلام مباشر من قسم كبير من أمراء الحرب. ونتيجة لذلك – يكتب مدير جمعية الخط الأخضر علي درويش–

«تداعى بعض الناشطين من مدينة صور وآخرين من بيروت وجوارها إلى تحرك لحماية المساحة العامة في مدينة صور بشقيها الاجتماعي والبيئي (...) ما بدأ في صور آنذاك مع مجموعة لا يتجاوز عددها أصابع اليدين, تطوّر ليضم العشرات من الناشطين الذين عملوا بشكل دؤوب على حماية الحيّز العام من صور إلى بيروت وغيرها. فكان اللقاء من أجل المساحات الخضراء الذي ضم أكثر من 17 جمعية عملت على قضايا سباق الخيل وعقار في فردان وفي نهاية التسعينيات قضية شاطئ الرملة البيضاء حيث كان يتحضر لمشروع كبير باسم «مشروع ألفا» في وقتها.» [5]

ونظراً لضرورة توحيد قوى المنظمات غير الحكومية التي تسعى لحماية البيئة, قامت في العام 2012 إحدى عشرة منظمة بتأسيس «حركة لبنان البيئية» مع غيرها من

[5] علي درويش, المساحات العامة في لبنان: أكثر من عشرين عاماً من النضال, منشور ممارسة العام, 2015.

20 منظمة غير حكومية وأُطلقت الحركة، واليوم فهي تضم 60 منظمة غير حكومية.[6] وبدءاً من العام 2013، برزت «الحملة الأهليّة للحفاظ على دالية الروشة» من أجل العمل على حماية التنوع البيئي والواجهة البحرية كمساحات مشتركة في بيروت تحديداً دالية الروشة. نجحت الحملة في التشبيك مع المفكرة القانونية للتقدم بدعاوى قانونية للدفاع عن الموقع، كما قامت في إدراج الدالية على قائمة المراقبة لعام ٢٠١٦ للصندوق العالمي للتراث. وطبعاً آخرها كان الحملة الواسعة ضد إنشاء منتجع الإيدن باي وهو بناء خاص على أملاك عامة يتعدى على شاطىء الرملة البيضاء في بيروت.

ولأن هذه الاعتداءات تنتشر على طول الشاطئ اللبناني وهي ليست حالات منفصلة وإنّما حالة واحدة تستند إلى أدوات مماثلة، نشأ في العام 2017 «ائتلاف الشاطئ اللبناني» الذي يضم مجموعات وأفراد من مناطق متنوعة في لبنان على طول المنطقة الساحلية التي تشمل الشاطئ من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، ويسعى الائتلاف إلى إعطاء طابع دائم للنضالات المتعددة لحماية الشاطئ، ووضع إطار مرجعي لها، يقويها ويحصنها.

[6] بحسب المواقع الإلكتروني للحركة البيئية.

الأحد 8 حزيران 2014	وقفة احتجاجية على الروشة
الأحد 15 حزيران 2014	للتلقي في الدالية الأحد 15 حزيران
الأحد 3 آب 2014	دالية الروشة للناس - الحفلة الموسيقية
السبت 21 آذار 2015	نوروز في الدالية بيروت
السبت 3 تشرين الثاني 2015	اخلاء سبيل: لقاء عام في الدالية مع موقوفي/ات الحراك الشعبي
الجمعة 16 تشرين الثاني 2015	إعتصام من أجل مينا الدالية الأثري
الخميس 21 كانون الثاني 2016	رسالة وطنية مفتوحة لحماية شاطئ عدلون من أمام المتحف الوطني
الخميس 11 شباط 2016	إعتصام: إن أردت أن تعرف ماذا في عدلون، فعليك أن تعرف ماذا في الدالية
الإثنين 21 آذار 2016	نوروز في دالية بيروت
السبت 1 تشرين الثاني 2016	الشط للسباحة مش للاستباحة
السبت 26 تشرين الثاني 2016	إعتصام شعبي ضد التملك الغير الشرعي لشاطئ المينا
الأحد 18 أيار 2017	يوم المشاهدة الثالثة: دالية الروشة وقصر حنين
الأحد 21 أيار 2017	مسيرة شموع من الرملة للدالية وعرض فيلم ولاد بيروت
الأحد 4 حزيران 2017	مهرجان الدالية: يوم المشاهدة الثالثة
الإثنين 11 أيلول 2017	وقفة لإستعادة البحر المنهوب
السبت 4 تشرين الثاني 2017	كرنفال لبحرنا
السبت 9 أيار 2018	زفة الريس، ليبقى الشط لكل الناس
الإثنين 25 حزيران 2018	إعتصام ومؤتمر صحافي حماية للشاطئ العام والأملاك العامة
الجمعة 7 أيلول 2018	تحرك البحرية
السبت 29 إيلول 2018	سيران على العقار الوهمي

بعد أيلول 2018 لم يتوقف النضال المدني لحماية الشاطئ اللبناني إلا شهد إنحرافاً في مساره، فإنتقل من مرحلة التحرك الميداني المباشر نحو اعتماد استراتيجية جديدة في النضال المدني، تركز هذه الإستراتيجية على الشق التقني القانوني كما السياسات العامة المرتبطة بالقضية دون تغيير الهدف، وبهذا يكون النضال قد اتخذ طابعاً أكثر تخصصية

التحركات خلال الانتفاضة لاستعادة الأملاك العامة البحرية

يوم ٢٣ تشرين الثاني -وفي ظلّ الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت مع انتفاضة ١٧ تشرين- تظاهر عددٌ كبيرٌ من الناشطات والناشطين في بلدة الناعمة الواقعة على ساحل الشوف، احتجاجاً على إقامة مشروعٍ استثماريٍ على شاطئ البلدة. المشروع الذي كان قيد الإنشاء والعائد لشركة جهاد العرب (شركة هبة العقارية ش.م.ل.) يغطّي حوالي ٧٠٠ متر من واجهة الناعمة البحرية، ويتضمّن أعمال ردمٍ للبحر وإنشاء مجمعٍ سياحي وسنسول.

في ذلك اليوم، بعد وصول المعتصمات والمعتصمين، توجّه موظّفو جهاد العرب إلى الموقع وعمدوا إلى قطع الطريق أمامهم. وعلى إثر ذلك، حضرت القوى الأمنية، فيما أحضر المعتصمون الخيام مصرّين على حقهم في التعبير، واستعادة الأملاك المُصادَرة والأموال المنهوبة، وإعادة ملف الأملاك البحرية إلى الواجهة، خصوصاً لجهة وقف وإبطال الرخص التي حصل عليها المرتكبون بفعل الفساد المستشري.

ونتيجةً لذلك، طلبت بعض مجموعات الانتفاضة من المتظاهرين التوجّه إلى الناعمة لمواجهة **«المتعهّد الأول جهاد العرب والداعمين السياسيين له، ودعم الأهالي الذين يدافعون عن حقهم في أرضهم بعد أن شرّعت السلطة بيعه واستغلاله وحرمتهم من حقهم الطبيعي.»** [7]

برز تحرّك أهالي الناعمة أمام ما يُعرف بـ «زيتونة باي الناعمة» في الأسبوع السادس من الانتفاضة، وسبقته تحرّكاتٌ عدّة لاستعادة الأملاك العامة البحرية في صور (١٨ ت١) والزيتونة باي في بيروت (٥ و١٠ ت٢) والإيدن باي في بيروت (٦ ت٢) وشاطئ طرابلس (١٧ ت٢). بالفعل، كان ملف استعادة الأملاك العامة على أجندة انتفاضة ١٧ تشرين، ورُبط باسترداد الأموال المنهوبة، وسط مطالباتٍ باسترجاع الأملاك البحرية المُعتدى عليها فوراً.

ماذا حصل بعد الاعتداء على المعتصمات والمعتصمين في الناعمة؟

مشاريع فوق الدولة والقانون

في تاريخ ١٥ آذار ٢٠١٤، تقدّمت شركة هبة العقارية ش.م.ل. باستدعاء طلب ترخيصٍ لإشغال أملاكٍ عامةٍ بحريةٍ متاخمةٍ للعقارَين ٥٧٦ و٦١١ من منطقة الناعمة العقارية على ساحل الشوف.

استطاعت الشركة المملوكة من جهاد العرب «متعهّد الدولة الأول»، وبالشراكة مع آل البساتنة المقرّبين من الحريري، أن تستحصل على ترخيص الإشغال في تاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨، أي مباشرةً بعد الانتخابات النيابية، في خطوةٍ اعتبرها البعض «تسويةً للحسابات الانتخابية».

[7] من دعوة على صفحة فيسبوك «لبنان ينتفض».

ورُخّص للشركة بإشغال واستثمار مساحة ٧١٢٣٤ م٢ من الأملاك العامة البحرية من أجل إقامة تجهيزاتٍ رياضيةٍ وسياحيةٍ، ومطعمٍ، ونادٍ صحي، وجسرٍ فوق سطح المياه، وحدائق، ومرفأٍ خاصٍ للمراكب السياحية بسعة ١٥٠ قارباً ورصيف صيانة للمراكب. كما تضمّن المشروع تشييد ٥ فيلاتٍ وشاليهاتٍ (عدد ٥٠) على العقارَين المذكورَين وفق ما أعلن مدير المشاريع في الشركة.

تم التحضير للمشروع بسريةٍ تامةٍ وتعتيمٍ كامل، كأنّه هبط من علٍ ولم يعرف به أهالي الناعمة إلا بعد أن شهدوا غرز بلوكاتٍ إسمنتيةٍ عموديةٍ على شاطئ بلدتهم. أما المجموعات الناشطة المعنية بحماية الشاطئ، ففوجئت بنشر المرسوم في الجريدة الرسمية من دون خرائط مُرفقة، إلى جانب مرسومٍ مشابهٍ يقضي بالترخيص بإشغال أملاكٍ عامةٍ بحريةٍ في منطقة ذوق مصبح شمال العاصمة.

إلا أنّ الجمعيات لم تلتزم الصمت لمدةٍ طويلةٍ إزاء المخالفات الفادحة التي وردت في المرسومَين، فعمَدت جمعيّتا «الخط الأخضر» و«نحن»، نيابةً عن «ائتلاف الشاطئ اللبناني»، إلى تقديم استدعاءَين أمام مجلس شورى الدولة لإبطال المرسومَين في تاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٨. واستند الادّعاء إلى أسبابٍ عدّةٍ عرضها الائتلاف خلال مؤتمرٍ صحافي عقدَه مع جمعية «المفكرة القانونية» طالباً دعم الرأي العام.

وعلى الرغم من أن منح رخص إشغال أملاكٍ عامةٍ بحريةٍ يقترن بضرورة صدور إفادةٍ عن المجلس الأعلى للتنظيم المدني، نظراً لكَون المشروع المنوي إقامته ذا صفةٍ عامةٍ وله مبرراتٌ سياحيةٌ أو صناعية، إلا أن مشروع الناعمة أُقرّ في مجلس الوزراء من دون عرضه على المجلس الأعلى لإبداء الرأي فيه، ما ضرب عرض الحائط بالإجراءات المتبعة.

لكن هذه المعلومة لا تُبرّئ المجلس الأعلى للتنظيم المدني من السماح والتمهيد لمشاريع استثماريةٍ كمشروع الناعمة على الشاطئ اللبناني، حيث كان المجلس الأعلى للتنظيم المدني قد وافق على تصميمٍ توجيهي للقسم الساحلي بموجب المحضر رقم ٢٠٠٣/٤٨، تضمّن حصراً -على امتداد الشاطئ- مناطق مصنّفةً سياحيةً وأخرى مخصّصةً للسكن الخاص الفاخر. هكذا، أطلق هذا التصميم التوجيهي رؤيةً لجذب النشاطات السياحية على الشاطئ، وشجّع انتقال ملكية العقارات الموازية له إلى مستثمرين ومتموّلين وشركاتٍ عقاريةٍ كشركة الهبة العقارية.

إذاً، قدّم ائتلاف الشاطئ اللبناني ادّعاءً ضد الشركة عام ٢٠١٨، لكن ذلك لم يُثنِ الشركة عن البدء بعملياتٍ الحفر بشكلٍ غير قانوني، قبل استكمال دراسة الأثر البيئي المطلوبة، مستبقةً قرار مجلس شورى الدولة. ما كان موقف أهالي الناعمة من المسألة؟ ولماذا لم يتحركوا حينذاك؟

المناطق تتحرّك دفاعاً عن أملاكها العامة: «الثورة كانت فرصة»

«المشروع بلّش بالـ ٢٠١٨، بس أول مرة نزلنا تحركنا ضده كانت خلال الثورة لأن كان فيه فرصة. مثل ما بتعرفي، الضيعة عنا

من مناصري تيار المستقبل. إذا عملنا شي ضد جهاد العرب، يعني ضد تيار المستقبل، ومن هون كان الحذر. وفيه شباب كمان من الضيعة موّظفهم جهاد العرب. بس بالثورة، كان فيه استعداد إن الناس تخرج من تحت غطاء تيار المستقبل. من سنتين ما كان ممكن ينعمل هيك تحرّك، إنما الثورة كانت فرصة».

بهذه الكلمات، تشرح الناشطة لينا فخر في مقابلة سبب عدم اعتراض الأهالي على المشروع سابقاً. هي جزءٌ من مجموعةٍ صغيرةٍ مؤلفةٍ من أفرادٍ مستقلين وآخرين منخرطين في الحزب الشيوعي، تنشط في البلدة وتحاول العمل في قضايا الشأن العام وتحقيق المصلحة العامة للبلدة. مع بداية الانتفاضة، شعرت المجموعة بوجود جاهزية شعبيةٍ لتحرّكٍ كهذا، وكان دافعها الأساسي الدفاع عن الملك العام.

تقول الناشطة: **«أول مرة تقدم المشروع على أنه سياحي وبعدين فيلات. رُدم البحر، وتسكّرت ساقية وانشفطت المي. وفيه خط سكة الحديد ضمن الأرض اللي عم يصير عليها المشروع. ولما المتعهد حسّ فيه ضغط، صار يصبّ البلوكات الباطونية داخل الموقع».**

حضّرت المجموعة الدعوة إلى التحرّك وتوجّهت بها إلى جميع أهالي المنطقة للمشاركة في مسيرةٍ تنطلق من البلدة إلى الشاطئ. لبّى الناس الدعوة **«لأن كانوا عم يتحرّروا من عباءة تيار المستقبل وبيعرفوا أن المشروع عم يضرّهم وياخذ منهم شطّهم».**

خلال التحرّك، حضر رئيس البلدية السابق، فوقع جدالٌ حادٌ وتدافعٌ بين المتظاهرين نتيجة رفض البعض مشاركته. تشرح الناشطة: **«ناس نزلوا كرمال الأملاك البحرية، وناس نزلوا ضد البلدية الحالية، أيّ ضد الفريق اللي حالياً بالبلدية -أيّ لتصفية حسابات. نحنا عنا مجلس بلدي واحد للناعمة وحارة الناعمة، مناصفة إسلام مسيحية. والرئيس مداورة، ٣ سنين عن كل منطقة وكل طائفة.»** وعلى الرغم من إصرار المعتصمين على تحميل مجلسَي البلدية الحالي والسابق مسؤولية الموافقة على المشروع إلى جانب جهاد العرب، أصرّت بعض الوسائل الإعلامية على إظهار التحرّك كاستهدافٍ طائفي، استثماراً للماضي الشائك الذي عاشته المنطقة.

والناعمة هي بلدةٌ ساحليةٌ تنقسم إلى حارتين أو منطقتين: الناعمة البلدة القديمة، ومعظم أهلها من المسيحيين؛ وحارة الناعمة، وهي مستحدثةٌ وسكانها من المسلمين السنّة. تاريخياً –بحسب الصحافية نبيلة غصين[8] – مال أهالي حارة الناعمة إلى الانتماء العروبي الناصري وساندوا ثورة العام ١٩٥٨ ضد سياسات الرئيس كميل شمعون الذي كان أهالي بلدة الناعمة يوالونه.

وفي السنوات اللاحقة، صُنّفت تلال حارة الناعمة مناطقَ صناعية، فيما صُنِّف السهل الساحلي الزراعي منطقةً سياحية. بقيت إذاً مساحةٌ ضيقةٌ من الحارة متاحةً للسكن،

[8] مقال نبيلة غصين بعنوان «لماذا يقطع أهالي حارة الناعمة طريق الجنوب؟»، المدن، ك١ ٢٠١٩.

فتكدّست البيوت فوق بعضها, وشعر أهالي الحارة بأنهم مُستهدفون أو مُحاصرون بعمليات البناء لمنع تزايد أعدادهم.[9]

ومع بداية الحرب اللبنانية, شهدت مناطق ساحل الشوف تحوّلاتٍ ديموغرافيةً وتهجيراً مفاجئاً لسكانها. لكن مع انتهاء الحرب وبداية عمليات إعمار العاصمة, أدّى ارتفاع أسعار العقارات في بيروت إلى تدفّق موجاتٍ من السكان الأكثر هشاشةً للاستقرار في منطقة ساحل الشوف, مستفيدين من قربها من المدينة ومن المشاريع العقارية المتكاثرة في مطلع التسعينات[10] . انطلقت عملية العمران السريع هذه في ظلّ غياب السياسات الإنمائية العادلة وبمعزلٍ عن السياق المحلّي. وكانت مساهمة قطاع البناء والتطوير العقاري في التنمية المحلية لبلدات ساحل الشوف والإقليم محدودةً جداً, كما فرضت ضغوطاً إضافيةً على الموارد, ما غذّى التوترات الطائفية والسياسية.

أدّى هذا الوضع إلى انقساماتٍ في بلدية الناعمة/حارة الناعمة, التي تفكر حالياً في الانقسام إلى كيانَين منفصلَين يعكسان «الخصائص الجغرافية والاجتماعية والديموغرافية» وفقاً لأحد السكان.

«مع أنه تعرضنا للتهديد, نظمنا تحرّك تاني بعدها بأسبوعين. نزل ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص. أول مرة كان العدد أكبر. كلنا منعرف إنه جهاد العرب عاطي سيارات للبلدية رشاوي لتسهيل الموضوع. خطابهم إن المشروع يجلب فرص عمل, وأن الموقع حالياً بدون مشروع عبارة عن مكان تحشيش ودعارة. مؤخراً, طلع جهاد العرب على البلدية وتعهد أنه يعمل كوتا عمال يكونوا من أهالي البلدة. وحالياً, الشباب اللي نزلوا معنا على المظاهرة, رجعوا للطائفة والأحزاب»

عادت إلى الواجهة إذاً, بعد الهدوء المؤقّت لانتفاضة ١٧ تشرين, محاولات تكميم الأفواه عبر الوعود الاجتماعية الزائفة, باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتبقية بيد الطبقة الحاكمة ومقرّبيها لكسب رضا وتغاضي المجتمع المحلّي عن تجاوزاتها وسطوها على الملك العام, في ظلّ أشدّ أزمةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ يشهدها لبنان منذ سنوات.

وتأتي هذه الممارسات بمثابة تغطيةٍ واستكمالٍ للفرز السكاني وفق خطوطٍ طبقيةٍ وطائفيةٍ في الناعمة, كما يحصل في الدامور وعددٍ من البلدات الساحلية الأخرى بحجّة التنمية والجذب السياحي, وعبر اعتماد التخطيط المُدني والاستثناءات والمراسيم الوزارية كوسائل لنهب أموال الدولة والاستحواذ على الأملاك والمساحات العامة.

لكن التحركات الثلاثة التي شهدتها صور والناعمة وطرابلس لاسترداد الملك العام, عبّرت عن الامتداد الجغرافي للانتفاضة اللبنانية, ونجحت في كسر حاجز الخوف على

[9] للمزيد عن كيفية استخدام التصاميم التوجيهية والتصنيفات لغاياتٍ سياسية, تمكن مراجعة هذا المقال: «الإطار التشريعي للتنظيم المدني: منعرف التاجر شو بده, البنك شو بده, البلدية شو بدها, بس ولا مرة حدا سأل الناس شو بدها», المفكرة القانونية, العدد 52, كانون أول 2017.

[10] تمكن مراجعة مقال «أشغال عامة «بعنوان «هواجس الماضي في بناء المستقبل: هل التصاميم التوجيهية لبلدتي الدامور والدبّية تشجّع على العودة؟», المفكرة القانونية, العدد الخاص بالانتخابات 2018/05/14, وتقرير:
An Urban Suburb with the Capacities of a Village: The Social Stability Context in the Coastal Chouf Area Conflict Analysis report – Nov 2017.

الصعيد المحلّي، لا سيما لدى الفئة الشبابية، معيدةً الثقة للأهالي بإمكانية إحداث تغيير. إنما ذلك لم يأتِ من دون تحدّيات كبيرة على الصعيد المحلي.

التحديات من منظور محليّ

ففي صور على سبيل المثال، اعتُقل من سُمّوا «المعتدين» على الاستراحة، كما تعرّض الناشطون والناشطات في طرابلس لتهديداتٍ ومضايقاتٍ، أدّت إلى أن **«لقينا حالنا لوحدنا، عشان هيك تراجعنا»**، كما عبّرت إحدى المشاركات في التحرك الذي جرى شمالاً أمام منتجع الميرامار وهو مشروعاً سياحياً يتعدّى على 96 ألف متر مربع من الأملاك البحرية في منطقة القلمون في قضاء طرابلس ويملكه أحد أقرباء اللواء أشرف ريفي. الأمر الذي أدى بالسكان للاعتراض على المشروع لا سيما من جهة عدم السماح لأبناء المناطق الفقيرة بالدخول مجاناً أو بسعر رمزي إلى هذا المنتجع البحري الذي لا يمكن الدخول إليه سوى من قبل الأغنياء.[11] فتصرح إحدى المعتصمات في مقابلة معها: **«الناس هون بطرابلس عم تبرم ع لقمة العيش والمستشفى، عم تفتش على الأكل ويطعموا ولادن، الفقير ما بفكر بالرفاهية واللعب تلقائياً ما قادر يروح يسبح لأنه كله تعديات ع الأملاك البحرية ونسيوا إنه أولادهم إلهم الحق يلعبوا كمان بأماكن مفتوحة»** احتجاجاً على هذا المجمع قامت مجموعة من المتظاهرين خلال ثورة 17 تشرين بالتجمع أمام «الميرامار» بمظاهرة تحت عنوان «لاسترجاع الاملاك البحرية» حيث حاولوا دخول المنتجع إلا أنهم لم يستطيعوا فعل ذلك، كما انضم إليهم أعضاء من المجلس البلدي للاعتراض على عدم تسديد المنتجع للدفعات المستحقة للبلدية.[12] يشرح منظمو التحركات عن الأعداد القليلة التي شاركت في التحركات: **«الناس كانوا خايفين، وما كنا مجموعة منظمة»** لكن فيما بعد بدأت الناس تتفاعل معنا وتتابع تحركاتنا عبر وسائل التواصل الإجتماعي كما انضم أحد أعضاء المجلس البلدي اعتراضاً على عدم دفع منتجع الميرامار لرسوم البلدية إلا أن المعتصمين شعروا بنوع من الاتفاق بين البلدية والمنتجع. كما قاموا بتنظيم تحرك أوسع، كان عبارة عن رحلة بحرية في السفن للتوقف من جهة البحر أمام كل المنتجعات في الشمال المحيطة بطرابلس. إنما بحسب الناشطة التي أجريت معها المقابلة: **«الإعلام صوّب على الميرمار وعلى بعض السياسيين، بس نحنا كنا مصرين إنه الكل، مش استقصاد منتجع واحد/جهة واحدة. الفكرة إنه قادرين نوصل من شط المينا لأي شط تاني بالشختورة بألفين ليرة، ونسبح بأي شط أملاك عامة».**

وفي تفاصيل تجربتها:

«الفقير ما بفكر بالرفاهية واللعب تلقائياً. ما قادر يروح يسبح لأنه كله تعديات ع الأملاك البحرية. أنا كطبقة وسطى صرت أعطل همّ النزلة على البحر. بيقولولنا إنه منخسر السياحة إذا خلطنا الفقير والغني. هيدا بحسب حكي إدارة الميرامار. بالوقت يللي حد الميرامار كله زبالة وتلوث. أصلاً

[11] الصمد، ع. ا. (2013). التعدّي على الأملاك البحرية.. حاميها اللواء الريفي .
[12] الموسوي، ه. (2019). شهر على الانتفاضة: الأملاك العامة لنا.

ما منشوف سياح بالميرامار. إضافة أنه المحجبات ممنوعات يدخلوا, باستثناء عدد قليل. إجانا تهديدات كتير, بالأسماء. وهيدا رجّعنا لورا. واحدة محجبة استهدفوها وعملوا عليها تشبيح. لقينا حالنا لوحدنا, عشان هيك تراجعنا.»

تحرك طرابلس لم يكن الوحيد في إثارة البُعد الطبقي للنضال الشاطئي, ولم يكن الوحيد الذي تعرض أهاليه «الضعفاء» للتهديد والمضايقات والتشبيح. ولعل حادثة استراحة صور أفضل مثال على ذلك.

في ثورة 17 تشرين, يرسخ في ذهن متابعي حراك مدينة صور الجنوبية مشهد أساسي، وهو إحراق منتجع استراحة صور. تروي ناشطة شاركت بالتحرك:

«لما نزلنا على الشارع بـ 18\17 تشرين, كان أول تحرك في صور من زمان كتير. نزلنا على دوار العلم. قبل بليلة مشينا بالكورنيش البحري, قطعنا بكل زواريبها, منوصل على الجهة البحرية. أنا قلت إنه رايحين على استراحة رندا بري. وإذ الناس بتهجم على بوابة الاستراحة, وقعوا البوابة, فشة خلق, وغرافيتي. صبايا لفوا وقالوا نرجع إلى دوار العلم عشان ما يصير شغب. أنا بقيت. بلحظتها, حاولنا نهدي الناس. بعد عشر دقايق, إجت دورية وكبوا قنبلة صوتية. هون صار فيه وعي جماعي, حملوا البوابة, حرقوها. المرحلة الثانية لما صار الحرق. ما كنت موجودة, وأغلبية الناس ما كانت وكانوا صاروا بالحبوسة. ليه صارت هيدي الحادثة بأول الثورة؟ لأن دخولية الاستراحة كانت 22 ألف من 13 سنة. والطاووق بـ 8 آلاف. يعني فقط لطبقة محددة. مش للضيع والبلدات المحيطة. فقط أغنياء صور وشباب الـ يونيفيل. حتى بحرب 2006 طبقة عالية لجئت للاستراحة للمبيت فيها قبل السفر. يللي صار هو نقمة, غضب طبقي. ونقمة على البرية السياسية (مثل الحريرية السياسية). نقمة على طبقة غنية مرتبطة بالسياسة. مش فقط سياسي»

هذه «النقمة الطبقية» و «البريّة السياسية» التي ترويها الناشطة من الممكن فهمها أكثر عند التعمق في السياق التاريخي لشاطئ صور ونشأة مشروع الاستراحة.

خلال الحرب الأهلية ومطلع التسعينات, عانى ساحل صور الجنوبي من استخراجٍ غير شرعيٍ للرمال الذي ألحق ضرراً بالغاً به, وقضى على الكثبان الرملية التي كانت فيما مضى معلماً بارزاً, متسبباً بحُفرٍ عميقةٍ على طول الشاطئ أدّت إلى غرق بعض الأطفال. هذه الحوادث, معطوفة على عمليّة استخراج الرمال, أغضبت الأهالي كثيراً, وأثّرت في صورة رئيس مجلس النواب نبيه برّي الذي لم يكن فقط متورطاً في تأمين رخصة استخراج الرمال المشكوك في شرعيّتها بل كان أيضاً جزءاً من الشركة الفعليّة (الرمول) التي كانت ملكيّتها تعود إليه على نحوٍ غير مباشر. ودفعت سرقة الرمال بسكان صور إلى محاربة مستخرجي الرمال بطرقٍ عدّة: كالتعبئة, وتشكيل تحالفٍ مناهضٍ لاستخراج الرمال باسم «لجنة شواطئ صور» التي طالبت رئيس الجمهورية بوقف «مجزرة الرمال»[13] , والإجراءات القانونية عن طريق التقدّم بشكوى ضد الشركة, ونشر المقالات

[13] «شركة الرمول تطالب بلجنة خبراء وتهدّد مطلقي الافتراءات بالملاحقة القانونية», السفير, ١٣ تموز/ يوليو١٩٩١.

الصحافية. بالإضافة إلى ذلك، وفي اليوم الذي كان مقرراً فيه تنظيم ندوةٍ حظيت بتغطيةٍ واسعةٍ لشرح التبِعات السلبية لاستخراج الرمال، وبعد تعرّض الأعضاء المشاركين فيها للتهديد قبل وصولهم إلى صور، ومن ثم تعرّضهم للهجوم في أثناء الندوة وتهديد كل من يتعرّض لبرّي من جمهور الحاضرين، نشرت الصحف رسالة شكرٍ لبرّي موقّعةً باسم «المؤتمر الشعبي» المؤلّف من عددٍ كبيرٍ من الهيئات المحلّية، تقديراً لجهوده من أجل وقف استخراج الرمال.[14]

على أثر هذه الحادثة وفضيحة شفط الرمول، استفادت صور من عقدٍ من الاهتمام المتزايد بالبيئة من قبل الطبقة السياسية، تبييضاً لصورتها. وكان إحدى نتائجها إنشاء محمية صور الطبيعية على كامل الشاطئ الرملي الذي نعرفه ونرتاده اليوم. ويبرز الانتهاك الوحيد على ساحل المدينة، وهو استراحة صور التي تديرها رندة برّي.

فيما مضى، كان موقع الاستراحة مؤسسةً عامةً بمثابة نادٍ ومنتجعٍ عسكري. في العام 1995 تحوّل إلى منتجع سياحي خاص عبر مشروع «بناءٍ وتشغيلٍ ونقل ملكيّة»، أي جرت خصخصتها فعلياً لصالح رندة برّي.

«البناء -التشغيل- نقل الملكيّة (BOT)» هو شكلٌ من أشكال تمويل المشاريع، يتلقّى فيه كيانٌ خاصٌ امتيازاً إما من القطاع الخاص أو العام لتمويل وتصميم وبناء وتشغيل منشأةٍ ما. وفي العام 2004، صدر مرسوم لتعديل مدة استثمار استراحة صور السياحية لتصبح ثلاثين سنة اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، وتتلقى وزارة السياحة نسبة عائدات ضئيلة جداً من مجموع مداخيل الاستثمار للاستراحة، والباقي إلى الإدارة، أي رندة بري.

بعد التحرك أمام استراحة صور في بداية الانتفاضة، قامت الجهة المالكة للاستراحة بالادعاء «على كل شخص محتمل شارك في عملية حرق الإستراحة وسرقة مقتنياتها»، وتم استدعاء مئات الأشخاص للتحقيق معهم. منهم من اعتقل لأيام عدة، ثم أفرج عنه بعد انتهاء التحقيق معه، ومنهم من تم توقيفه لمدة أطول. كما قامت الأجهزة الأمنية بحملة استدعاءات بالجملة. وشملت الاستدعاءات صور وبعض قراها، ففي بلدة الشعيتية (قضاء صور) مثلاً، تم استدعاء أكثر من 30 شخص من أبنائها. وذلك بالإضافة إلى تعرضهم للضرب وظروف التوقيف، مما دفع الكثير للتساؤل لماذا لم يتم استدعاء الشبان أنصار أو عناصر أحزاب السلطة وهم يعتدون بالضرب على الناشطين المتظاهرين في صور ومعهم السلاح الظاهر في الشوارع وإطلاق الرصاص الحي على بعض المتظاهرين؟

تحركات الناعمة وطرابلس وصور خلال الانتفاضة لاستعادة الأملاك العامة البحرية لم تشبه التحركان اللذان أُقيما في بيروت أمام الإيدن باي والزيتونة باي. في مقابلة مع إسماعيل، أحد منظمي مظاهرة الزيتونة باي، يروي:

«خلال العشر أيام الأولى بالثورة، كانت الأمور ماشية بعفوية. نحنا بالشارع مع الناس. ونحنا في قطاع الشباب بالحزب الشيوعي كنا من الناس يللي نزلوا. بالأول كنا عم نواكب. بس بعدين صرنا نفكر بالأهداف وكيفية تشكيل ضربة للنظام،

[14] ناتالي بكداش، أنشاء محمية شاطئ صور: الخلفية، الدوافع، والنتائج، المفكرة القانونية، 8-8-2018

ومن ضمنها الأملاك العامة البحرية. الزيتونة باي من الأمثلة الفاضحة للتعدي على الأملاك البحرية، خصوصاً مع بُعدها الطبقي. من خلال التركيز على الأملاك البحرية، كان بدنا –من خلال الأرقام والمعطيات– التصويت على مكامن هدر المال. نهار 5 تشرين الثاني هو نهار أحداث فيلم V for Vendetta. قررنا يكون التحرك عبارة عن عرض الفيلم في الزيتونة باي، وأخدنا معنا النص القانوني أنه هيدي أملاك عامة. لما وصلنا، صار جدال مع رجال الأمن الخاص، وإجوا شرطة مكافحة الشغب. بلش الضرب، وفجأة انتشر الخبر وصرنا 500 شخص. وصل العدد للألف. فسمحولنا ننزل، ونزلوا معنا المكافحة لحماية المطاعم. بس ما قدرنا نعرض الفيلم لأن التقنيات يللي كانت معنا ما كانت بتستوعب عرض لألف شخص. طلعنا من بعدها مظاهرة لرياض الصلح. قدرنا نوّجه الانتفاضة نحو إنه القوة للناس. فرض ثوابت إنه احتلال منطقة هي إلنا أصلاً. ونحنا كحزب هدفنا كمان سياسي: خلق وعي لكتلة شعبية عن ملفات مثل المصارف والأملاك العامة البحرية. التحركات على المصارف استمرت لأن كان فيه حاجة وأزمة. ما كملنا بالأملاك العامة لأن ما كان أولوية بظل الأزمة الاقتصادية. اعتبرنا أنه الناس بالها بمكان تاني»

بالنسبة لمنظمي تحركي الزيتونة باي والإيدن باي، عدم الاستمرار بتنظيم تحركات على شاطئ بيروت كان خياراً، بعد تحليل الأولويات –وبالتالي كانوا في موقع القوة للاختيار. على خلاف تحركات طرابلس والناعمة والصور التي شكلت الثورة لها فرصة للانتفاض على السلطة المحلية الطائفية التي لطالما أفقرتهم، كانت تحركات بيروت استكمالاً لمسار نضالي في هذا المجال وشبيهاً في أطره وأدواته للتحركات التي كانت تجري ما قبل الانتفاضة.

خاتمة وتوصيات

لطالما كان النضال من أجل استعادة الأملاك العامة البحرية موجوداً في لبنان، غالباً في شكل مسيرات احتجاجية لم تكتسب سوى القليل من القوة في تحدي السلطة الراعية لتلك التعدّيات. لكن على مدى العقد الماضي، مكّنت التقنيات الجديدة في التوثيق والنشر من إنشاء مساحات جديدة للتواصل لخلق تآزر قوي بين النشطاء. في غضون ذلك، أعطت منصات إعلامية جديدة نشطاء الواجهة البحرية في لبنان رؤية أكثر من أي وقت مضى. ولكن يبدو أن الفرق بين الحركات التي تفشل وتتلاشى وتلك التي تنجح في تحقيق أهدافها هو أساس قوي في الاستراتيجيات المتعددة التخصصات. وهذا يشمل الاعتماد على المصادر القانونية والمساحية، والبحث المفصل المستند إلى الوثائق، وتطوير روابط مجتمعية قوية، والقدرة على الانتظام المستدام. إن الإيمان بقوة التغيير الذي يحركه المواطن نحو العدالة الراسخة في المعرفة ألهم وأدى إلى ظهور الكثير من الحركات والمجموعات القائمة على القضايا.

ولكن على مستوى آخر، يُفترض أن الفاعلين في استعادة الأملاك البحرية يسعون للتغيير السياسي. ومع ذلك، في حين أنهم قد يتفقون بسهولة نسبية على قضايا ملموسة محددة، فهل يسعون إلى التقارب السياسي الأوسع، وإذا كان الجواب نعم، كيف؟

ربما من خلال تبني مفهوم «الحق في المدينة»، يتطلب النضال من أجل استرداد الأملاك العامة البحرية إلى معالجة حالة اللامساواة المكانية والاستبعاد الاجتماعي في لبنان، لأنه يؤثر على السكان الذين يتم تدمير سبل عيشهم بسبب المضاربة العقارية على طول الواجهة البحرية. سيمكّن هذا إلى حد كبير في معالجة التحديات التي تواجهها المجموعات الناشطة على المستوى المحليّ مع الأحزاب السياسية الطائفية، بمجرد تسليحها بمقاربة سياسية واضحة تتعلق بالقضايا الطبقية والاقتصادية.

وأخيراً، أهمية التنظيم بطرق غير تقليدية هي مفتاح الدعم المتبادل والتضامن، في كسر التحديات الجغرافية الطائفية، وربما تأتي أيضاً قوة المعرفة والبيانات في هذه العملية.

وبناءً على ذلك، أدناه مجموعة من التوصيات المستمدة من كامل التقرير:

التشبيك والتضامن على صعيد ائتلاف وطني

التحديات التي واجهت الناشطات والناشطين في الناعمة وصور وطرابلس كان من الممكن تجاوزها لو كانت الشبكات ما بين المناطق والمجموعات المنتفضة أكثر متانة، ولو كان «ائتلاف الشاطئ اللبناني» أكثر حضوراً ليكون فعلاً إطاراً مرجعياً للنضالات المحلية، بحيث

يقوّيها ويحصّنها ويمدّها بالدعم لتخطي الحسابات السياسية على الصعيد المحلّي.

مانفستو سياسي: الاقتصاد الريعي والإقصاء الطبقي

لعلّ من أبرز ما حققته انتفاضة تشرين، رفض نمط الاقتصاد الريعي المديني المتمركز في بيروت، الذي ساهم على نحوٍ واسعٍ في إقصاء المناطق الأخرى وتهميش إمكاناتها. ويتجسّد ذلك التهميش في سائر المناطق الساحلية من خلال خطط تنظيم الأراضي التي لا زالت إلى حدٍّ كبيرٍ أداةً بيد الأقوياء لإنشاء مشاريع سياحيةٍ تخدم الاقتصاد الريعي. ومن هنا، علينا رفض نموذج الاقتصاد الريعي وجعل الوظيفة الاجتماعية للملكيّة أحد المبادئ الرئيسة للاقتصاد الوطني، بحيث نضمن تمتع الجميع بحياةٍ كريمةٍ تتوافق ومبادئ العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، على الخطاب السياسي لمناهضة خصخصة الشاطئ أن يشمل الجانب الطبقي لإقصاء شرائح مجتمعية من الملك العام، وأن يصبح موضوع الإقصاء الطبقي في واجهة الخطاب العام حول خصخصة الشاطئ في لبنان.

الوصول إلى المعلومات قبل فوات الأوان

في غالبية الأحيان، يتم السماح بإقامة منتجعات شاطئية خاصة عبر مراسيم أو قرارات أو تصاميم توجيهية من قبل الدولة ومؤسساتها. هذه، يجب أن نعرف عنها قبل أن تصبح واقعاً، ومن هنا، الرصد والطعن القانوني يصبحان رأس الحربة في مواجهة لتلك المشاريع.

ليطغى البُعد الوطني على السياسة المحلية الضيقة

لكي نتصدى لزواريب السياسية الطائفية الضيقة على الصعيد المحلي في المناطق، علينا رفض المخططات الشاطئية المحلية التي لا تتناسب مع «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية» باعتبارها تتضمن سياسةٍ تنمويةٍ متكاملة تحدد الاستخدام الملائم للأرض والموارد البيئية والمصادر الطبيعية على أساس قيمتها الاجتماعية.

استراتيجيات وأدوات المواجهة

أهمية الانخراط في عملية مبدعة لإنتاج المعرفة حول الشاطئ اللبناني وفي النضالات لأجل قضايا محددة، حيث يساهم جمع البيانات ومشاركة المجتمع ورسم الخرائط والبحث الأكاديمي والنشاط القاعدي بشكل متساوٍ وجدلي. فإن هذه العملية هي التي تمكّن البحث والنضال والانتظام المجتمعي من التشابك وتقوية بعضها البعض، من أجل التأثير الفاعل.

جبل أُحُد/مطعم تركي، ديسمبر ٢٠١٩، زهراء علي ©.

انتفاضة أكتوبر:
العصيان المدني العراقي كسجل أفعال عابر للقوميات [1]

الدكتورة زهراء علي

عالمة اجتماع وأستاذة مساعدة في جامعة روتجرز، نيو جيرسي

[1] هذا المقال مُتَرجَم من اللغة الإنجليزية. ترجمته فرح الشامي، مسؤولة برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.

الملخص التنفيذي:

بدأت الانتفاضة العراقية في أكتوبر 2019 وتحولت إلى حركة احتجاجية شعبية حاشدة في بغداد والمدن الكبرى، وخاصة في المحافظات الجنوبية للعراق، مثل النجف وكربلاء والناصرية والبصرة. وفي حين كان لهذه الحركة الكثير من القواسم المشتركة مع موجات الاحتجاجات السابقة، وخاصة تلك التي شهدها العراق في 2015 و2018، جاءت هذه الحركة غير مسبوقة من حيث حجمها وشكلها وطبيعتها: حركة عفوية، لا قيادة لها، تطالب بخدمات عامة فاعلة مثل المياه النظيفة والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية، حركة ترفض نظام المحاصصة السياسي والفساد المستشري. وسرعان ما أفسحت هذه الحركة المجال لمطالب أكثر راديكالية ولدعوات ثورية، رددها المتظاهرون عبر شعارات مثل «نريد بلداً».

في الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة، قُتل أكثر من 700 شخص من المحتجين العُزَّل/ غير المسلحين وجُرِح أكثر من 25,000 على يد الجماعات الحكومية وشبه العسكرية جراء استخدامها للذخيرة الحية والمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية الصاعقة ومدافع الصيد والدبابات المضادة للشغب والغاز المسيل للدموع من الدرجة العسكرية. ويمكن تفسير هذا العنف جزئياً بالنظر إلى العسكرة المفرطة للدولة العراقية ومختلف الجماعات المسلحة التي ظهرت في أعقاب غزو تنظيم «الدولة الإسلامية». بصورة أعم، تم توزيع الأسلحة على نطاق واسع منذ العام 2003 على مختلف الجهات الفاعلة مثل زعماء القبائل والجماعات الميليشياوية والقوات شبه العسكرية. وما يجعل هذا العنف مُتفشياً ومُعمّماً هو أن المتظاهرين لا يواجهون نظاماً متماسكاً حيث لا تشكل الدولة الية نظاماً مركزياً قوياً، بل كيانات عسكرية مُجزّأة تتنافس فيها مختلف المجموعات السياسية على السلطة.

وعلى الرغم من القمع، أظهر المحتجون التزاماً راسخاً بالعصيان المدني السلمي. وقاد الاحتجاجات الشباب والمحرومون، بما فيهم النساء سائقات سيارات الأجرة والتوكتوك من الأحياء الفقيرة. وانضم إلى صفوف هذه الاحتجاجات أيضاً عراقيون من كلّ الخلفيات والمناطق العراقية. وقد أضربت النقابات والاتحادات العمالية والطلابية من كلّ المستويات ودعت إلى العصيان المدني وإلى تعيين رئيس مجلس وزراء مؤقت مستقل، ينظم انتخابات لتشكيل برلمان جديد وحكومة جديدة ولصياغة دستور جديد. كما طالب المتظاهرون بالتحقيق مع المسؤولين عن قتل المتظاهرين العُزَّل ومحاكمتهم، وبإنهاء حكم الميليشيات والجماعات المسلحة المرتبطة بالنخب السياسية التي تهاجم الصحفيين ونشطاء المجتمع المدن والمحتجين.

وتجاوزت هذه الانتفاضة المطالب السياسية الضيقة، فالثوار لم ينددوا بالقمع الاقتصادي والسياسي فحسب، بل أيضًا المعايير الاجتماعية والمجتمعية للنظام والتي تفرض أسلوب حياة رجعيًا ومحافظاً. لم يطالب المحتجون بالتغيير فحسب، بل حاولوا أن يسنوه عبر التجربة لبناء قواعد سلوك جديدة تدعم حس التعايش عند الجميع.

المقدمة

بـدأت الانتفاضـة العراقيـة فـي أوائـل أكتوبـر/ تشـرين الأول 2019 عندمـا خـرج الآلاف إلـى الشـوارع فـي بغـداد. وفـي الأسـابيع التاليـة، انتشـرت بسـرعة حركـة احتجاجـات عفويـة ودون قيـادة فـي جميـع أنحـاء البـلاد، وتركّـزت هـذه الاحتجاجـات فـي المحافظـات الوسـطى والجنوبيـة ذات الأغلبيـة الشـيعية فـي العـراق، بمـا فـي ذلـك مـدن النجـف وكربـلاء والناصريـة والبصـرة. وسـرعان مـا أفسـحت المطالـب الأوليـة بخدمـات عامـة فاعلـة مثـل توفيـر الميـاه النظيفـة والكهربـاء وبإنهـاء النظـام السياسـي الطائفـي والفسـاد المستشـري، المجـال لمطالـب أكثـر راديكاليـة ودعـوات إلـى الثـورة، حيـث ردد المتظاهـرون شـعارات مثـل «لا وطـن» و»نريـد بلـداً» وكذلـك الشـعار الأكثـر شـيوعًاً خـلال الانتفاضـة العربيـة فـي العـام 2011: «الشـعب يريـد إسـقاط النظـام».

وقـد واكـب التكاثـر الملحـوظ لملايـين العراقيـين الذيـن ينتفضـون فـي احتجاجـات سـلمية إلـى حـد كبيـر فـي جميـع أنحـاء البـلاد الكثيـر مـن القمـع والتنكيـل المتزايديـن. وعلـى الرغـم مـن ذلـك، أظهـر المحتجون التزامًا راسـخاً بالعصيـان المدني السـلمي. وقـد قـاد هـذه الاحتجاجـات الشـباب والمحرومـون، بمـا فيهـم العديـد مـن النسـاء – بمسـاعدة سـائقي سـيارات التاكسـي والتوكتـوك مـن الأحيـاء الفقيـرة. لكـن عراقيـون مـن جميـع الخلفيـات والمناطـق انضمـوا إلـى صفوفهـم/ن أيضـاً. وقـد أضربـت النقابـات والاتحـادات العماليـة والطلابيـة مـن كلّ المسـتويات ودعـت إلـى العصيـان المدنـي.

إن حجـم الانتفاضـة وتنوعهـا الاجتماعـي والاقتصـادي غيـر المسـبوق لا يشـيران إلـى حـدّة التمـرّد علـى الظـروف المعيشـية السـيئة وحجـم الفسـاد -كمـا فـي حالـة الانتفاضـات الإقليميـة الأخـرى– فحسـب، بـل يوضحـان كذلـك الرفـض القاطـع للنظـام السياسـي الطائفـي والعرقـي والمحاصصاتـي الـذي فُـرِض علـى العـراق بعـد الغـزو الأميركـي فـي العـام 2003 والـذي يسـيطر علـى فوائـض الثـروة النفطيـة المتنامية فـي العـراق. وقـد نـدد المتظاهـرون بالفسـاد السياسـي والطائفيـة والمحسـوبية، فضـلاً عـن حكـم الميليشـيات والجماعات المسـلحة المرتبطة بالنخـب السياسـية والتـي تهاجـم الصحفييـن ونشـطاء المجتمـع المدنـي والمحتجيـن.

فـي الأسـاس، طالبـت هـذه الاحتجاجـات العراقيـة التـي يقودهـا الشـباب ببلـد جديـد، متخطيـةً بذلـك المطالـب السياسـية المعينـة والمتعلقـة بالسياسـات الانتخابيـة والإصلاحـات القانونيـة. وتحـدت الانتفاضـة المعاييـر المجتمعيـة المحافظـة المهيمنـة، وطـورت مـن خـلال إجـراءات جماعيـة وتنظيـم قواعـد سـلوك جديـدة حسّـاً قويـاً بالانتمـاء لـدى الجميـع.

السياق

كانت الدولة العراقية قد ضعفت بالفعل، قبل الغزو الأميركي في العام 2003، نتيجة لعقد من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق. وأتى بعد ذلك الاحتلال الأميركي يُنهي انهيار الدولة. فالنظام السياسي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق قد زجّ البلاد في حرب طائفية. ووضعت الإدارة الأميركية نظامًا قائماً على المحاصصات العرقية والطائفية والدينية، وأعادت العراقيين المنفيين لكي يديروا البلاد. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوترات الطائفية والاجتماعية والسياسية كما أدى إلى تفتيت البلاد على أسس طائفية، مما ساهم في صعود تنظيم الدولة الإسلامية.

وبعد معاناة خلال الغزو الأميركي في العام 2003 والحرب الأهلية التي تلته، شهد العراق موجات من الاحتجاجات المدنية والسياسية الشعبية بداية من العام 2009 في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى الاحتجاجات في كردستان العراق، شهدت منطقة العنبر، ذات الأغلبية السنية، على سبيل المثال، احتجاجات ضخمة في 2012-2013 ضد الكبح والاستبعاد الطائفيين الذين تم قمعهما بقوة من قبل حكومة رئيس الوزراء السابق نور المالكي.

لكن منذ العام 2015، أدى التصعيد غير المسبوق في الاحتجاجات الشعبية إلى حشد جيل جديد من الشباب العراقي وشريحة واسعة من سكان البلد. أُطلِقت الاحتجاجات العراقية لعام 2015، بشكل أساسي، من قِبَل الشباب الذكور اللذين لا يتعدى عمرهم سن الثلاثين عاماً، وهم متعلمين ومنتمين للطبقة المتوسطة الدنيا، ومعظمهم من المربين أو المعلمين أو موظفي الدولة. وابتداءً من يوليو/تموز 2015، توسعت احتجاجاتهم الأسبوعية التي كانت تحدث كل يوم جمعة لتشمل، في ذروتها، ما يقارب المليون متظاهر في كلّ أنحاء البلاد، بدلاً من عشرات آلاف المتظاهرين فقط.

ونددّ المتظاهرون بالفساد وطالبوا بدولة الرفاهية الفاعلة التي تعيد توزيع الثروة النفطية العراقية الغنية على مواطنيها وتقدّم الخدمات العامة اللازمة. لكن المهم في احتجاجات 2015 هو أنه، في حين كان يتم ترديد شعارات مثل «باسم الدين سَرَقَنا اللصوص»، كان المحتجون يعبرون عن رغبتهم في نظام اجتماعي مدني (قائم على الحسّ المدني) –على أن يكون ذلك أساساً لنضالهم. ويعبّر مفهوم المدنية عن رفض جوهري لنظام المحاصصة ولحكم الأحزاب السياسية الإسلامية التي تُسَنِّي الدين والانتماء الطائفي.

وقد نشأ السبب الجوهري للاحتجاج للتصدي لآثار الحرب الأهلية، حيث أصبح العراق بلد يفتقر إلى البنية التحتية ويتم فيه هيكلة مؤسسات الدولة على أسس الفساد ومحسوبيات الأحزاب السياسية. فبالنسبة للمحتجين، كانت النخبة السياسية الإسلامية،

بطائفيتها وفسادها, هي المسؤولة عن الأزمة الاجتماعية والسياسية في البلاد. وبالتالي، أصبحت الإسلاموية والتكوين السياسي القائم على الهوية ككلّ أمرين مرفوضين بشكل متزايد -أو حتى بشكل تام. وتجدر الإشارة إلى وجود فجوة جيلية مهمة بين الناشطين الذين ولدوا في أواخر التسعينيات والناشطين الذين ولدوا قبل ذلك: فالأصغر سناً هم الأكثر تطرفاً/جذريةً في مطالبتهم بالتغيير وفي رفضهم للنظام السياسي الحالي وللنخب المهيمنة وللمنظومة القائمة ككلّ.

لكن الأفراد الذين تولّوا قيادة حركة 2015 كانوا من الجيل الأكبر سناً, وهم في الغالب رجال يتمتعون بخبرة سابقة طويلة في النشاط الاجتماعي، وينتمون إلى منظمات مجتمع المدني أو منظمات سياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي. كما سرعان ما استولى التيار الصدري الإسلامي الشيعي على الاحتجاجات وأقام تحالفاً مع الأحزاب والأفراد العلمانيين. حوّل هذا التطور الحركة الاحتجاجية إلى حركة إصلاحية أنشأت قائمة انتخابية تمّ ترشحيها في انتخابات العام 2018. وقاطع العديد من النشطاء الشباب الذين بادروا بالاحتجاجات في بغداد انتخابات العام 2018 بسبب شعورهم القوي بالغبن من قبل الصدريين ونظرائهم من الناشطين الأكبر سناً في المجتمع المدني الذين تولوا قيادة حركتهم.

يقول عالم الاجتماع علي طاهر الحمود – عن حق- أن احتجاجات 2015 ليست سوى احتجاجات الطبقة الوسطى التي تسعى إلى إعادة فرض نفسها بعد عقوداً من الصمت[1] . وقد شهدت نهاية العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في العام 2003 عودة ظهور هذه الطبقة التي دمرتها الأزمة الاقتصادية والحروب المتعاقبة. وكما أشار فالح عبد الجبار, فإن احتجاجات 2015 مثلت تحوّلاً من مفهوم «سياسة الهوية» إلى مفهوم «سياسة القضية», حيث طرح المتظاهرون مطالب عبر طائفية تركز على الخدمات العامة والوصول إلى الموارد.[2]

واندلعت الموجة الهامة التالية من الاحتجاجات في العام 2018 في البصرة, وهي محافظة غنية بالنفط وتُستَخرج منها معظم الثروات العراقية, لكنها تعاني من نقص حاد في البنية التحتية العامة ومن عدم وجود للخدمات الأساسية. وكانت هذه الموجة من الاحتجاجات مختلفة عن موجة الاحتجاجات في العام 2015, حيث رفضت أن يكون لها قيادة رسمية وتجنبت الأحزاب السياسية وأي نوع من التنظيم المركزي. وكانت تتألف أساسًا من شباب متعلمين وغير متعلمين, تجاوزت مطالبهم مفهوم «المدنية» ليرفضوا النظام السياسي بشكل تام ويدعوا إلى تغيير النظام. فلم يعد احتجاجهم فقط ضد المحاصصة الطائفية, إذ أصبحت الاحتجاجات داخل/ضمن الطوائف نفسها, بل أصبح موجّه نحو الحاجة إلى دولة فاعلة وقادرة على توفير خدماتها لشعبها. ومن الجدير بالذكر أنه منذ احتجاجات البصرة هذه انتشرت في العراق الشعارات المعروفة والشائعة اليوم مثل «لا لا للأحزاب السياسية» و«نريد بلداً».

[1] علي طاهر الحمود, ما وراء أحداث البصرة: المشكلات والحلول المقنعة, فريدريتش إيبرت شتيفتونغ: عمان (فبراير/شباط 2019).
[2] جبار. فالح. 2018. حركة الاحتجاج العراقية: من سياسة الهوية إلى سياسة القضية. سلسلة أورق مركز الشرق الأوسط التابع ل LSE.

تعاني محافظة البصرة من نسخة متطرفة من التحديات الرئيسية التي يواجهها العراق والتي يسميها عمر ديواشي «سمّ البقاء/ النجاة اليومي» والتي تشمل انتشار السرطانات واعتلالات الصحة في ظل غياب البنية التحتية للدولة والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة[3] . البصرة هي أيضاً المكان الذي أُعيد فيه توطين العديد من السكان الذين يعانون اقتصادياً والمهجّرين جراء الحرب, مما خلق فيها توترات بين السكان المحليين والسكان الواصلين حديثًاً[4] . وتطوّرت احتجاجات البصرة إلى احتجاجات حاشدة للفقراء والمحرومين ولكن دون أي وجود لتنظيم مركزي، مما جعل قمعها أسهل لقوات الأمن. وكجزء من أعمال الاحتجاج ومحاولة لاحتواء الغضب الشعبي، صوّت مجلس محافظة البصرة مؤخراً على إعلان استقلاله الذاتي عن الحكومة المركزية. كما احتج المجلس على عرقلة تمرير الكوتة القانونية البالغة 5 دولارات لبرميل النفط الواحد والتي كان يجب منحها للمحافظة لتمكينها من تأسيس بنيتها التحتية وخدماتها. [5]

[3] عمر ديواشي, 2013. «سمّ الحياة والبقاء اليومي في العراق». جدليا, 13 أغسطس 2013.
[4] علي طاهر الحمود, سوسيولوجية الاحتجاج: قراءة في حركات الاحتجاج المدني في العراق بعد 31 تموز 2015. المجلة السياسية الدولية 35-36 (2017): 705-732.
[5] زهراء علي وصفاء خلف. «السخط الجنوبي يُبرز حركة احتجاج عراقية». التاريخ الحالي 803/117 (2018): 338-343.

تحدي العنف الذي ترعاه الدولة

قُتِل أكثر من 700 شخص وجُرِح أكثر من 25,000 على يد الحكومة والجماعات شبه العسكرية التي استخدمت الذخيرة الحية والرشاشات والقنابل الصوتية ومدافع الصيد والدبابات المضادة للشغب والغاز المسيل للدموع[6] , في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2019. كما فرضت الحكومة العراقية انقطاعاً عن وسائل الإعلام والإنترنت والاتصالات، فضلاً عن حظر التجول. وقد تعرض العديد من المحتجين للتهديد والترهيب والاعتقال والضرب والاختطاف بل وحتى الاغتيال على أيادي قوات الأمن والجماعات الميليشياوية المرتبطة بالمؤسسة السياسية العراقية.

ويمكن تحليل هذا العنف جزئيًا بالنظر إلى العسكرة المفرطة للدولة العراقية ولمختلف الجماعات المسلحة في أعقاب غزو تنظيم «الدولة الإسلامية». وبصورة أعم، تم توزيع الأسلحة منذ العام 2003على نطاق واسع وعلى مختلف الجهات الفاعلة مثل زعماء القبائل، والجماعات الميليشياوية والقوات شبه العسكرية. وما يجعل هذا العنف متفشيًاً ومعمماً هو أن المتظاهرين لا يواجهون نظامًا متماسكاً لأن الدولة العراقية لا تشكل دولة أو نظاماً مركزياً قوياً، بل كيانات عسكرية مجزّأة تتنافس فيها مختلف المجموعات السياسية على السلطة. وقد ازداد التسلّح العام، الذي اشتد بعد العام 2003، أكثر تطبيعاً بعد الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية سنة 2014.

واتسمت جميع الاحتجاجات في العراق بالعنف المسلح الذي يشمل الجماعات المسلحة والميليشيات التي يقودها أفراد من النخبة السياسية العراقية. في الواقع، هذا العنف الذي ترعاه الدولة هو بالضبط ما دفع المتظاهرين إلى النزول إلى الشوارع. بدأت إحتجاجات العام 2011، والعام 2015، وفي البصرة في العام 2018 بعد مقتل متظاهر شاب على يد قوات الأمن والميليشيات التابعة لها. كذلك، فإنّ قَتْل أكثر من مائة متظاهر مسالم في الأسبوع الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2019، وفي الأغلب على يد قناصين ومسلحين، قد صعّد الانتفاضة ودفع بالملايين في الشوارع. وفي حين لم يُجر أي تحقيق حتى الآن بشأن عمليات القتل هذه، تشير مختلف التقارير من مجموعات حقوق الإنسان[7] إلى أن هذا العنف تشنه قوات الأمن العراقية ومختلف الجماعات المسلحة والميليشيات التابعة للمؤسسة السياسية العراقية. وفي الواقع، تشير بعض التقارير إلى تنظيم حملات القتل والتخويف التي قامت بها الأجهزة الأمنية العراقية[8] .

[6] المرصد العراقي لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية وبيانات مختلفة أدلت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.
[7] المرصد العراقي لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية وبيانات مختلفة أدلت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.
[8] هيومن رايتس ووتش. العراق: الدولة تبدو متواطئة في مذبحة المتظاهرين. 16 ديسمبر 2019.

كما أن العنف الذي تمارسه الدولة هو عنف قائم على الجنس. ويتضح في طبيعة القمع الذي تمارسه المؤسسة السياسية العراقية أنها تحاول، من خلال قنواتها الإعلامية وحملاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، تقويض الثورة في تصويرها على أنها «غير أخلاقية». وذلك بإتهام الثوار بالانحراف الجنسي والفساد، وبنشر كل أنواع الشائعات حول «السلوك غير المشروع» بين الشباب في الخيام التي نصبت في ساحات الاحتجاج. ويستهدف القمع بشكل أساسي النساء، ولا سيما الشابات. وغالباً ما يُستخدم عنف الميليشيات والتهويل والترهيب واختطاف المتظاهرين، كما في حالة سابا مهداوي وماري محمد، وزهراء علي في بغداد، أو حتى قتلهم، كما في حالة سارة طالب وزوجها عادل في البصرة، من أجل الحدّ من مشاركة المرأة أو منعها.

كما تتعرض النساء المشاركات في الانتفاضة للهجوم على وسائل التواصل الاجتماعي. فمثلاً، تحوّل هاشتاغ #بناتك_ياوطن الذي أُطلِق حول احتجاجات النساء في 13 شباط/فبراير إلى #عاهراتك_ياوطن. أما على جدار النفق المؤدي إلى ميدان التحرير، وعلى اللافتات التي رفعتها الشابات خلال الاحتجاجات، فبرزت الجملة التالية «نساء ثورة أكتوبر ثائرات لا عاهرات».

المطالبة بدولة فاعلة

إن احتجاجات 2019 التي اندلعت في بداية تشرين الأول/أكتوبر تتبع نموذج البصرة في شكلها ومطالبها. إن هذه الانتفاضة لا تتمثل فقط بكون الطبقة المتوسطة-الدنيا تسعى إلى إعادة فرض نفسها، بل هي تتعلق أكثر بالفقراء والمحرومين والمهمشين الذين يطالبون بنظام جديد. فالذين أطلقوا الانتفاضة لا يزالون في صلبها، وهم البائعون في الشوارع، والنُدُل الذين يتقاضون أجوراً زهيدة، وأولئك الذين يحملون الصناديق الثقيلة في الأسواق، وسائقو التوكتوك الذين ينقلون الجرحى إلى المستشفيات ويقودون المحتجين من نقطة إلى أخرى ويساعدونهم على عبور الحواجز. وتشمل صفوفهم أيضًا العديد من الشباب الذين حاربوا تنظيم «الدولة الإسلامية» في الموصل والذين عادوا بعد المعركة من أجل مكافحة الفقر المدقع والبطالة. هؤلاء المنتمون إلى جيل الألفية والمحرومون يعلنون باستمرار أن «ليس لديهم أي شيء يخسرونه» وأنهم «يفضلون الموت في ميدان التحرير على العيش في الفقر واليأس».

ويطالب المتظاهرون بتغييرات جذرية، بما في ذلك إجراء انتخابات جديدة بعد تعيين رئيس الوزراء المؤقت المستقل تماماً عن الأحزاب الحاكمة، وقانون انتخابي ودستور جديدين، فضلاً عن محاكمة القادة السياسيين والجماعات المتهمة بالفساد والقتل واحتجاج العُزّل. يطالبون بإعادة توزيع الموارد النفطية الغنية في العراق لصالح الفقراء، وبناء البنية التحتية للكهرباء والمياه والصحة والإسكان، فضلاً عن مؤسسات الدولة وخدماتها.

تم تحويل ميدان التحرير في بغداد – وهو من أكثر الأماكن التي برزت وشهدت الاحتجاجات الجماهيرية – والساحات العامة للمدن في جميع أنحاء العراق إلى مساحات شاملة يحكمها ويديرها المواطنون/السكان. في بغداد، شكل المبنى المهجور أمام ميدان التحرير والذي يطلق عليه عادة اسم «المطعم التركي» القاعدة الخلفية للانتفاضة، وتم تغيير اسمه إلى جبل أُحُد نسبةً لمعركة أُحُد النبوية بين المسلمين الأوائل وأعدائهم مكّيّي قريش. نُصِبت الخيام حول هذا المبنى وغطت ميدان التحرير وصولاً إلى الجسور الثلاثة الرئيسية في العاصمة حيث يقطن الناشطون بعيداً عن سيطرة الدولة. وكان المحتجون فعلياً يحاولون إنشاء «أشكالاً جديدة للدولة» من خلال محاولة توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتنظيم الخدمات العامة كتنظيف الطرقات وإعادة رسم اللوحات، وكذلك ترميم النصب التذكاري العام وتجميل الأماكن العامة باستخدام الفن الأصيل والتصميم.

أظهرت هذه الانتفاضة الجديدة تطور أنماط العمل والتعبير ضمن إطار الناشطية المجتمعية والسياسية، والتي تجاوزت أنماط كلّ الحركات الاحتجاجية السابقة في البلاد. فقد تمتعت هذه الانتفاضة بشمولية غير مسبوقة تتمثّل بضمّها لشابات من جميع

الطبقات الاجتماعية، واللواتي شعرن بالأمان والراحة في هذه الأماكن الجديدة وشاركن في الانتفاضة على مختلف أنشطتها ووجوهها – بدايةً من التواجد في خطوط المواجهة الأمامية وصولاً إلى الطهي وتقديم الأطعمة للمتظاهرين والرعاية الطبية للجرحى. وقد شارك في الانتفاضة كلّ الأفراد - بقدراتهم المختلفة - وخاصة من يعيش منهم في مساكن غير مستقرة وغير رسمية. وطوّر المحتجّون طرقاً أصلية للتعبير عن شعورهم بالانتماء إلى العراق واقترحوا أساليب مبتكرة للتضامن والمؤانسة، وهي أساليب تتجاوز الترتيب الهرمي الاجتماعي والسياسي. وتشمل هذه الممارسات الجديدة إنشاء المجلات والقنوات الإذاعية وتوزيع المواد الغذائية المجانية وإنشاء وحدات طبية ونفسية مجانية، وتقديم خدمات متنوعة مثل توفير الدواء وتصفيف الشعر وإقامة المسارح ودور سينما والمكتبات في الساحات العامة دون أي مقابل.

تحول ميدان التحرير في بغداد وميدان الحبوبي في الناصرية وساحات الاحتجاج في جميع أنحاء البلاد إلى مجتمع مصغّر يجمع المتظاهرين الذين يحاولون تحقيق التغيير وعيشه. لقد نُظِم ميدان التحرير على شكل ديمقراطية مباشرة، حيث يتم فيه اتخاذ أي قرار بعد التشاور مع جميع الخيام في الساحة، ومن ثم الإعلان عن القرار من خلال تعليق النص أو البيان المتفق عليه على جدران جبل أُحُد ونشره على وسائل التواصل الاجتماعي.

عباس هو متظاهر من ولاية ميسان، يبلغ من العمر 24 عامًا، وأصبح من أحد رموز الانتفاضة. عاش تحت خيام التحرير لأكثر من ثلاثة أشهر، فخسر وظيفته وراتبه من أجل المشاركة في الحراك. يتحدث عباس عن المجتمع المثالي الذي يسعى ميدان التحرير إلى بنائه، مضيفاً أنه وجد فيه كلّ ما يتمناه: «ترك عملي ليس تحدياً كبيراً بالنسبة لي، فلقد رأيت الفساد وعانيت من الفقر. وأنا هنا من أجل هدف أكبر من مجرد وظيفة، وهو هدف يستحق هذا الهدف الأكبر الذي أقاتل من أجله هنا فقدان وظيفتي. أنا هنا من أجل وطن، والثورة ستعطيني وطن. فكل شيء متوفر لنا هنا، والناس الميسورون –ومنهم رؤساء الشركات- يتبرعون لنا بالمال. الكثيرون يعطوننا الملابس والطعام والسجائر وكل ما نحتاجه للعيش والبقاء هنا في التحرير. هناك أناس يطبخون لنا طوال الوقت؛ يمكننا أن نرى العديد من المطابخ تحت الخيام. لقد حصلنا على أشياء وأسلوب حياة في التحرير لم نكن نملكها في حياتنا قبل الثورة. من قبل، لم يكن لدينا المال، وكان من مكلف جداً لنا شراء الملابس والتنقل من منطقة إلى أخرى. أما هنا، فلدينا إمكانية الحصول على كل شيء، مثل الملابس والطعام والسجائر، وغير ذلك، كما يمكننا الذهاب إلى أي مكان والتنقل بحرية»[9] . وقد عكس مصير عباس أيضاً طابع الانتفاضة، إذ تلقى رصاصة في عنقه خلال مظاهرة سلمية على طريق «محمد القاسم» السريع في 20 يناير/كانون الثاني، عندما كانت قوات الأمن العراقية تحاول قمع هذه المظاهرة مستخدمة الرصاص الحي وقد قتل فيها عدد من النشطاء السلميين العُزّل[10] .

[9] مقابلة مع عباس في ميدان التحرير، بغداد، كانون الأول/ديسمبر 2019.

[10] انظر المقال عن عباس: زهرة علي. 2020.»عليك أن تسير في طريق الحياة وفي طريق الموت في نفس الوقت. مشيت كلا المسارين ونجا» على الانتفاضة الأخيرة في العراق»، فيرسوبوليس. 6 فبراير6th.

انتفاضة إقصائية: تراتبية وانقسامات اجتماعية صعبة

ومنذ التسعينات على الأقل، أثرت الحروب والعقوبات الاقتصادية القاسية تأثيراً شديداً على النساء العراقيات اللواتي كان لا بُدَّ منهنّ تحمّل أعباء العيش في مجتمعهنّ وحملها على أكتافهن. وذلك باعتبارهن ربّات أسرهنّ وعاملات وراعيات. وقد حولت العقود المتعاقبة من الحروب والمصاعب الاقتصادية الأماكن العامة إلى مساحات عسكرية يهيمن عليها الذكور. كما أن خصخصة الأماكن العامة الرسمية تؤثر أيضًا على القدرة على الحرية في التنقل والتداول. فبات وصول الناس إلى الأماكن العامة يصعب بسبب خصخصتها، مثل الحدائق التي تحولت الآن إلى مراكز تجارية تملكها مجموعات ثرية وعائلات ذات علاقة وطيدة بالنخبة السياسية العراقية، كما أظهر عمر سري في بحثه الأخير[11] .

أثناء الانتفاضة، استعاد النساء والرجال الفضاء العام من خلال المسيرات والتظاهر واحتلال الساحات والتنظيم فيما بينهم وجعل أنفسهم مرئيين أكثر وإعلاء صوتهم، سواء في صفوف المواجهة الأمامية في وجه وحشية قوات الأمن العراقية أو في الأعمال الفنية التي زينت ساحات الاحتجاج أو حتى في الأعمل الانسانية كالاهتمام بالمحتجين الجرحى والطبخ والتنظيف. كما أن الشابات والشبان قد خلقوا معياراً جديداً لما هو «عادي»، وهو معيار يتحدى التراتبية الاجتماعية والمعايير المجتمعية -بما في ذلك الانقسامات الطبقية والجنسانية. ففي ميدان التحرير في بغداد مثلاً، صادقت شابات من الطبقة المتوسطة من المنصور شبان من الطبقة العاملة من مدينة الصدر. مسك العشاق بأيدي بعضهم البعض وهم يواجهون قوات الأمن التي كانت تضربهم بالرصاص الحي. فظهر الاختلاط اليومي بين الجنسين كأمر مقبول ولا ينطوي على أن نوع من التحرش أو الرفض.

ويعد نظام ما بعد العام 2003 «Sextarian»، كما صرحت الباحثة النسوية مايا ميكوداشي[12]. فنظام المحاصصة هذا لا يقوم فقط على الاختلاف العرقي والديني والطائفي، ولكنه يقوم أيضاً على أساس النوع الاجتماعي. فالنزعة الطائفية جندرية، وسياسات الهوية تُلعَب على أساس المعايير والعلاقات الجنسانية، ولا سيما كل ما يتعلق بأجساد النساء. فإذا كانت السياسة الجندرية المحافظة قد بدأت بالفعل خلال العقوبات مع حملة نظام «البعث» العقائدية، فإن تفاقم التشرذم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي منذ العام 2003 وطبيعة النخبة السياسية التي جاءت إلى السلطة خلقا أشكالاً متطرفة من السيطرة الاجتماعية والتحفظ.

ولا تسيطر القوى الدينية الطائفية الأبوية على المجال السياسي فحسب، بل تهيمن أيضًا

[11] عمر سري. 2019. إعادة النظر في الاقتصاد الفضائي والأمني والسياسي في بغداد. LSE- مدونات البحوث.
[12] مايا ميكوداشي 2018. «الجنسانية: ملاحظات حول دراسة الدولة اللبنانية» في دليل أكسفورد لتاريخ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاصر الذي حررته أمل غزال وينز هانسن.

على الشوارع من خلال جماعاتها المسلحة وميليشياتها. كانت الحرب الطائفية في 2006-2007 وغزو الدولة الإسلامية في العام 2014 بمثابة مشاهد متطرفة من العنف الطائفي والجندري. ويعيد النظام الجنساني (sextarian regime) فرض سلطته من خلال الانقسام الطائفي والجندري، وهو ما يظهر من خلال فرض قواعد صارمة بخصوص ملابس النساء، وحتى الرجال، ومحاولات الحد من الاختلاط الطائفي والجندري على حد سواء.

وقد عزز العنف المميت واستراتيجية الترهيب تصميم المحتجين الذين اعتبروا تكريم شهداء الثورة من أحد شعاراتها الرئيسية. أحد الشهداء الأوائل والشخصيات المهمة في الاحتجاجات، صفاء السراي، كان يلقب ب «ابن ثنوة» نسبةً إلى والدته ثنوة، بدلاً من الإشارة إليه كابن والده. «ابن ثنوة» هو الآن اسم شائع الاستخدام كمرجع لوصف الثوار، حيث يتم تلقيب العديد منهم بالإشارة إلى اسم الأم بدلاً من اسم الأب.

وتتجاوز الانتفاضة المطالب السياسية الضيقة، فالمحتجون لا يستنكرون النظام الاقتصادي والسياسي الذي يمارس من خلال الفساد والمحسوبيات والتدابير التمييزية فحسب، بل يستنكرون أيضًا المعايير الاجتماعية والمجتمعية للمنظومة الكاملة التي تفرض أسلوب حياة معيارياً ومحافظاً. ومن خلال شعار «نريد بلداً»، طالب العراقيون بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية وكذا بخدمات الدولة ومؤسساتها الفاعلة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والعمل وكل مستلزمات العيش الكريم. كما طالبوا بالحرية، وركزوا على ألّا تُقتَل الحرية من أجل الدين أو الطائفة التي ينتمون إليها أو يرفضون التماهي معها. طالبوا بحرية اختيار أن يكونوا متدينين أو لا، وبحرية ارتداء الملابس كما يحلوا لهم، وكذلك بحرية التنقل عبر الحدود الاجتماعية والطائفية وبحرية الاختلاف.

لم يطالب المحتجون بالتغيير فحسب، بل حاولوا فرضه وعيشه، واقترحوا قواعد سلوك جديدة وبنوا حساً قوياً بالتعايش عند الجميع. وهناك ثمة تنوع كبير بين النساء المشاركات في الثورة: فمن بينهن الأم غير المتعلمة والمتوسطة في العمر التي ترتدي عباءة سوداء وتطبخ للمحتجين، ومن بينهن الطالبة المعاصرة والمتعلمة والمنتمية للطبقة الوسطى التي تقود النقاشات حول إصلاح قانون الانتخاب. كما من بينهن شابات من الأسر المحافظة ومعترضات على قواعد اللباس السائدة. ولكلّ أولئك النساء حيز مشترك يتسم بوجودهن في الساحات وفي وضعهن للاستراتيجيات وتنظيمهن للاحتجاجات الأسبوعية. كلهن يهتفن معاً «لا، لا، لا، لا تقولوا إنه مُخزِ، صوت المرأة ثورة»، مدركات الطبيعة التخريبية لوجودهن.

التوصيات

يشكل العنف الذي ترعاه الدولة وعنف الميليشيات التحدي الرئيسي الذي يواجهه المحتجون العراقيون. وتتمثل الأولوية اليوم في وقف عنف الدولة والميليشيات, سواءً كان على شكل قتل المتظاهرين العُزّل خلال المظاهرات أو عمليات القتل والاغتيالات المستهدفة, أو اختطاف وتعذيب المتظاهرين العُزّل ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين.

لذا, ينبغي إنشاء آليات للعدالة من أجل تنظيم عمليات ملاحقة والتحقيق مع الأفراد والجماعات والمؤسسات المسؤولين عن قتل المتظاهرين العُزّل ونشطاء المجتمع المدني والصحفيين واختطافهم وتعذيبهم ومقاضاتهم.

كما ينبغي على البلدان والشركات أن تكف عن تسليح الجماعات المسلحة والميليشيات المتورطة في أعمال العنف ضد المحتجين العُزّل, ومحاولة فرض عقوبات على قادة الميليشيات المتورطين في أعمال العنف هذه, بما في ذلك تجميد أصولهم وحساباتهم المصرفية.

كما لا بد من ممارسة الضغوط الدولية على المؤسسة السياسية العراقية لتعيين رئيس وزراء مستقل, على أن يشكل حكومة مؤقتة مسؤولة عن البلاد إلى حين تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة ومستقلة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة العراق وأن يدعم العراقيين في رفضهم لجميع أنواع التدخلات الخارجية والإقليمية.

إن البنية التحتية الصحية والمجتمع الطبي في العراق, الذين تأثرا فعلاً وبشدة من جراء العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق قرابة ثلاثة عقود, في حاجة ماسة إلى الدعم من أجل التعامل مع عدد الإصابات المدنية الناجمة عن أعمال قوات الأمن القمعية.

نقابة المهندسين في بيروت:
السياق التاريخي والواقع النقابي

عبير سقسوق

معمارية وباحثة مدنية، من مؤسسي استوديو «أشغال عامة»، ناشطة في تجمع مهنيات ومهنيون هندسة

يارا عبد الخالق

معمارية في مكتب NAS للتصميم والإشراف، ناشطة في تجمع مهنيات ومهنيون هندسة

عماد عامر

معماري وطالب تنظيم مديني، ناشط في تجمع مهنيات ومهنيون هندسة، عضو في منظمة لحقّي

مقدمة

في لبنان، تحاصصت الأحزاب النقابات وعطلت دورها المدافع عن الحقوق لمعرفتها التامة أن النقابات والعمل النقابي المنحاز بطبيعته وجوهره للناس سيكون حجر عثرة أمام مشاريع التقسيم الطائفي ونهب الحقوق وإضعاف الناس، خدمة لمشروع تفريق الناس أمام قصور السياسيين استجداءاً لخدمة من هنا ووظيفة من هناك. وتعاطت هذه الأحزاب مع النقابات كمكان خدماتي تستطيع من خلاله تغذية الزبائنية السياسية وتجيير قدرة النقابات المالية لخدمة المشاريع الريعية والكوميسيون، وعطلت أي استثمار حقيقي منتج لأموالها، كما عطلت دور الاتحاد العمالي العام وسيطرت عليه مانعة أي قدرة على إعلان الإضراب العام والشامل في البلاد وبالتالي منع أي قدرة للناس على تعطيل البلاد والقطاعات.

في خضم ثورة 17 تشرين انكشفت حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي، ومعها مدى الاهتراء في الجسم النقابي اللبناني، حيث لم نر أي جسم نقابي يتحرك لمؤازرة اللبنانيين واللبنانيات في تحركاتهم وإضراباتهم، ولم يساهموا في رفع قضايا الفئات المهمشة والمسحوقة، بل تصرفوا بأوامر السلطة السياسية الطائفية وكانوا شاهد الزور في قضم حقوق الناس خدمةً للأوليغارشية الحاكمة من أصحاب رأس المال والسلطة السياسية وسلطة السلاح. برز في الشارع أهمية العمل النقابي وتبلور أحد أهداف الثائرين والثائرات في معركة استعادة النقابات، إن كانت عمالية أو مهنية.

تأسست نقابة المهندسين في بيروت بتاريخ 1951/1/22 بعد إصدار قانون مزاولة المهنة وذلك بعد أن كانت «الجمعية اللبنانية للمهندسين المدنيين والمهندسين المعماريين» قد تأسست في العام 1934 على أيدي مجموعة من المهندسين الذين عملوا على وضع إطار قانوني لمهنة الهندسة وصولاً لتأسيسهم للنقابة. كما شهدت تلك المرحلة وضع قانون البناء اللبناني في العام 1940، الذي نتج عن عملية تبنّ للقانون الفرنسي بعد تحديثه وإعادة كتابته وصدوره لاحقًاً في العام 1954. وقد قامت بكتابة القانون ذات المجموعة التي أسست النقابة والمؤلفة من مهندسين معماريين عاشوا ودرسوا في أوروبا في ظل النهج الحداثي وقتها. رواد الحداثة في لبنان، مثل أنطوان تابت وفريد طراد وعاصم سلام، كانوا حريصين على إدخال الحداثة وطرق عيشها إلى لبنان. لقد حاولوا من خلال المباني التي صمموها اللحاق ببقية دول العالم «المتقدم»، وكان خطابهم -المحلي في المحتوى- جزءاً من خطاب أكبر عن حداثة أوروبية، ما يضع قانون البناء اللبناني في سياقٍ دخيل أو مستورد، وليس وليد التجربة المحلية ومفاهيمها. فتمكّن هؤلاء المهندسين والمعماريين -ذوي صلاتٍ عائلية مع أشخاص نافذين في سلطة الدولة- من طبع بدأيات نقابة المهندسين

منـذ تأسيسـها بنخبويتهـم والسـيطرة عليهـا. وقـد اسـتمر هـذا النهـج النخبـوي لمـا يُسـمى بـ «المهندسـين الـرواد» لعقـود عديـدة, آخـذاً أشـكالاً متعـددة وتـاركاً أثـره علـى العمـل النقابـي. بعـد الحـرب اللبنانيـة, تبدّلـت القاعـدة النخبويـة باتجـاه القاعـدة السياسـية وأصبحـت الأحـزاب والطوائـف تتحكـم بالسـاحة والبنيـان النقابـي، ومـن ضمنـه العمليـة الانتخابيـة, بواسـطة تكريـس آليـات المحاصصـة, إلـى جانـب تأثيـر محـدود للتيـارات المهنيـة. يناقـش هـذا التقريـر كيـف سـاهم ذلـك فـي تقويـض العمـل النقابـي وتشـكيله, وصـولاً إلـى المقاربـة الحاليـة فـي خـوض انتخابـات نقابـة المهندسـين بعـد انتفاضـة 17 تشـرين.

انتخابات نقابة المهندسين في سياق تاريخي

لم تكن انتخابات نقابة المهندسين تجري على قاعدة سياسية منذ تأسيس النقابة في العام 1951 وحتى فترة الطائف. كانت القاعدة المهنية -وطبعاً المقنعة بشيء من المصالح- هي التي تفرض النقيب ومجلس النقابة. كان عدد المهندسين قليلاً، ولم يكن منوعاً، بمعنى أنه كان نخبوياً وممركزاً بمركز القرار في بيروت. في مقابلة مع المهندس والنقابي ميشال عقل، يشرح أن في فترة ما قبل الحرب اللبنانية **«مجلس النقابة كان مؤلف من زملاء بيعرفوا بعضهم ومن مناطق قريبة. كان العدد محدود ونخبوي أكثر. الطبقة المتخرجة كانت معيّنة ومحصورة جغرافياً. بيعرفوا بعضهم وكلهم خريجي جامعة واحدة في فرنسا وجامعتين في لبنان (اللبنانية واليسوعية). الجامعة اللبنانية للتسعينات لصار فيها كلية هندسة.»**

طغى الشق المهني بمعناه «التكنوقراطي». فكان من مؤسسي النقابة وأول نقيب جوزيف نجار وكان مستشاراً دائم للدولة. أما أنطوان تابت أحد المؤسسين أيضاً، فهو من قام ببناء فندق السان جورج ومبنى الـ Union في وقتها وكان داخل الطبقة البرجوازية الوطنية. والبعض الآخر من النقباء أصبح لاحقاً وزيراً. كان ثمة مصالحة ما بين الدولة وطبقة نقباء المهندسين وأعضاء مجالس النقابة التي تدعو إلى الإصلاح في البلد.

خلال سنوات 1975 حتى 1991، كان هناك نقيباً واحداً (بما أنّ الانتخابات لم تجري) وهو بهاء الدين البساط الذي كان أيضاً من المدرسة الإصلاحية النخبوية التي تشبه سنوات ما قبل الحرب.

بعد الحرب اللبنانية، تدفقت أفواج المتخرجين بشكل كبير في التسعينات، وتنوعت التركيبة الاجتماعية والسياسية والطائفية للنقابة بشكل لم يعد ممكناً فيه التمثيل على قاعدة مهنية فقط أو على قاعدة العلاقات. وثمة جانب يتعلق بتنوّع المتخرجين الآتين من جامعات في خارج لبنان. انفجار العدد ظهر بعد 1990 (مراجعة الجدول) وأصبح هناك مهندسات ومهندسين من جامعات عديدة –مثل جامعات الاتحاد السوفياتي والجامعة اللبنانية والجامعة العربية– ومناطق عديدة، مما أيضاً يعني دخول طوائف جديدة إلى النقابة لم تكن أبداً موجودة في السابق.

أول معركة نقابية فعلية بعد الحرب كانت في العام 1996 مع انتخاب عاصم سلام نقيباً، وكان واضحاً الاصطفاف السياسي الحزبي في وجه آخر. وهذا أمر كرر نفسه عام 1999 عند انتخاب النقيب سمير ضومط. ظهرت الحالة السياسية بوضوح في هاتين الدورتين، وهذه نتيجة للتركيبة الجديدة التي تتناغم أو تتقاطع مع تركيبة البلد وتتأثر بما يجري على الساحة السياسية.

في مقابلة مشتركة مع المهندسين والنقابيين ميشال عقل وعصام بكداش، رووا معركة الـ 1996 والعشر سنوات التي تلتها على الشكل التالي:

«1996 معركة عاصم سلام المعروف بتوجه المعارض لمشروع إعادة إعمار وسط بيروت. عاصم عمل جبهة فيها مستقلين وأحزاب يسارية وأشرف على ولادة «الخيار المهني». وعنده مجموعة كبيرة من المعماريين. شخص عاصم كان طاغي والشق المهني كان قوي. الجبهة المقابلة كانت السلطة: مستقبل وحركة أمل والشركات الكبرى إلخ. ربحنا المعركة. ما كان فيه محاصصة. كان فيه تيار مهني مهم. هيدي كانت معركة مفصلية بعد الطائف. في العام 1999 كانت معركة ميشال عقل المرتكزة على الخيار المهني. إنما الحزب الشيوعي بوقتها كان في غير ميل. مقابل ميشال عقل، كان سمير ضومط مرشح من قبل السلطة وهو عضو أيضاً بالحزب الشيوعي.

صار فيه خلاف داخل الحزب الشيوعي وربحوا علينا. بدل ما الانتخابات ترسخ تجربة سلام من ناحية إعلاء الشأن المهني، كان فيه نكسة. تيار المستقبل ربح من خلال سمير ضومط، بعدين ضلت النقابة مستقبل أو عونيين باستثناء صبحي البساط إبن بهاء البساط في العام 2002. ربح البساط مقابل بلال حمد مستقبل بفرق أصوات قليلة. صبحي كان النفس الأخير للتوّجه المستقل المدني، وإنما قدر يربح بتحالف مع أحزاب (العونية وحزب الله وأمل) لأنهم كانوا ضد خط الحريري في السياسات الاقتصادية بوقتها. بعدين ربح بلال علأيلي يلّي كان مستقبل، وبالـ 2006 ربح أيلي بصيبص يلّي كان عوني، وذلك كان بعد اتفاق مار مخأيل في العام 2006.»

في قراءة تفصيلية لانتخابات عام 2002 مثالاً، يشرح المنخرطون فيها أنهم كانوا أمام اصطفاف سياسي واضح، حيث هناك السلطة ومعها الأحزاب والقوى التي تدعم الحكومة بالتحديد (تيار المستقبل، حركة أمل، حزب الله)، في المقابل هناك «تيار منبر العمل النقابي» متحالفًا مع الحزب الشيوعي اللبناني وعموم اليسار والتيار العوني وآخرين. أما الحزب الاشتراكي، فكان يتأرجح بين المعارضة والموالاة ولم يحسم أمره. وفيما يتعلق بالشيوعيين وقوى اليسار، بات السقف السياسي واضحًا والطرح السياسي موحد خصوصاً من ناحية السياسات الاقتصادية والإنمائية التي تعنى بها نقابة المهندسين بشكل مباشر. ثبات قسم كبير من حركة اليسار على نهجه المستقل، وعلى معارضته الواضحة للسياسات الاقتصادية ومعارضته النقابية، شكّل عامل استقطاب بما يعزز توحيد حركة اليسار، فما حصل لم يكن بتسوية بل هو نوع من المصالحة الذاتية مرجعه وعي متزايد للأذى الذي تحدثه حركة المصالح والشخصانية داخل الحزب واليسار.

ضم تحالف السلطة «كتلة مهندسي المستقبل» إلى جانب قوى طائفية. خلال السنوات العشر الماضية، نشأت شبكة من المصالح جعلت من تيار المستقبل طبقة، بمعنى أن معظم الأشغال التي تمر عبر المهندسين ترتبط بهذا التيار الذي أصبح قاطرة اقتصادية أكثر مما هو تيار نقابي. يشرح ميشال عقل في مقابلة تعود للعام 2002,[1] **«الجامع في هذا التيار هو المصالح، وكان هناك تركيز على «البيروتية» بمعنى أنها العاصمة، وأن القرار يجب أن ينبع من هنا. كل هذه المسائل لا تجعل تيار المستقبل يتصرف كتيار نقابي بل كحزب لا يمتلك أي مشروع داخل النقابة، ولا أية فكرة يطرحها سوى السيطرة على القرار ومركز القرار. أما «تيار التجديد النقابي» الذي دعم المرشح صبحي البساط، فتكوّن من مجموعات مهنية لها وجهة نظر سياسية وطنية، فهو لا يغلب وجهة المصالح، وإن كان ينطلق من مصالح. كان الخطاب: نحن فئة صغار المهندسين والمكاتب المتواضعة والشركات المتوسطة في وجه فئة الشركات الكبيرة المتحكمة» .**

أما فيما يخص انتخابات العام 2014، يشرح المهندس عصام بكداش الذي ترشح لمركز

[1] انتخابات نقابة المهندسين: الدور المفترض والتحرر من الوصاية، حوار أجراه وسام سعاده مع المهندس ميشال عقل بمناسبة انتخابات نقابة المهندسين، جريدة السفير 12 آذار 2002.

النقيب في وقتها: **«كان مرشح مقابلي رفعت سعد. لما 14 و8 خافوا من إمكانية فوزي بالانتخابات, سحبوا رفعت سعد وحطوا خالد شهاب يلّي هوي من أركان تيار المستقبل يلّي بوقتها جابوا 1200 مهندس من الخليج للاقتراع».**

في العام 2016 كتبت الصحف حول فوز جاد تابت في انتخابات النقيب «جيلا عاصم سلام وبيروت مدينتي معاً»[2] . فبعد حملة واسعة متعددة الاختصاصات والجغرافيات, حلّل العديد أن جاد «هو إرث عاصم» وأن انتخابه جاء نتيجة تلاقي جيلين وساهم في ذلك شخص جاد تابت وبرنامجه والمجموعة المهنية والمجموعة السياسية والموقف من الإعمار والسياسات الإنمائية.

في تحليل لهذا السياق التاريخي لانتخابات نقابة المهندسين, نستنتج العوامل التالية التي ساهمت في تقويض العمل النقابي وإمكانية سيطرة أحزاب السلطة على نقابة المهندسين.

من ناحية الانتظام النقابي:

- في التسعينيات, ساهم ترهّل الأحزاب اليسارية وغياب أطر أخرى للانتظام في تشرذم القوى النقابية المناهضة للسلطة السياسية.
- النخبوية في صلب نقابة المهندسين وفي أشخاص النقباء المتتالين.
- في طبيعة قطاع الهندسي بعلاقته بالنظام, كل مهندس مستقل بحاجة لرأس المال وللإدارة, ويجد نفسه مضطراً لشبك علاقات, من البلدية مروراً بالتنظيم المدني وصولاً للمتعهدين الكبار. المهندس في القطاع الخاص هو مشغل للرساميل. العلاقة بين المهندس ورأس المال علاقة عضوية.
- التأقلم والتدجين لمصالح شخصية ضمن نظام المحاصصة, ويترجم ذلك في أن إمكانية إرسال وتوجيه بعض الشركات الهندسية وأرباب العمل للمهندسين العاملين لديها للانتخاب الموجه. ومن هنا يظهر مدى تأثر المهندسين عموماً بأصحاب العمل.

من ناحية أدوات السلطة:

- الأحزاب الفئوية لطالما لجأت إلى احتمالين: تتآلف مع أحزاب متناقضة أو تجد شخصية مستقلة ذات حظ بالنجاح وتدعمها مقابل مراكز ومحاصصة ويكون هناك وعود لاحقة أو التقاسم مع غير نقابات: بعطيك الأطباء أو بعطيك طرابلس, إلخ.
- الأحزاب لم تكن من 30 سنة بالقوة التي هي فيها اليوم. وسيلتها كانت دائماً تتطور مع تطور السياسة.
- الأحزاب التي أتت إلى السلطة محصورة مناطقياً وطائفياً. في حين أن العمل المهني النقابي لا حدود له. من هنا دخلت المحاصصة التي تساعد بشكل كبير في السيطرة على النقابة عبر الموارد والأموال.

[2] ميشال عقل, جاد تابت نقيباً: جيلا عاصم سلام وبيروت مدينتي معاً, جريدة النهار, 27 نيسان 2017

رمزية انتفاضة IV تشرين بالنسبة للعمل النقابي

إن ممارسة المنظومة الحاكمة ما بعد انتهاء الحرب الاهلية وسياساتها التي همشت مصالح الناس الحقيقية وبنت النظام لخدمة قلة قليلة حاكمة تسيطر على الثروة والسلطة وقائمة على زرع الخلافات وبناء الجدران بين الناس ساهمت بخلق وعي جماعي على رفض النظام القائم ومكوناته وسياساته العدائية باتجاه الناس. يقول جواد كمال، مهندس من مجموعة وادي التيم: **«ثورة IV تشرين هي نتاج تراكم كمي وزمني لوعي مجتمعي وسياسي نما خلال فترة الثلاثين سنة بعد الحرب...وعي يرفض طريقة الحكم السائد والمفاه-يم المكرسة ويطمح لقيام دولة مدنية يكون المواطن قيمتها الأولى».** ورداً على سؤال عن الأسباب التي أدت إلى 17 تشرين تجيب مريان جعجع، مهندسة من مجموعة IEA: **«السياسات التجويعية، السرقات والفساد الذي أدى إلى عجز الدولة وزيادة الضرائب لتغطية العجز».**

لقد كان الغضب الشعبي قد وصل إلى مراحل لا يمكن استيعابه ولا بد من أن ينفجر في مكان ما، فانطلقت 17 تشرين في جميع المناطق اللبنانية بدون استثناء، عابرة للحواجز التي جهدت المنظومة الحاكمة على بنائها طيلة 30 عاماً، انطلقت بشعارات واضحة «كلن يعني كلن» وبأهداف واضحة «اسقاط حكومة الضرائب». يجيب جهاد فرح، مهندس من مجموعة عامية 17 تشرين، على سؤال ما يميز 17 تشرين عن أي حراكات أخرى: **«متنوعة جداً ثقافياً وطائفياً ومناطقياً وإجتماعياً وسياسياً، تشبه تركيبة البلد»**، أن طابع انطلاق الاحتجاجات الشعبية بدون تنسيق أو تخطيط مسبق ونزول الفئات الاجتماعية كافة إلى الشارع جعل تركيبتها متنوعة وغنية وتحمل الكثير من القضايا التي يحملها الناس والتي تحاكي همومهم ومشاكلهم التي أهملها وفاقمها النظام الحالي. إن هذا الواقع المتنوع فكرياً ومناطقياً والتنوع بالمجموعات والأفراد الذين انخرطوا في الاحتجاجات كرسو روحية 17 تشرين اللامركزية والتشاركية.

إن الناس المنتفضة كانت قد كرست وعي جماعي واضح أنهم وحيدين في الشارع فلا مؤسسات أو نقابات أو اتحاد عمالي عام موجود بجانبهم بعد أن سيطرت المنظومة الحاكمة عليها وتحاصصتها، في خضم ثورة 17 تشرين، تكشف مدى هذا الاهتراء في الجسم النقابي اللبناني، حيث لم نرى أي جسم نقابي يتحرك لمؤازرة اللبنانيين واللبنانيات في تحركاتهم وإضراباتهم ولم يساهموا في رفع قضايا الفئات المهمشة والمسحوقة بل تصرفوا بأوامر السلطة السياسية الطائفية وكانوا شاهد الزور في قضم حقوق الناس خدمة للأوليغارشية الحاكمة من أصحاب رأس المال والسلطة السياسية، هذا التخاذل النقابي أدى لتحرك الناس لسداد ثغرة النقابات فكان قطع الطرقات بديلاً عن إعلان الإضراب العام، وكان تحرك المهندسين والمهندسات لإقفال نقابة المهندسين في 25 تشرين الأول،

وكان التحـرك فـي نقابـة المحاميـن والصيادلـة والأطبـاء وغيرهـم, وكان تحـرك علـى مجلـس الإنمـاء والإعمـار وشـركة الكهربـاء وسـد بسـري ومجلـس الجنـوب وكان تحـرك الطـلاب علـى وزارة التربيـة وفـي الجامعـات .

فرضـت ثـورة 17 تشـرين طابعهـا اللامركـزي والتشـاركي, فقلبـت الطاولـة علـى العمـل النقابـي الكلاسـيكي للقـوى النقابيـة والأحـزاب المركزيـة. فكانـت معركـة نقابـة المحاميـن التـي تكللـت بنجـاح النقيـب ملحـم خلـف منتزعـاً شـرعيته مـن مواقفـه وتاريخـه وممارسـته فـي الشـأن العـام.

ملحـم خلـف أعطـى بعـداً حقيقيـاً لمعنـى الانحياز النقابـي للنـاس والـذي أثبـت أهميـة اسـتعادة النقابـات لدورهـا الحقيقـي والقـوة المضافـة التـي تحملهـا النقابـات فـي حـال عـادت لأصحابهـا الحقيقييـن, وعليـه فـإن انتظـام القطاعـات اليـوم فـي أطـر مهنيـة واضحـة ذات أهـداف نقابيـة وسياسـية واجتماعيـة واقتصاديـة هـو السـبيل لخـوض معـارك النقابـات والتعبيـر الحقيقـي عـن إرادة المهنييـن والمهنيـات واسـتعادة النقابـات مـن المنظومـة الحاكمـة.

غيـرت 17 تشـرين المفاهيـم وآليـات العمـل المعتـادة. وعليـه, يسـتعد المهندسـون والمهندسـات والثائـرون والثائـرات لخـوض معركـة نقابـة المهندسـين بعـد 5 أشـهر علـى انطـلاق ثـورة 17 تشـرين.

استرجاع العمل النقابي في تجربة انتخابات 2020

لقد مورس على مدار 30 سنة فن التجزئة والتدجين واستكمل ما خلفته الحرب من تقسيم وكراهية للاستحواذ على السلطة ومنع الناس من تشكيل قوة اعتراضية عبر تقسيمها إلى مجموعات صغيرة غير فاعلة وغير مؤثرة. وقد حقق ذلك من خلال تهميش المناطق وتقليص دورها والسيطرة على النقابات وتعطيلها ومنع إنشاء أطر تمثيلية ونقابات بديلة والاستباحة في مخالفة القوانين وتغليب المنطق النفعي المحاصصاتي وتعطيل المحاسبة القضائية.

كان 17 تشرين الأول المحطة المؤسسة لقلب الموازين فالحشد الشعبي بمختلف أطيافه وخلفياته ومن منطلق فردي جامع اجتمع ليوجه رسالة مدوية حول عقم النظام والحاجة إلى التغيير السياسي الذي تجلى بشعار «كلن يعني كلن» أي رفض المنظومة الحاكمة المتحاصصة الفاسدة ومحاسبتها على أخطائها ووقف الأداء الذي أوصل البلاد إلى الحضيض. فكانت الصرخات مع اختلاف المطالب الفردية يجمعها إطار سياسي واحد يطالب بإعادة انتظام الحياة السياسية عبر تطبيق القوانين والدستور وبناء دولة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية.

تشكل انتفاضة 17 تشرين الأول إطار عضوي تراكمي يجتمع فيه مكونات مختلفة. ويمكن إذا ما نظرنا عن كثب أن نصنف هذه المكونات لثلاثة اتجاهات أساسية وهي:

- الأفراد المنتفضين/ات من منطلق فردي ونرى انطلاق أوجه تعبيرهم/ن من خيم المناطق التي كانت بمثابة تشكيل جمعهم/ن وشكل انطلاقهم/ن نحو الساحات وخلق لامركزية احتجاجية.
- الأفراد المنتسبين للنقابات وهيئات تمثيلية والتي جمعتهم المعرفة المهنية فشكلوا من خلال الساحات ومع غياب دور نقاباتهم حركات وتجمعات نقابية ومجموعات مهنية مثل تجمع مهنيات ومهنيين ونقابات بديلة مثل نقابة الصحافة البديلة.
- المجموعات السياسية وتنقسم إلى مجموعات ذات تاريخ معارض للسلطة ومجموعات حديثة النشوء تعمل على تطوير نفسها لتخلق بديل مرتقب.

من منطلق عضوية 17 تشرين الأول واختلاف مكوناتها مع ضرورة عدم ادعاء أحدها بأحادية التمثيل وبعد نجاح نقابة المحامين بانتزاع انتصار بوجه السلطة وتحرير هذه النقابة ومع اقتراب استحقاق نقابة المهندسين/ات نشأت فكرة تقريب وجهات النظر بين مختلف المجموعات لخوض الاستحقاق بشكل موحد فبادرت المجموعة الثانية الممثلة بمهنيات ومهنيين هندسة إلى جمع أغلب المكونات التي ارتبطت ب17 تشرين الأول ولها اهتمام أو علاقة بالنضال النقابي ونتج عن ذلك ائتلاف مفتوح يضم أكثر من 17 مجموعة تتنوع

بين مجموعات سياسية معارضة ومجموعات مناطقية فردية ومجموعات نقابية مخضرمة.

هذا الناتج أنشأ حملة مفتوحة سميت «النقابة تنتفض» وقد جاء هذا الاسم من بعد استطلاع رأي أجرته مهنيات ومهنيين صوت عليه واختارت من خلاله القواعد والاسم والشعار الأنسب وعرضت نتائجه بشكل شفاف وعلني مما نتج عنه أن هذه الحملة قد أخذت شرعية 17 تشرين الأول منذ اليوم الأول. فيما يلي عرض لنتائج التصويت التي اختير على أساسها الاسم والشعار.

هذه التجربة تختلف عن تجربة «نقابتي» المستقلة التي جرت في 2017 وسبقت الانتفاضة وحققت خرق على مستوى النقيب وذلك لأن حملة النقابة تنتفض حملة لامركزية مفتوحة تتبناها أي مجموعة مستقلة سواء داخل أو خارج الائتلاف. إنها تشبه 17 تشرين الأول من حيث الأفقية وقد تجلى ذلك في نجاحها لأول مرة بطرح ما مجموعه 155 (200 قدموا ترشيحهم قبل منهم 155) مندوب مقارنة مع 80 مندوب في 2017.

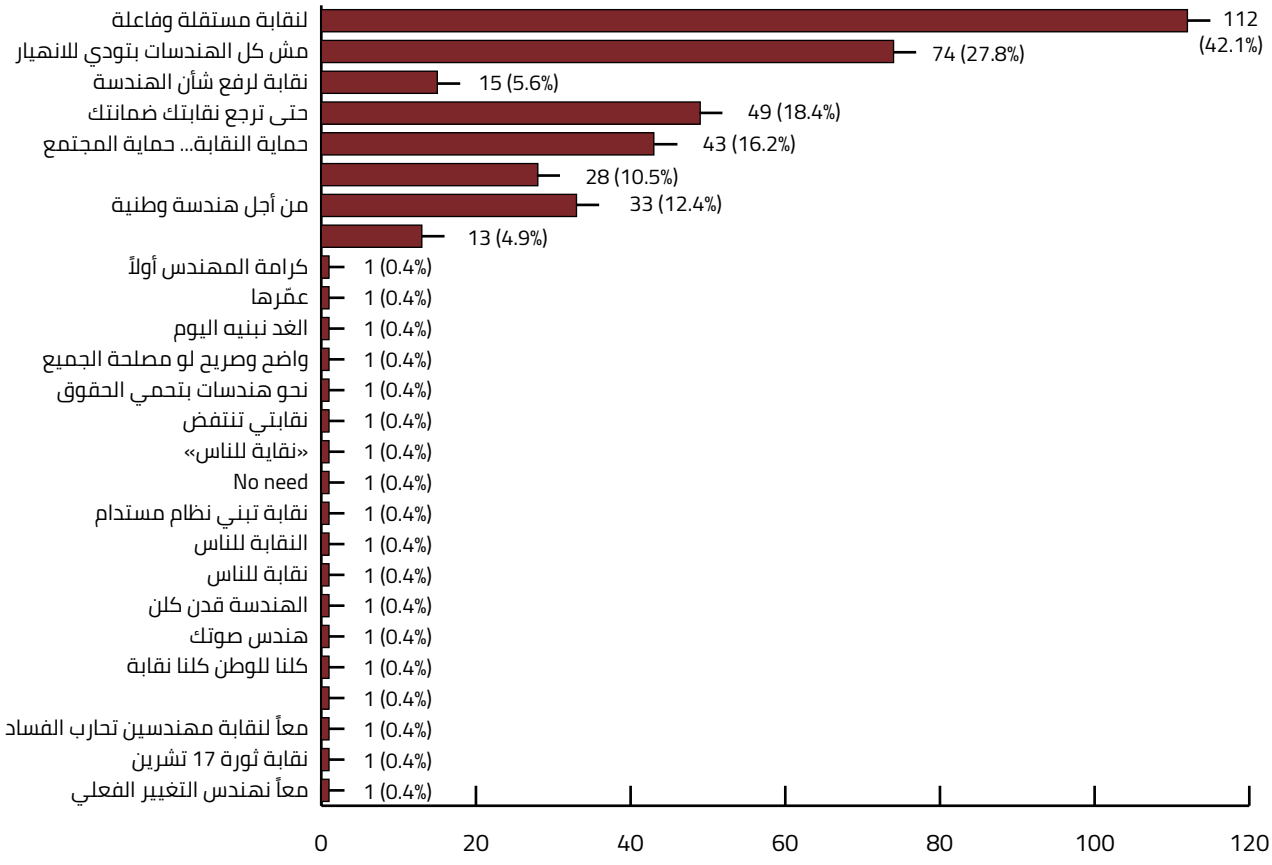

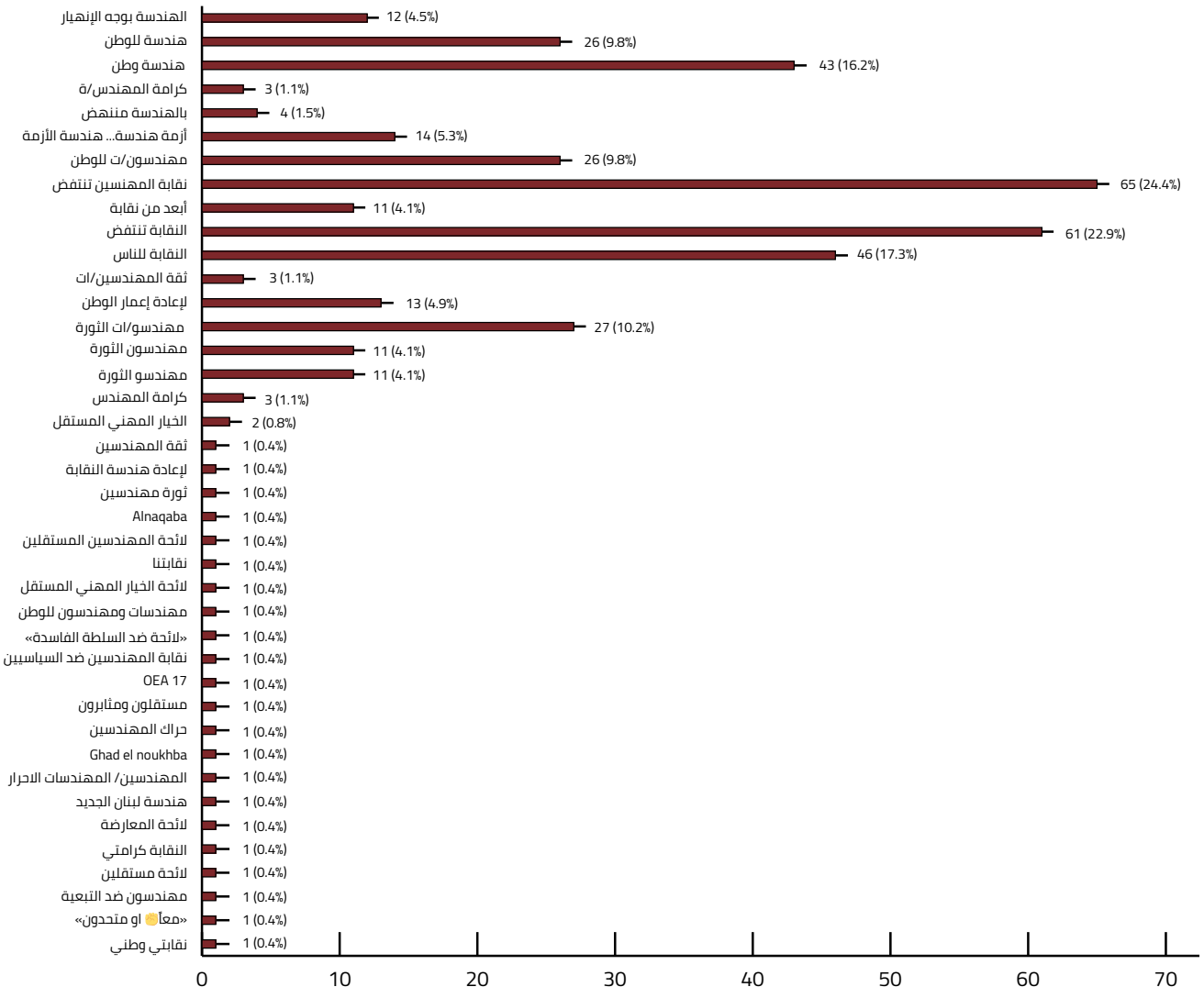
الهندسة بوجه الإنهيار 12 (4.5%)
هندسة للوطن 26 (9.8%)
هندسة وطن 43 (16.2%)
كرامة المهندس/ة 3 (1.1%)
بالهندسة منتهض 4 (1.5%)
أزمة هندسة... هندسة الأزمة 14 (5.3%)
مهندسون/ت للوطن 26 (9.8%)
نقابة المهنسين تنتفض 65 (24.4%)
أبعد من نقابة 11 (4.1%)
النقابة تنتفض 61 (22.9%)
النقابة للناس 46 (17.3%)
ثقة المهندسين/ات 3 (1.1%)
لإعادة إعمار الوطن 13 (4.9%)
مهندسو/ات الثورة 27 (10.2%)
مهندسون الثورة 11 (4.1%)
مهندسو الثورة 11 (4.1%)
كرامة المهندس 3 (1.1%)
الخيار المهني المستقل 2 (0.8%)
ثقة المهندسين 1 (0.4%)
لإعادة هندسة النقابة 1 (0.4%)
ثورة مهندسين 1 (0.4%)
Alnaqaba 1 (0.4%)
لائحة المهندسين المستقلين 1 (0.4%)
نقابتنا 1 (0.4%)
لائحة الخيار المهني المستقل 1 (0.4%)
مهندسات ومهندسون للوطن 1 (0.4%)
«لائحة ضد السلطة الفاسدة» 1 (0.4%)
نقابة المهندسين ضد السياسيين 1 (0.4%)
OEA 17 1 (0.4%)
مستقلون ومثابرون 1 (0.4%)
حراك المهندسين 1 (0.4%)
Ghad el noukhba 1 (0.4%)
المهندسين/ المهندسات الاحرار 1 (0.4%)
هندسة لبنان الجديد 1 (0.4%)
لائحة المعارضة 1 (0.4%)
النقابة كرامتي 1 (0.4%)
لائحة مستقلين 1 (0.4%)
مهندسون ضد التبعية 1 (0.4%)
«معاً ✊ او متحدون» 1 (0.4%)
نقابتي وطني 1 (0.4%)
0
10
20
30
40
50
60
70

فيما يلي مقارنة بين انتشار حملة «نقابتي» المستقلة عام 2017 وبين الانتشار التي حققته حملة «النقابة تنتفض» خلال أسبوع من إعلان لوائح المندوبين للمرحلة الأولى من الانتخابات وقبل تأجيلها بسبب وباء الكورونا. ونرى من خلال الأرقام وعبر أخذ عينة لصفحتين من مجموعات الائتلاف التي تضم فقط مهندسين/ات أن الأرقام بلغت ثماني مرات أكثر من تلك التي حققتها الحملة عام 2017 عن لوائح المندوبين/ات. فكيف إذا جمعنا أرقام 17 مجموعة؟

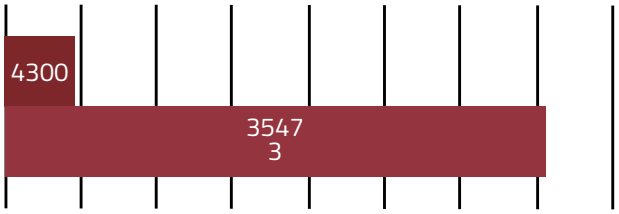

حجم التفاعل عند إعلان اللوائح

يمكننا الاستنتاج أن قدرة الوصول والانتشار العضوي للحملة يشبه إلى حد كبير 17 تشرين الأول ولكن بإطار أكثر تنظيماً وتوجيهاً نحو هدف مرحلي أساسي وهو استرجاع نقابة المهندسين/ات.

لا شك أن التحديات كانت كبيرة جداً في إنشاء الائتلاف فهناك فوارق في طريقة تفكير وعمل مجموعات المناطق والأحزاب والمجموعات السياسية. ولكن الهدف والرؤية لعبت دور الجامع. حالياً, يطمح الائتلاف إلى الحفاظ على هذه الوحدة من خلال خلق مجموعات عمل لترسيخ الأطر الجامعة وإشراك الجميع. تنقسم هذه اللجان إلى مجموعة للبرنامج الانتخابي تنطلق من البرامج المصاغة من قبل أكثر من مجموعة ومن استفتاء طال عدداً من المهندسين/ات لتضع الأطر العامة لرؤية المستقلين/ات للنقابة الفاعلة المدافعة عن حقوق المهندسين/ات والمؤثرة في المجتمع والقضايا ذات الصلة, لجنة الماكينة الانتخابية التي نشأت لتوحيد عمل الماكينات لكافة المجموعات وتبادل المعلومات والنتائج, لجنة التصويت الإلكتروني التي تعمل على اقتراح تصويت إلكتروني كحل بديل عن تأجيل الانتخابات, لجنة العلاقات العامة التي تعمل على توسيع دائرة الائتلاف لتشمل أي مجموعة مستقلة ترغب بالانضمام, لجنة التواصل والإعلام التي تعمل على توحيد الحملة الانتخابية ومواد الإعلان المرتبطة وغيرها من اللجان التي تهتم بكافة الجوانب المتعلقة بهذا الاستحقاق.

يواجه الائتلاف تحد آخر هو اختيار المرشحين/ات بحيث يفوق عدد المرشحين/ات المستقلين/ات في المرحلة الثانية على مقعد نقيب وأعضاء مجلس عدد المقاعد, هذا يعتبر شيء إيجابي من ناحية توفر المبادرة والكفاءة عند المستقلين/ات ولكن بذات الوقت يخلق تحدي الاختيار والمحافظة على الوحدة. لذلك اختار الائتلاف خوض هذه المرحلة بطريقة مغايرة تراعي التنوع الغني والفرصة المتساوية وصون حق القواعد بالاختيار الديمقراطي من دون أن تقرر أي جهة بالنيابة عنهم/ن. ولهذا الهدف أُنشِأت لجنة اختيار المرشحين/ات والتي تعمل على وضع أطر لإجراء مناظرات علنية بين المرشحين/ات المستقلين/ات وإعطاء فرصة متساوية ومعايير موحدة لاختيار الأنسب وبالتالي إنجاز ما يشبه الانتخابات التمهيدية. إذا ما نجحت «النقابة تنتفض» في هذا التحدي تكون قد حققت تجربة ديمقراطية فريدة يعول ويبنى عليها على صعيد النقابات والوطن ويكون الفوز قد حقق قبل إجراء الانتخابات الفعلية.

تحاول السلطة مراراً تأجيل الاستحقاق وبمختلف الذرائع مع صرف النظر عن إجراء انتخابات إلكترونية طالبت بها «النقابة تنتفض» مراراً. فلقد أُجلت الانتخابات أول مرة في 7 آذار بسبب تفشي وباء كورونا مع العلم أن المرحلة الأولى أجريت في نقابة طرابلس وبنفس التاريخ. وقد أجلت مرة أخرى لما بعد شهر تموز بعد أن كانت محددة في 12 تموز وذلك بسبب حكم قضائي استند على قانون تمديد المهل وقد تكون هناك محاولة لتمديد هذا القانون لتمدد معه كل الاستحقاقات. على الرغم من التأجيل الثاني جاء رد «النقابة تنتفض» على الأرض من خلال تجمع في بيروت في ساحة العزارية بسبب رمزيتها وارتباطها الوثيق بانتفاضة 17 تشرين. وذلك كان يوم الأربعاء في 8 تموز حيث تجمع حشد كبير من الناشطين/ات في الائتلاف ومن مؤيدي/ات «النقابة تنتفض» والذين لبوا الدعوة العامة للحضور. فيما يلي نسخة عن الدعوة لتجمع الإطلاق للمرحلة الأولى من الانتخابات ومن خلالها يظهر وضوح الهوية والتوجه.

كان لهذا الإطلاق وقع وأهمية كبيرة للإضاءة على «النقابة تنتفض» وهويتها ومكوناتها وموقفها ولإثبات أن الائتلاف ليس بائتلاف مصالح وتحاصص بل هو ائتلاف رؤية وبرنامج ومقاربة جديدة للعمل النقابي. ظهر ذلك من خلال إعلان لوائح ال 155 مندوب/ة ولوائح مجلسي فرعي الأول والسابع الكاملة. كانت مناسبة أشبه بالاعتصام من ناحية على تأجيل الانتخابات ومن ناحية أخرى حملت يافطات وشعارات من صلب رؤية النقابة تنتفض كما ظهر ذلك بوضوح بالبيان التي تلته الزميلة عبير سقسوق ومن أبرز ما يختصر ما تمثله هوية النقابة تنتفض كان **«... واجهوا المنظومة الحاكمة بكل مكوناتها، واجهوها في السياسة، واجهوها في المناطق وبما يعنينا اليوم واجهوها في المهن والقطاعات والنقابات»** حيث تظهر معركة النقابة تنتفض على تدجين النقابات وتغييبها من قبل المنظومة، معركة لاستعادة النقابات ودورها.

وقد وضح المرتكزات رؤية **«النقابة تنتفض» حيث جاء فيه «تتقدم النقابة تنتفض الصفوف لترفع صوت الكفاءة والرؤية وإعلاء شأن الهندسة ومكافحة الفساد والمحاصصة داخل النقابة وصوت الذين لا صوت لهم خارج النقابة (..) ننتفض على استباحة أموال النقابة بالهدر والتوظيف العشوائي والاستنسابية في التوظيف المالي (..) لمواجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي قلصت فرص العمل للمهندسات والمهندسين (..) نحو نقابة مستقلة وفاعلة...»** وقد ختم هذا البيان بعبارة مهمة تلخص دور النقابات الغائب

«فلنحول معركة المهندسين إلى خط الدفاع الاول عن المجتمع بكافة فئاته».

هذا الإطلاق كان بمثابة الخطوة الأولى التي عرفت الناس على تجربة النقابة تنتفض الجديدة المميزة فكما يصف أحد ناشطي الائتلاف عامر المهتار لفيديو صورته ميغافون في يوم الاطلاق: «بعد مش مارق على النقابة بتاريخها كلها انتخابات مثل هيدي, على نفس الطاولة بيقعد مجموعات من كل لبنان».

ويضيف عماد عامر «نحن لسنا مستقلين نحن منحازين ل 17 تشرين...» أما فوزي كسرواني فيوضح الآلية «كل القرارات بالائتلاف بتصير بطريقة تشاركية (..) والعمل عبر لجان نحنا لجان مثل لجان معايير لجان برنامج انتخابي لجان تواصل».

ومن هنا وعلى لسان ناشطيها وناشطاتها تظهر روحية النقابة تنتفض وما تمثله وقد كان واضحاً وخصوصاً بحضور وجوه بارزة من المعارضين المهندسين/ات وغير المهندسين/ات أن النقابة تنتفض هي تجربة نواة جديدة سيبنى عليها في العمل النقابي والسياسي المستقبلي.

الخلاصة والتوصيات

1. هذه المعركة هي معركة استعادة المعنى الحقيقي للعمل النقابي وهو الانحياز لمصالح المهندسين والمهندسات, من خلال برنامج يحمل نهج وقيم 17 تشرين الأول من التحول من النظام الاقتصادي الريعي إلى اقتصاد منتج تلعب فيه النقابة والمهندسين والمهندسات دوراً أساسياً ببناء القطاعات المنتجة ودعمها والاستثمار فيها من خلال رأس المال البشري والمالي، وتحمل مسؤولياتها المجتمعية تجاه المهندسين والمهندسات والمجتمع ككل. إلى تفعيل مراكز النقابة في المناطق انطلاقاً من مبدأ اللامركزية وأهمية إشراك المناطق بالعمل النقابي، وتفعيل دور المهندسين/ات برسم السياسات الإنمائية المحلية والوطنية, وتمكين شباب المهندسين والمهندسات عبر خلق مراكز عمل داخل النقابة وفروعها في المناطق لتعزيز التشاركية وتبادل المعرفة والتشبيك إلى الدور الحمائي الذي يجب على النقابة لعبه؛ حماية البيئة والأملاك العامة والإرث الثقافي المبني وغير المبني, إلى المساهمة برسم سياسات إسكانية شاملة تخدم الحق بالسكن وتخرج هذا الحق من دائرة المضاربات العقارية والقروض المصرفية وصولاً إلى إسقاط المفاهيم الطائفية القائمة على المحاصصة بين أحزاب السلطة.

2. تتجه الجهود إلى معركة نقابة المهندسين, والأمل في خرق جدار السلطة من جديد بإنجاز نوعي يراكم على إنجازات الثورة ويعيد نقابة جديدة للانحياز للناس وبناء مدماك أساسي في معركة استعادة النقابات, لأن النقابات ليست ملكاً للسلطة.

3. خلق إطار عمل لا مركزي يسمح للمناطق بأن تكون في صلب صنع القرار وليس على هامشه.

4. أن يكون المهندسون وأعوانهم على إطلاع دائم على مستجدات الأزمة الاقتصادية ويعرفون تماماً أخطار السياسات الحكومية الاقتصادية والإنمائية التي تسير على إيقاعها نقابة المهندسين.

5. إنشاء رابطة داخل نقابة المهندسين للموظفين والعاملين في القطاع, لكي تصبح شروط العمل والعقود في واجهة النقاش وليس على هامشه, وذلك يساهم في انخراط مهندسات ومهندسين على قاعدة مصالحهم المشتركة في العمل في

مواجهة رب العمل, وبالتالي تحدي النخبوية وأيضاً الطائفية.

6. النضال داخل نقابة ليزداد تمثيل المهندسات فيها ومعه دورهن وتأثيرهن. والنضال من أجل حقوق المهندسة الوظيفية, ومنها تكريس المساواة بالأجر وفرض مدة إجازة أطول للأمومة.

7. استمرار النضال النقابي إلى ما بعد الاستحقاقات الانتخابية وبناء تحالفات على أساس رؤية لا على أساس مصالح ومحاصصات.

8. تحويل امتيازات المهندسين إلى فرصة لتغيير مجتمعي أوسع والحث للتنسيق والتفاعل مع باقي النقابات في القضايا التي تطال مصالح المجتمع فتتحول النقابات إلى قوى ضغط في المعارك الحقوقية وصاحبة رأي وتأثير بما يتعلق بالشأن العام.

التعبئة والأفعال الجماعية حول قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء فيما بعد ٢٠١١ في المغرب

الدكتورة سناء بنبلّي
أستاذة علم الاجتماع بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

مقدمة

يعتبر المغرب من بين الدول التي عاشت على وقع الحركات الاجتماعية فترة طويلة قبل الربيع العربي، حيث يعد شغل واستغلال الفضاء العام -خصوصاً أمام وبمحاذاة مؤسسات الدولة مثل البرلمان ومقرات عدد من الوزارات من طرف الشباب العاطلين حاملي الشهادات العليا والأشخاص ذوي الإعاقة من حاملي الشهادات المنظمين في إطار تنسيقيات وجمعيات بالإضافة إلى التظاهرات الكبرى التي كانت تنظمها النقابات- مشاهد مألوفة ومعتادة بالنسبة للمواطنين والمواطنات. لكن الحركات المدافعة عن حقوق النساء والمساواة ومناهضة العنف تبقى من بين الحركات الاجتماعية التي تحتل مرتبة خاصة في تاريخ الحركات الاجتماعية في المغرب، سواء من خلال ما تم تحقيقه من مكتسبات أو من خلال قدرتها على التعبئة وحشد الدعم (El Bouhsini, 2016).

استطاعت الحركات النسائية في المغرب وفي ظرف أقل من عقدين على تأسيسها[1] فتح وتأطير أكبر نقاش عمومي في المملكة حول تعديل مدونة الأسرة التي أسفرت عن تنظيم أكبر مسيرتين نسائيتين مضادتين في كل من الرباط والدار البيضاء خلال شهر مارس 2000. شكل العمل على تعديل مدونة الأسرة فرصة لمنظمات المجتمع المدني لتطوير طرق الاشتغال الجماعي في إطار ائتلاف «ربيع المساواة» كشكل جديد من أشكال التعبئة والحشد (Association Démocratique des Femmes du Maroc, 2004) التي تم اعتمادها فيما بعد في العديد من حملات الحشد والمناصرة من أجل مجموعة من القضايا التي تهمّ النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء، والتي أسفرت عن تحقيق عدد من المكتسبات -أهمها تعديل مدونة الشغل (2003) ومراجعة قانون الجنسية (2007).

بالرغم من تواجد حركات اجتماعية قوية وكذلك جماعات ضغط في المغرب، إلا أن الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية سرعان ما أدت إلى تبني الوضع الإقليمي السائد في شمال إفريقيا والشرق الأوسط في 2011 أو ما سمي بسياق «الثورات العربية»[2]. حركة 20 فبراير، التي قادت الحراك الشعبي والتي التف حولها جميع الفاعلين والفاعلات المجتمعيين من جميع الأطياف، على سبيل

[1] بالرغم من أن البوادر الأولى للحركة النسائية في المغرب ظهرت قبيل الاستقلال من خلال خلق القطاعات النسائية داخل الأحزاب السياسية إلا ان التأسيس الحقيقي للحركة النسائية تم في أواسط الثمانينات مع ظهور الجمعيات النسائية الأولى في المغرب: الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (1985) واتحاد العمل النسائي (1987). للرجوع إلى تاريخ الحركة النسائية بالمغرب يمكن قراءة مقالة ربيعة الناصري « الحركة النسائية في المغرب» الصادرة باللغة الفرنسة:
Naciri. Rabéa., 2014, « Le mouvement des femmes au Maroc », Les nouvelles questions féministes, Vol.33, 2014/2, pp : 43-64

[2] يُستعمل مصطلح «الثورات العربية» بين مزدوجتين للإشارة الى التحفظ الكبير الذي يؤكد عليه الفاعلون والفاعلات في دول المغرب العربي عموماً وفي المغرب خصوصاً، باعتبار التعددية هي ما تتميز بها الساكنة التي شاركت في الحركات الاحتجاجية من عرب وأمازيغ وريف، إلى غير ذلك. ويفضلون استعمال مصطلح «الثورات الديمقراطية» لكون الديمقراطية تشكل المطلب الأساسي للشعوب أو «ربيع الشعوب»، أو «الربيع المغاربي» كما أشارت إلى ذلك مريم يافوت في دراستها «نساء الحركة الاسلامية: نحو ربيع نسائي» المنشورة في «أوراق العالم العربي في حالة انتقالية»، 2015، مؤسسة قرطبة، جنيف.

المثال شباب حزب الطليعة والنهج اليساريين والنقابات وحركة العدل والاحسان الإسلامية، وضمت العديد من النساء والشابات المنتميات للحركات اليسارية أو الإسلامية، لم تشمل نساء الحركة النسائية للعديد من الأسباب، من بينها: رفض الحركة النسائية التواجد في الشارع مع حركة العدل والاحسان التي تختلف معها في المرجعية وكون قضايا النساء والمساواة والجندر لم تكن ضمن المطالب المرفوعة من طرف حركة 20 فبراير عموماً التي ركزت على رفع شعار «الكرامة، الحرية، والعدالة الاجتماعية» (Barkaoui, 2013) و لم تضف عبارة «والمساواة الفعلية» إلى الشعار **«إلا بعد صراع قوي وعنيف مع العقليات الذكورية بالحركة»**، كما تشير إليه عضوة في «الحركة البديلة للحريات الفردية-مالي» التي تعتبر الحركة النسوية الوحيدة التي استمرت داخل حركة 20 فبراير[3] .

خلال التظاهرات الاحتجاجية التي نظمتها حركة 20 فبراير، لم تجد مَطالِب المساواة بين النساء والرجال والحق في الفضاء العام ومناهضة العنف ضد النساء مكاناً لها كما هو الوضع في العديد من الدول في ظل الثورات العربية كاليمن ومصر (Eltahawy, 2012). مما أدى بجُل المنظمات النسائية إلى الانسحاب من تنسيقية حركة 20 فبراير في وقت مبكر، في حين خرجت العديد من فاعلات هذه المنظمات كأفراد وكمواطنات مطالبات بحقوقهن، لكن وكما صرحت العديد من بينهن، فلم يسمح لهن برفع الشعارات التي كانت تنادي بالمساواة بين الرجال والنساء -الشيء الذي جعل مجموعة من المناضلات النسائيات يطالبن بوضع إطار منفصل يجمع جل الفاعلات والمنظمات النسائية حول مشروع واحد في مارس 2011. إثر ذلك، ظهر تحالف «الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة» الذي ضمّ ما يزيد على 28 إطار وجمعية تؤمن بالمساواة بين النساء والرجال [4]، والذي أكد في بيانه التأسيسي على أن **«إقرار المساواة الشاملة والفعلية جزء لا يتجزأ من معركة التغيير الديمقراطي، الذي تسارعت وتيرته بعد انتفاضة بعض الشعوب العربية وبعد 20 فبراير، كما أننا نضع أنفسنا كحركة نسائية في صلب هذه السيرورة التي تعتبر لحظة تاريخية من أجل الإقرار بالمساواة والاعتراف بالحقوق الإنسانية للنساء التي تشكل حلقة أساسية وشرطاً ضرورياً في مسار الإصلاح السياسي والمؤسساتي والبناء الديمقراطي الذي يرتهن بمدى استيعابه لحيوية هذا المطلب ووضعه في صميم استراتيجيته»[5] .**

مع أن الربيع «النسائي للديمقراطية والمساواة» حاول جمع أكبر عدد من الفاعلات والفاعلين حول قضية المساواة ومناهضة العنف ضد النساء، إلا أنه لم يستطع الانفتاح على العديد من الفاعلات اللواتي تواجدن في الوقت ذاته في الشارع مع تيارات أخرى، ولم يفتح النقاش حول مركزية مطلب المساواة واكتفى

[3] أُجريت المقابلة مع عضوة مؤسسة للحركة البديلة من أجل الحريات الفردية (Mouvement Alternatif des Libertés Individuelles-MALI) «مالي» يوم 30 مارس 2018.

[4] الجمعيات المكونة للربيع: الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، جمعية السيدة الحرة، جمعية أمل، اتحاد العمل النسائي، جمعية جسور، جمعية الانطلاقة النسائية، جمعية شمل، التضامن النسوي، جمعية إنصات، جمعية نساء الجنوب، مؤسسة يطو، الحركة من أجل المناصفة، عيون نسائية، نساء من أجل نساء، المنظمة المغربية لحقوق الانسان، جمعية النخيل، المرصد المغربي للسجون، جمعية ياسمين، شبكة جمعيات الأحياء، جمعية إنصاف، لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات، شبكة تنمية المساواة في مجال العمل، شبكة فضاء المواطنة، جمعية مبادرات لحماية حقوق المرأة، وجمعية تطلعات نسائية.

[5] البيان التأسيسي للربيع النسائي للديمقراطية والمساواة الصادر بتاريخ 24 مارس 2011.

بالعمل مع الفاعلين والفاعلات في الجمعيات التي **«تتقاسم نفس الرؤية والمرجعية»**[6]. من جهتها, بادرت الجمعيات ذات المرجعية الإسلامية على خلق تكتل موازي للتعبير عن مطالبهن الاجتماعية والسياسية[7] , خصوصاً بعد خطاب الملك بتاريخ 9 مارس 2011 وفتح ورش التعديل الدستوري.

لقد شكل الزخم الذي أفضت عنه احتجاجات 20 فبراير وخطاب التفاعل ل 9 مارس فرصة لانفتاح «بنية الفرص السياسية» حسب مفهوم ماك آدم, فأدت من جهة إلى إعادة تكتل الفاعلين والفاعلات للضغط من أجل إدراج المطالب النسائية ضمن الأولويات, ومن جهة أخرى إلى ظهور فاعلين وفاعلات جدد بأفكار ومطالب وطرق اشتغال مبتكرة.

تهتم الورقة الحالية برسم خارطة الفاعلين والفاعلات والعاملين والعاملات على قضايا النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء في المغرب في سياق ما بعد 2011 أي ما بعد «الربيع العربي», معتمدة المنهجية النوعية القائمة على إجراء مقابلات نصف موجهة مع خمس فاعلات[8] في إطار قضايا النوع والمساواة ومناهضة العنف ضد النساء في خمسة منظمات مختلفة. وقد تم تكييف دليل المقابلة حسب مسار المستجوبات وتاريخ اشتغال منظماتهن مع الاحتفاظ بالمحاور الأساسية للدليل, وأهمها تاريخ واستراتيجية عمل المنظمة, علاقتها بباقي الفاعلين في المجال, تأثير سياق الربيع على قضايا المساواة, ومناهضة العنف في المغرب: الفرص والعوائق وأخيراً أهم ملفات التقاضي والمناصرة التي تخوضها المنظمات واستراتيجيات الاشتغال عليها. تم تحليل المقابلات ومقارنتها بالمنتجات الفكرية ووثائق بعض المنظمات التي تم إصدارها في السياق ذاته. لكن قبل رسم خارطة الفاعلين والفاعلات, سنقوم بتقديم السياق السياسي والاجتماعي لما بعد 2011 ومدى تأثيره في خلق التحالفات والتكتلات وعلى تطوير طرق الحشد والتعبئة بين الفاعلين والفاعلات وكذا عموم المواطنين والمواطنات حول قضايا المساواة.

[6] «يعد الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة تحالفاً يضم الجمعيات النسائية المغربية المنخرطة في حركة الترافع من أجل التأثير في مسار الإصلاحات السياسية والدستورية الراهنة في المغرب, تتقاسم المبادئ والقيم الحقوقية الإنسانية الكونية كما هي متعارف عليها دولياً, باعتبارها مؤسسة لمرجعيتها ومنطلقاً لاقتراحاتها بشأن دسترة الحقوق الإنسانية للنساء», ميثاق تحالف «الربيع النسائي للديمقراطية والمساواة», 22 أبريل 2011.

[7] ضم هذا التكتل ثلاث جمعيات «منتدى الزهراء للمرأة المغربية», «تجديد الوعي النسائي» و»جمعية الحضن».

[8] في إطار مبدأ احترام رغبة إحدى المستجوبات في عدم الإدلاء باسمها, تم إخفاء جميع أسماء المستجوبات مع الاحتفاظ بأسماء إطاراتهن التنظيمية.

أهم ملفات التقاضي حول قضايا النوع في سياق ما بعد ٢٠١١

1. إصلاح الدستور وتفعيل الفصول الدستورية الجديدة

يعد مطلب إصلاح الدستور من بين أكبر مطالب الحركات الاجتماعية التي توالت على تاريخ المغرب بشكل عام، ومطلب أساسي لحركة 20 فبراير التي قادت الاحتجاجات خلال فترة التحول التي عرفت باسم «الربيع العربي» أو «ثورات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». مباشرةً بعد خطاب الملك في 9 مارس 2011 الداعي إلى مراجعة الدستور، انقسمت الحركة الاحتجاجية في المغرب إلى قسمين، أهمها قسم انخرط في العمل من أجل إعداد مقترحات للتعديل الدستوري وتقديمها للجنة الاستشارية المختصة من أجل إدراجها في مشروع الدستور الجديد. حيث استقبلت اللجنة التي تم تعيينها من طرف الملك أكثر من 100 مذكرة تتعلق بشكل عام بحقوق الإنسان وحقوق النساء والحياة العامة وإصلاح القضاء وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل وغيرها من المذكرات التي تخص الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية وخصوصاً حقوق الأمازيغ. في حين رفض عدد كبير من النشطاء والناشطات الانخراط في هذه العملية معللين ذلك بكون اللجنة المشرفة على إعداد الدستور تم تعيينها من طرف الملك وبأن عملها سيفضي لا محالة إلى وضع دستور «ممنوح» لايرقى إلى تطلعات الشارع ولا يؤسس لتغيير سياسي ومجتمعي جذري. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الذين رفضوا الانخراط في سيرورة التعديل وفضلوا الاستمرار في احتجاجات الشارع ينتمون في غالبيتهم إلى فئة الشباب اللامنتمين أو المنتمين إلى تيارات أقصى اليسار أواليسار الراديكالي. ويمكن تفسير هذا التفاوت في الموقف السياسي بما أسماه الباحثون «بآثار العمر» التي تتعارض من خلالها **«المواقف السياسية للشباب مع مواقف من يكبرونهم، تحديداً بسبب الفجوة العمرية»** (بيشو، فيلول وماتيو، 2017).

لكن مع ذلك، لا يمكن أن ننفي وجود فئات عمرية أكبر ضمن الرافضين لكن بنسب أقل بكثير من الفئة الشابة؛ وهو ما يدل على «أناكرونية زمن الشارع» حيث أن مطالب بعض الفئات لا تحيل بالضرورة على الزمن الراهن بقدر ما تستحضر في الوقت نفسه الزمن الماضي والقادم (بنيس، 2018). بالنسبة لمطلب المساواة ومناهضة العنف ضد النساء، فالوضع لم يختلف كثيراً، إذ أن منظمات المجتمع المدني التي ساهمت في بلورة المذكرات المطلبية كانت في معظمها تضمّ جيلاً من الفاعلين والفاعلات الكبيرات ولم تنفتح بالشكل المطلوب على جيل الشباب مما سيترتب عنه مجموعة من الآثار السلبية على العلاقة التي تربط الجيلين فيما بعد. رغم ذلك، لا يمكن إغفال حقيقة أن دينامية منظمات المجتمع المدني والشبكات والائتلافات والحركات الاجتماعية بجميع أطيافها في تلك الفترة أسفرت عن تحقيق مجموعة من المكتسبات بالنسبة لقضية المساواة بين الجنسين وحقوق

النساء بشكل عام. تمثل ذلك في ترسيخ مبدأ المساواة في الديباجة وفي الفصول 6 و19 و164، وفرضت بالتالي ضرورة تعديل الترسانة القانونية جملةً وتفصيلاً.

أدى التعديل الدستوري إلى برمجة وإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها أسفرت عن صعود حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية إلى الحكم بتمثيلية نسائية من 18 برلمانية، أي بثلاث أضعاف تمثيلية انتخابات 2007. نتيجة ذلك، استفادت الفاعلات النسائيات –بحسب تعبيرهن– من نضال الحركة النسائية التي عملت في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية على حشد الدعم والمناصرة من أجل تحسين التمثيلية السياسية للنساء عن طريق الرفع من «الكوتا» المخصصة للنساء كنوع من التمييز الإيجابي لفائدة الجنس الأقل تمثيلاً، وهي الآلية التي طالما طالبت نساء الحركات الإسلامية بإلغائها لإيمانها بأن مبدأ تقلد المسؤولية يعتمد بالأساس على الكفاءة (يافوت، 2015).

عرفت مرحلة ما بعد 2011 مطالب الحركات النسائية والحقوقية بتفعيل مجموعة من الفصول الدستورية التي تخص المساواة وحقوق النساء، أهمها الفصلين 19 و164 من الدستور[9]، عبر إصلاح الترسانة القانونية لتتلائم ومقتضيات الدستور الجديد وكذلك المواثيق الدولية التي تم رفع التحفظ عنها وإقرار سموها على القوانين الوطنية. نخص بالذكر اتفاقية «سيداو»، حيث نصّ الدستور على **«جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة»**[10]. وقد واكب هذه الحملات مطلب الحركات النسائية الإسلامية بتفعيل مبدأ عدم المس بالثوابت الدينية والثقافية التي حافظ عليها الدستور في نفس الإطار. وبما أن الانتخابات التشريعية أفرزت فوز حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية وسيطرته على جل الوزارات التي تهم النهوض بأوضاع النساء، وأهمها وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية، فقد عرفت المرحلة تدافعاً كبيراً حول القضايا التي تهم النساء كرفع التمثيل السياسي ومناهضة العنف، وخصوصاً إخراج الهيئة العليا للمناصفة ومكافحة جميع اشكال التمييز وفق الفصل 164 من الدستور.

2. التمثيل السياسي

و للحديث عن الانتخابات التشريعية ونظام «الكوتا» كآلية للتمييز الإيجابي يتم اعتمادها في العديد من الدول -من بينها المغرب- انطلاقاً من انتخابات 2002، فقد طالبت العديد من النساء المنتميات إلى الأحزاب السياسية بجميع اطيافها (باستثناء نساء العدالة والتنمية ونساء أحزاب أقصى اليسار) إلى جانب الحركات النسائية التقدمية العاملة على قضايا النوع الاجتماعي والمساواة بالرفع من نسبها

[9] يعد الفصل 19 من دستور 2011 فصلاً مؤسساً لمبدأي المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء، أما الفصل 164 فيهم إخراج الهيئة العليا للناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

[10] الدستور المغربي.

لضمان تحسين التمثيلية السياسية للنساء[11] . وهنا يجب بالضرورة الوقوف على الصراع الذي احتدَ خلال نفس الفترة بين الحركة الشبابية والحركة النسائية جراء تضارب مصالحهما بالنسبة لمسألة التمثيلية السياسية. وترجع أسباب الخلاف بين حركتي النساء والشباب إلى اقتراح مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب للائحة وطنية تضم النساء والشباب بشكل مختلط, وهو ما اعتبرته الحركة النسائية التقدمية نسفاً **«لروح وفلسفة ومضمون آلية التمييز الإيجابي»**[12]. وأصدرت في حقه مجموعة من البيانات يطالب من خلالها المسؤولين بالحفاظ على «اللائحة الوطنية»[13] كمكسب نسائي يضمن تمثيلية أفضل للجنس الأقل تمثيلاً في البرلمان, وهو ما أثار حفيظة الشباب والشابات الذين أسسوا بشكل سريع «حركة مضادة» شنت هجوماً على الفاعلات في الحركة النسائية في الصحافة المكتوبة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرين موقف الحركة النسائية اليسارية كنوع من الاقصاء في حقهم. نشير هنا على أننا لا نقصد «بالحركة المضادة» ما يعرِّفه موتل (1980) بالحركة المحافظة الجديدة التي تقوم على مناهضة التغيير، بل نوظف هذا المفهوم للتعبير عن ظهور حركة معاكسة استفادت من بنية الفرص السياسية كانقسام الحركات النسائية بين مطالب بالرفع من الكوتا (الحركة التقدمية وتنسيقية النساء البرلمانيات ونساء الأحزاب) ورافض لها (نساء الحركة الإسلامية), والتوجه العام للسلطة السياسية الذي يقترح تحديد وجود النساء وإعطاء فرص أكبر للشباب. بل أكثر من ذلك, فالنظام السياسي كان يدفع في اتجاه إذكاء الخلاف القائم بين الحركات النسائية و»الحركة المضادة» للشابات والشباب حتى تبرز الحركات الشبابية كفاعل منخرط في عملية التغيير وفي العملية السياسية بشكل عام. ومن ثمّ يلتف ويُغطي عن مطالب الشباب والشابات الرافضين/ات للانخراط في العملية السياسية. وهو ما يميل بشكل أكبر إلى تعريف دايفد ماير وسوزان ستانبورج (1996)[14] .

3. الانفتاح على الشباب

عقب هذه الأحداث, حاولت العديد من المنظمات النسوية وغير النسوية العاملة على قضايا المساواة والنوع الاجتماعي ورفع التمثيل السياسي للنساء الاستدراك لتقليص الهوة التي تفصل الحركات الشبابية عن الحركات النسائية عن طريق الانفتاح على الشباب والشابات, سواء كمنخرطين/ات أو كشركاء/شريكات في العمل الميداني من خلال إدماج هذه الفئة في استراتيجياتها ومشاريعها. كمثال على ذلك نذكر «الجمعية

[11] تم تشكيل لجنة تضم ممثلات عن الأحزاب السياسية وعن 18 منظمة للمجتمع المدني من بينها «الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة – نساء من أجل نساء - نساء متضامنات...» للمناصرة والدفاع عن مطلب الرفع من الكوتا المخصصة للنساء أمام الوزير ألتوّل, وزير الداخلية, رؤساء الفرق البرلمانية, والامناء العامون للأحزاب السياسية.

[12] تصريح للطيفة جبابدي برلمانية سابقة عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعضو اللجنة الوطنية للنساء والبرلمانيات لوكالة المغرب العربي للأنباء, عن 25-09-2011.

[13] اللائحة الوطنية هي آلية للتمييز الإيجابي لفائدة الجنس الأقل تمثيلًا, تم تبنيها في المغرب منذ انتخابات 2002, وهي تعتمد نظام الكوتا الذي يمكن من ضمان عدد من المقاعد داخل البرلمان أو داخل مجالس الجماعات المحلية والجهات والأقاليم للنساء. تجد هذه الآلية مرجعها في الفصلين 7 و8 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» (1979), وقد أدى تقاضي الحركات النسائية «الحركة من أجل ثلث المقاعد المنتخبة في أفق المناصفة» وفيما بعد»الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة» إلى الرفع من الكوتا المخصصة للنساء خلال الانتخابات التشريعية 2011 و2016 وانتخابات الجماعات المحلية ل 2009 و2015.

[14] للتعمق, انظر فصل «الحركات المضادة» في «قاموس الحركات الاحتجاجية» ص: 129-134.

الديمقراطية لنساء المغرب» التي قامت مباشرةً بعد 2011 بإحياء «مجموعة شباب وشابات الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب»، وذلك بالانفتاح واحتواء مجموعة من الشباب والشابات من انتماءات مختلفة (20 فبراير وأحزاب اليسار الراديكالي والأحزاب الليبيرالية والنقابات واللامنتمون/يات أو أصحاب التوجه الإسلامي وغيرهم). **«لقد تم خلق فضاء للنقاش داخل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يقبل التعدد والاختلاف ويعطي مساحة للشباب والشابات ويؤطر لمبدأ المساواة. وهنا يمكن -على سبيل المثال- الحديث عن مشروع شباب من أجل المساواة والديمقراطية الذي تم من خلاله تكوين أكثر من 38 شاب وشابة من مختلف الانتماءات ليتشربوا مبدأ المساواة بين الرجال والنساء ومقاربة النوع كمقاربة عرضانية»**[15] .

يعتبر انفتاح المنظمات النسائية على المنظمات الشبابية وعموم الشباب والشابات كنتيجة للتقييم الذي أجرته معظم هذه المنظمات لسياساتها واستراتيجياتها تجاه الشباب مقارنة بأحداث المرحلة، والتي أبرزت أهمية إعداد جيل الخلف للقضية النسائية وضرورة إدماج الشابات والشبان في المخاض الذي دخلته الحركات المطالبة بالمساواة بين الجنسين وبمناهضة العنف عقب التعديل الدستوري، لتجاوز الوقوع في مشاكل سوء الفهم. لكن يمكننا أيضاً تفسير هذا الاحتواء بحاجة هذه الحركات إلى نفس جديد وإلى موارد بشرية متجددة، وخصوصاً للاستفادة من تمكن جيل الشابات والشباب من التعبئة عبر الطرق الحديثة التي بيّن عن اتقانها إبان الربيع.

4. العنف ضد النساء وتواجدهن في الفضاء العام

من بين النقاشات التي لعب فيها الشباب والشابات دوراً طلائعياً من حيث الإبداع في الأشكال الاحتجاجية، سواء على المستوى الافتراضي من خلال النقاشات وحملات التعبئة أو على مستوى تظاهرات الشارع الاحتجاجية، هو نقاش تواجد النساء في الفضاء العام. عرف هذا النقاش جدلاً كبيراً بين الحركات النسائية ذات المرجعية الحقوقية والحركات الديمقراطية ونظيراتها ذوات المرجعيات المحافظة عموماً والإسلامية بشكل خاص. في حين اتفق الجميع على كون الفضاء العام فضاءاً وسيطاً بين حركات المجتمع المدني والدولة، وفضاءاً لممارسة أشكال الديمقراطية والصناعة التشاركية للسياسات العمومية، انطلاقاً من الفصل 26 من الدستور[16] . كان هناك اختلافاً كبيراً فيما يخص مسألة مناهضة العنف ضد النساء والفتيات والتحرش الجنسي في نفس الفضاء. ونذكر على سبيل المثال حادثة «فتاتي انزكان» اللتين تعرضتا للتعنيف والاعتقال لارتدائهما تنورتين قصيرتين في سوق شعبي بمدينة أكادير يوم 14 يونيو 2015، مما أثار استنكار الجمعيات الحقوقية والنسائية بشكل عام. لكن مجموعة من الشباب والشابات الفاعلين على مواقع التواصل الاجتماعي أسسوا صفحة على موقع فيسبوك اسموها «صايتي حريتي»[17] ، تمت من خلالها الحشد للوقفات التي نادت لها مجموعة من

[15] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018.

[16] «Fadae, Free access and divercity for all and everyone", Manifeste sur l'espace public au Maroc (2011-2016), janvier 2017.

[17] «تنورتي حريتي» لأن كلمة «صايتي» تعني بالدارجة المغربية «تنورتي» نسبة لما كانت تلبسه الفتاتين.

المنظمات النسائية والديمقراطية ونجحت في استقطاب مجموعة من الفاعلات والفاعلين المجتمعيات/ين لوقفتي الرباط والدارالبيضاء. مباشرةً بعد ذلك، تم تأسيس صفحة أخرى تعبر عن رأي مضاد من طرف الناشطة (هند بضاض) اسمتها «حجابي حريتي» أو «حجابي هويتي»، تعبر فيها عن المضايقات التي تتعرض لها المحجبات بما فيها التحرش الجنسي والتضييق والمنع من ولوج مجموعة من الوظائف. في حين ظهرت مجموعة أخرى اسمت نفسها ب»حجابي عفتي»[18] بفكر مضاد يؤسس لكون سبب التحرش يرجع بالأساس إلى مظاهر التبرج عند الفتيات في الفضاء العام.

من خلال قراءة هذا الزخم، يُطرح سؤال علاقة الشباب ومناهضة العنف في ارتباطهما بمفاهيم «الاحتجاج» و»الشارع» و»المواقع الاجتماعية» وكيف تتم المطالبة بالحق في التواجد في «الفضاء الواقعي» انطلاقا من «الفضاء الافتراضي». حيث لاحظنا كيف ساهم الفضائين معاً في إعادة إحياء الهويات الثقافية والدينية والسياسية عبر الحديث عن «العفة» و»الهوية» و»الحجاب» كرمز ديني وسياسي من جهة، وفي التربية ونشر ثقافة الحق والحرية والمساواة من جهة أخرى.

أدى تزايد العنف ضد النساء في الفضاء العام في الفترة ما بعد 2011 إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة إنشاء قانون مناهضة العنف ضد النساء[19] وتعديل القانون الجنائي ليشمل تجريم العنف في الفضاء العام. حيث عملت المنظمات النسائية العاملة في المجال على إعداد مقترحاتها المطلبية والترافع من أجل إدراج مطالبها في نص القانون بشكل فردي أو في إطار شبكات. وقد دأبت هذه المنظمات على تنظيم المسيرة الوطنية لمناهضة العنف في أواخر شهر فبراير من كل سنة، بتنسيق مع جميع الفاعلين على الصعيد الوطني، وبدعم من العديد من الشركاء الدوليين كهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لكن بعد 2011، ظهرت أشكال جديدة من الاحتجاجات ضد العنف في الفضاء العام قادها نساء ورجال وشابات وشباب لا ينتمون إلى الحركات النسائية «التقليدية» التي عملت على قضايا النساء منذ الثمانينيات والتي اختارت طرقاً جديدة للدفاع عن قضايا النساء ومناهضة العنف. غالباً ما كانت تبدأ وتتبلور وتحشد الدعم على وسائل التواصل الاجتماعي قبل أن تنتقل إلى الفضاء الواقعي كأشكال مكتملة للاحتجاج بوسائل مبتكرة وجريئة أحياناً، لدرجة الصدمة، وخلق الجدل على جميع الأصعدة. كمثال على ذلك ارتداء مجموعة من الشباب لتنانير «jupes» أثناء الوقفة الاحتجاجية التي تم تنظيمها بمدينة الدار البيضاء في يونيو 2015 عقب اعتقال فتاتي «انزكان». فبقدر ما شكل هذا الشكل من الاحتجاج صدمة للمتلقي، سواء المنخرط في القضية كمناهض أو المتلقي

[18] شعار المجموعة «حجابي عفتي» مستوحى من اسم الحملة التي أطلقتها نساء فرع حركة التوحيد والاصلاح شمال المغرب في 2008، والتي تعدى صداها الحدود الجغرافية للمغرب وهي حملة نسائية ضد التبرج، تدعو الى الالتزام بشروط الحجاب الاسلامي وعدم مجاراة الموضة. عن مقالة «حملة حجابي عفتي المغربية تتخطى الحدود الجغرافية»، حبيبة أوغانيم لجريدة لما أونلاين، هسبرس، 26-11-2008.

[19] عملت العديد من المنظمات والائتلافات النسائية (ربيع الكرامة -فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة-الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب...) على اعداد مقترحاتها بشأن قانون مناهضة العنف ضد النساء والمرافعة من أجلها فترة كبيرة قبل أحداث 2011. تم قامت بتعديل مقترحاتها بعد ذلك لتتناسب ومقتضيات الدستور الجديد. وقد عرف اعداد المشروع زخماً كبيراً وتجاذباً بين المنظمات النسائية والمؤسسات الحكومية، ولم يتم التصويت على القانون 103.13 الخاص بمناهضة العنف بصفة نهائية إلا يناير 2018.

العادي، بقدر ما خلق نقاشاً حقيقياً إلى درجة إحداث مجموعة من الانشقاقات حتى في صفوف بعض المدافعين عن الحريات الفردية وحرية التعبير والابداع وحماية النساء في الفضاء العام الذين اعتبروه نوعاً من المغالاة في التعبير عن الدفاع عن القضية. رغم ذلك، فإن ارتداء الشباب للتنورة هو نوع من التعبير عن حدة الانخراط في القضية حيث مكن هذا التعبير العلني من تسليط الضوء عليهم كفاعلين أمام السلطات وعموم الجماهير، بحيث لم يتم التركيز على الكمّ، أي عدد الشباب والرجال المدافعين عن حرية النساء في الفضاء العام، بل على الكيف - أي على الرجال الذين قاموا بارتداء التنورات مما شكل انتصارا في حد ذاته لكونه انتج نقاشاً واسعاً في الفضاء العام الافتراضي والحقيقي حول الجنس والنوع والحرية الفردية وحرية الجسد ومستوى الانخراط في القضايا، خصوصًا لدى المجموعات الشبابية.

5. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

لقد ساهم الوضع الإقليمي والدولي لفترة ما سمي باسم «الربيع العربي» بشكل عام والوضع الوطني المتسم بالتعديل الدستوري، في توسيع الاهتمام بحقوق النساء وضرورة تمكينهن سياسياً واقتصادياً مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الجغرافية والترابية. في هذا الإطار، نصت الوثيقة الدستورية على ضرورة تكريس قيم المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة وحظر جميع أشكال التمييز وتمتع الرجال والنساء بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية[20] . كما نُص على ضرورة استحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (الفصول 151 و152 و153 من الدستور) الهيئة العليا للمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز (الفصل 164 من الدستور)، مع العمل على تفعيل الجهوية المتقدمة (الفصول 135 إلى 146 من الدستور)، من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وضمان الولوج والتقسيم العادل للثروات. لكن التقرير الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2017 كشف عن **«محدودية نماذج التنمية القائمة في بعض المجالات الترابية»**[21] والتي نتج عنها مجموعة من الاحتجاجات في مناطق متفرقة من البلاد كالحسيمة وجرادة. أما بخصوص المساواة بين الجنسين فقد أشار التقرير إلى أنه **«جرى الوقوف عند انتشار الفقر والبطالة وضعف معدل النشاط في صفوف النساء. كما أن المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد النساء وبتحسين ظروف عيشهن وبضمان استقلاليتهن الاقتصادية، ظلت في مستويات مقلقة رغم التقدم المحرز على الصعيد المؤسساتي والاجتماعي. ويتجلى هذا الوضع بشكل خاص في المنحى التنازلي الذي بات يشهده معدل ولوج المرأة إلى سوق الشغل، وذلك رغم تعميم تمدرس الفتيات وتزايد نسبة ولوجهن إلى التعليم العالي»**[22] . فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني الموجه

[20] الفصلين 6 و31 من الدستور المغربي 2011.
[21] «ملخص التقرير السنوي 2017» المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ص 9.
[22] نفس المرجع ص 13.

بشكل خاص للنساء لم ينجح في تحقيق معدلات الإدماج والتشغيل التي كان يتطلع إليها، بالاضافة إلى انعدام تكافؤ الفرص بين الجنسين في الولوج إلى العمل -خصوصاً الوظائف العليا ومناصب المسؤولية- وفي الولوج إلى التعليم والصحة والعدل. كما ركز التقرير على كون النساء أكثر تضرراً من تدهور المجال البيئي، خصوصاً في المناطق التي تعرف ندرة المياه.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج وتوصيات هذا التقرير فيما يتعلق بالنساء تتفق بشكل عام مع ما جاء به تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب»، إذ كان هذا التقرير الصادر عن مؤسسة وطنية قد ركز في الجزء الثاني المتعلق بالمساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على القصور الذي تعرفه مجموعة من الخدمات الكفيلة بتحسين وضعية النساء، كالصحة والتعليم والشغل. فإن الجزء الأول الخاص بالمساواة وعدم التمييز تطرق، وبشكل غير مسبوق، لمسألة المساواة في الإرث ومشكلة أراضي الجموع التي تعود للرجال دون النساء حسب العرف. **تساهم القواعد المنظمة لمسألة الإرث في جعل الفتيات والنساء أكثر عرضة للفقر والهشاشة، حيث تضطر العديد من النساء اللآئي يعانين من قلة الحيلة إلى التخلي عن حصتهن من التركة لفائدة أقاربهن من الذكور بذريعة الحفاظ على الأملاك داخل الأسرة، أو الاستسلام لبعض الممارسات العرفية التي تقوم بتجريدهن من نصيبهن في التركة أو من الأرض، كما هو الشأن في الحبوس والقواعد التي تحكم الملكية الجماعية للأراضي. وأمام هذا الوضع، تسعى الأسر بشكل متزايد إلى التحايل على تطبيق المقتضيات المرتبطة بالإرث من أجل حماية مصالح بناتهن أو من أجل تحقيق الإنصاف بين الأبناء الذكور والإناث»**[23]. شكلت توصيات هذا التقرير المتعلقة بالولوج إلى التركة فرصة للمنظمات العاملة على قضايا المساواة ومناهضة التمييز المبني على النوع لتقديم مذكراتها المطلبية بخصوص «إلغاء التعصيب في الإرث»، وكذا ضمان ولوج النساء المنتميات للجماعات «السلالية»[24] للانتفاع بأراضي الجموع. من أهم هذه المنظمات «الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب» التي تبنت بشكل مبكر ملف «النساء السلاليات»(2007) واستطاعت، بفضل التكوين والمرافقة والتمكين جعل النساء السلاليات يترافعن عن ملفهن أمام وزارة الداخلية التي أصدرت خلال 2009 و2010 و2012 مجموعة من الدوريات التي تمكن النساء من الاستفادة من الأراضي دون إصدار قانون شامل يضمن المساواة بين الرجال والنساء. وفي نفس الإطار، أصدرت الجمعية أول مذكرة مطلبية من أجل المساواة في الميراث «من أجل منظومة مواريث ضامنة

[23] «وضعية المساواة والمناصفة في المغرب. صون غايات واهداف الدستور وإعمالها». منشورات المجلس الوطني لحقوق الانسان 2015، ص 14.

[24] الجماعات السلالية (نسّبة إلى السلالة، أي العلاقة التي تجمع أفراد نفس القبيلة) هي مجموعة من الجماعات المنتمية لمناطق مختلفة من المغرب (ما يقارب 460 جماعة بالمغرب، مجموع مساحتها يصل إلى 15 مليون هكتار) خاضعة لنظام عقاري خاص تكون فيه الاراضي ملكا للجماعة «أراضي الجموع»، ويتم تقسيمها حسب العرف السائد بين الاشخاص الذين يملكون حق الانتفاع بها ولا يجوز بيعها أو شرائها أو رهنها. وفي حالة وفاة المنتفع، يقسم نصيبه من الأرض بين اولاده الذكور دون الاناث في إطار العرف القبلي. للتعمق، يمكن مراجعة ورقة ياسمين بريان بعنوان:
« Développement et contremouvement. Réflexions à partir des conflits nés de la marchandisation des terres collectives au Maroc »

للمساواة والعدل»[25] . أكدت من خلالها على ضرورة إصلاح منظومة المواريث لكونها لم تعد تساير التغيرات السوسيو-ديمغرافية, ولا الأوضاع الاقتصادية وحاجيات الأسر. كما أنها فتحت المجال لممارسات بديلة لا تحل جوهر المشكلة, واقترحت مجموعة من النقاط ومن بينها إلغاء التعصيب واسقاط اختلاف الدين كمانع من موانع الإرث وإلغاء التمييز على أساس الجنس وإقرار المساواة في الأنصبة[26] . واكب هذا النقاش بشقَّيْه النظري والعملي مجموعة من المثقفين والباحثين عن طريق الأبحاث الميدانية والدراسات التي تم إصدار أغلبها خلال سنة 2017, مساهمةً بذلك في تأطير الجدل القائم حول الإرث. من بين أهم ما تم إصداره المولف الجماعي «ميراث النساء», وهو دراسة متعددة الاختصاصات حول الإرث في المغرب, أشرفت عليها سهام بنشقرون وساهم فيها أزيد من عشرون كاتباً من تخصصات مختلفة. وقد أسفر المؤلف عن إصدار «نداء من أجل إلغاء نظام الإرث عن طريق التعصيب», يتساءل فيه الموقعون بدورهم «إذا كان السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي برر عبر التاريخ «نظام التعصيب» قد تغير واختلف كلياً؛ فما الذي يسوغ أن يستمر العمل بقانون التعصيب؟ علماً بأن هذا القانون هو اجتهاد فقهي لا يوجد له أي سند في القرآن الكريم, فضلاً عن أنه لا يتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل بين الناس»[27] . عرف هذا النداء تفاعلًا كبيراً من طرف منظمات المجتمع المدني والمثقفين والمهتمين, لكونه عرف تقارباً بين مفكرين تقدميين وآخرين محسوبين على التيار الإسلامي. لكن رغم العمل الترافعي الكبير الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني, ورغم مناصرة المثقفين والباحثين, لم يتقدم مطلب المساواة في الإرث بشكل كبير في المغرب وهو ما يمكن تفسيره بكون المطالبة بذلك كانت على استحياء وتمحور بشكل كبير حول إلغاء التعصيب عوض أن يرتفع السقف للمطالبة بالمساواة الفعلية في الإرث.

[25] «من أجل منظومة مواريث ضامنة للمساواة والعدل», مذكرة, الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب, دجنبر 2017.
[26] نفس المرجع, ص 12-16.
[27] عن نص «نداء من أجل إلغاء نظام الإرث عن طريق التعصيب» الصادر في 13 مارس 2018.

خارطة الفاعلين والفاعلات العاملين على قضايا النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء حسب سياق ما بعد ٢٠١١

لقد عرفت الساحة السياسية والفعل الاحتجاجي النسائي في المغرب حتى منتصف 2000 سيطرة تيارين نسائيين هما التيار التقدمي ذو المرجعية الحقوقية الكونية والتيار المحافظ ذو المرجعية الإسلامية الذي ظهر وتطور إبان صدور الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية وتعديل مدونة الأسرة. لكن فترة ما بعد 2011 شهدت تطور الفعل الاحتجاجي سواء من ناحية ظهور عدد من الفاعلات والفاعلين الجدد العاملات/ين على قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) والعنف ضد النساء، أو من ناحية تجديد الأشكال التعبيرية والاحتجاجية. لقد أدى هذا الوضع إلى ظهور بانوراما جديدة للحركات المدافعة عن القضايا النسائية تحكمها العديد من التجاذبات حول الشرعية التاريخية وشرعية الخطاب والقيادة؛ لكنها شكلت في نفس الوقت بالنسبة للملاحظ صورة متكاملة لرقعة مختلفة القطع.

سنقوم في هذا الجزء من الورقة، دون إدعاء أو رغبة منا في الشمولية، لملمة قطع المشهد المكون للحركات الاجتماعية المدافعة عن قضايا النساء والفاعلة في مجال النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء، في محاولة منا لرسم الخارطة الجديدة للفعل الجماعي النسائي في المغرب ما بعد 2011. سنركز على رصد شكل وكيفية ومرجعية الفعل بدل تعداد الفاعلين كهدف شبه صعب ومعقد، نظراً لتضاعف واتساع رقعة الفاعلين/ات في المجال.

1- الحركة النسائية ل «جيل الرائدات la génération des pionnières» [28]

يتفق جميع المحللين والمؤرخين والمهتمين بالحركات الاجتماعية في المغرب على أن أول ظهور حقيقي للفعل الجماعي النسائي أو الحركات المدافعة عن حقوق النساء تحقق في ثمانينيات القرن الماضي، مع تأسيس أولى الجمعيات النسائية -الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (1985) واتحاد العمل النسائي (1987) كمثال والتي تلتها العديد من الجمعيات في مطلع التسعينيات. أغلب -إن لم نقل كل- مناضلات هذه الجمعيات النسائية ينتمين إلى تيارات يسارية تقدمية حداثية حقوقية كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدد كبير من الفاعلات المنتميات إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، خصوصاً الجناح اليساري الماركسي اللينيني (El Bouhsini, 2016). شكلت تلك المنظمات أول حركة نسائية مدنية، حقوقية، ومستقلة في المغرب. اشتغلت على إرساء وتدعيم حقوق

[28] قبل الشروع في تقديم الحركة، يتحتم علينا تعليل الاسم الذي اخترنا اطلاقه عليها. فالمقصود بالحركة النسائية ل «جيل الرائدات» الفاعلات النسائيات المنخرطات في المنظمات النسائية المغربية المؤسسة بين سنوات الثمانينات والألفين المبنية على مرجعية حقوقية كونية، اللواتي أسسن للفعل النسائي في المغرب، أو ما يمكن تسميته بالجيل الأول أو جيل الكبيرات (les seniors). كما نشير إلى أننا سنستعمل في باقي النص أحياناً عبارات مثل «الكبيرات (les aînées)»، «الحركة الكلاسيكية»، «الحركة التقليدية»، وهي تسميات وردت في المقابلات التي تم اجراؤها. لكن كاختيار موضوعي، نفضل استعمال «جيل الرائدات» لكونه لا يختزل جهود الجمعيات في التجديد.

النساء وعلى تطوير الخطاب حول قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) والمساواة ومناهضة العنف ضد النساء عن طريق المعارضة والمنازعة في مرحلة أولى، ثم عن طريق رفع المذكرات المطلبية والمناصرة والتشبيك من أجل إدراج مطالب الجمعيات النسائية في السياسات العمومية[29] . تعتبر الشبكات التي أسستها هذه الجمعيات على الصعيد الإقليمي من بين أبرز نقط قوتها. من بين أهم هذه الشبكات، على سبيل المثال لا الحصر، «مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة» التي تم تأسيسها منذ سنة 1992 من طرف جمعيات نسائية ومثقفين ومناضلين من أجل المساواة في كل من المغرب والجزائر وتونس. وضعت هذه المجموعة كأهم أهدافها تحقيق المساواة بين النساء والرجال في المنطقة المغاربية، وكخطوة أولى لتحقيق ذلك تم تعديل قوانين الأحوال الشخصية في الدول الثلاث (Mahfoudh, 2014). لقد راكمت حركة جيل «الرائدات» رصيداً كبيراً من الانجازات كما عرفت بالجدية والمصداقية في العمل، الشيء الذي جعلها تكسب ثقة المنظمات والممولين الدوليين الذين يسعون للتعامل معها في أهم القضايا التي تخص المساواة ومناهضة العنف ضد النساء وتمكينهن اقتصادياً وسياسياً وإيصالهن لمراكز القرار والمسؤولية السياسية وجعلهن في قلب الشبكات الموضوعاتية إقليمياً وجهوياً ودولياً.

شكلت هذه المنظمات إلى حدود أواخر الألفين، الحركة النسائية الوحيدة في المغرب، بل ترفض بعض فاعلات هذه الحركة الحديث عن الحركات النسائية (بالجمع) -مؤكدات على وجود حركة نسائية واحدة ووحيدة في تاريخ المغرب:

«لا يمكن أن ننفي وجود مطالب نسائية قبل الثمانينات مع أخوات الصفا والقطاعات النسائية للأحزاب، لكنها لم تكّن أبداً حركة اجتماعية بالمفهوم الحديث، الحركة النسائية بدأت مع ظهور الجمعيات النسائية المستقلة، التي عملت بمرجعية حقوقية كونية على المطالبة بحقوق النساء ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، وشكلت أوّل ائتلاف نسائي «ربيع المساواة»[30] الذي قاد أكبر ملف مطلبي في تاريخ المغرب: تعديل مدونة الأسرة، وهو الذي لازال يعمل في امتداد وانفتاح وتنسيق مع الحركات الاجتماعية المشكلة للمشهد المغربي اليوم»[31] .

بالحديث عن تعددية الحركات النسائية اليوم، تصر الفاعلات على أن الحركة النسائية مرتبطة بتاريخ وبمرجعية عالمية أسست لفكر وفعل حقوقي نسوي، وهو ما تفتقده الحركات المبنية على مرجعية دينية مثلاً.

عكس ذلك، تميل مجموعة أخرى من الفاعلات إلى فكرة تعددية واختلاف الفعل

[29] العديد من الدراسات اهتمت برصد تاريخ الحركة النسائية في المغرب نشأتها، مرجعيتها، تطورها، ومعاركها. للتفصيل، انظر أعمال (بنعدادة 2016، 2013/ البوحسيني 2016/ علمي المشيشي 2010/ بركاوي وبوعسرية 2013/ الناصري 2014).

[30] «ربيع المساواة» هو إطار تنسيقي لجمعيات نسائية تهدف تحقيق وتفعيل المساواة، ويعمل على تتبع عمل اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة. تأسس في أبريل 2001 وضم مجموعة من الجمعيات: اتحاد العمل النسائي- الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب- الجمعية المغربية لحقوق الانسان- مركز الاستماع و الارشاد القانوني للنساء ضحايا العنف- جمعية أمل حركة نسائية من أجل حياة أفضل- إنصاف الموسسة الوطنية للتضامن مع النساء في وضعية صعبة- الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة- مجموعة 95 المغاربية من أجل المساواة المغرب- جسور ملتقى النساء المغربيات

[31] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة سابقة في اتحاد العمل النسائي يوم 31 مارس 2018

النسائي حول قضايا النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء. وتؤمن بوجود حركات داخل الحركة النسائية:

«هناك قضايا لطالما أحدثت نقاشاً بل انقساماً داخل الحركة النسائية، ليس فقط بين البنيات الجمعوية بل بين أعضاء نفس الجمعية سواء بخصوص جوهر هذه القضايا أو بخصوص طريقة معالجتها. لطالما كانت هناك حركات داخل نفس الحركة، لكن الجميل هو أنه دائما ورغم الخلاف ورغم التحفظ، كان يحدث إجماع حول القضايا المصيرية. اليوم هناك تعدد واختلاف بين الفاعلين حول قضايا النساء أكثر من قبل. شئنا أم أبينا، هناك فعل جماعي يختلف عنا في المرجعية وفي التاريخ وفي منطق الفعل أيضاً، ونحن مطالبون بالانفتاح عليه والتفاعل معه لأن إنكار الآخر لا يخدم في العمق القضايا النسائية»[32] .

إن موقف التعددية الذي يؤكده التحليل التاريخي للحركة النسوية الفرنسية، على سبيل المثال، أشار إلى ظهور النزاعات داخل هذه الحركة بين «أجيال الناشطات» وعن بنية الحركة النسوية «كحركة دورية» (mouvement périodique) تتحرك وفقاً لقضايا مرحلية حسب تعبير كارين أوفن التي شبهتها ب «البراكين الخامدة» التي تعرف ثورات دورية (Offen, 2000)؛ مما يفرض بالضرورة وجود نسويات متعددات داخل الحركة النسوية الواحدة.

فمثلاً، ارتباط تاريخ الحركة النسائية للرائدات في المغرب بمعركة تعديل مدونة الأسرة[33] يفسر بشكل ما عدم قدرتها، بالرغم من المجهودات والمحاولات المتعددة، على الانفتاح على التيارات النسائية الأخرى، سواء من التيارات ذات المرجعية الإسلامية، والتي تعتبرها مرجعية معادية لحقوق النساء لأنها وقفت ضد تعديل المدونة سنوات الالفين، أو من جيل الشابات الذي لا يتقاسم معها نفس تاريخ نضال تعديل مدونة الأسرة. فبالرغم أن سجل هذه الحركة يفيض بالمعارك التي خاضتها من أجل قضايا مختلفة، سواء ضد العنف المبني على النوع أو رفع التمثيلية السياسية للنساء أو الانتفاع بالموارد (حركة النساء السلاليات)، فإنها دائماً تربط تاريخها اولاً وقبل كل شيء بتعديل مدونة الأسرة. ويظهر انغلاق بنية الحركة النسائية في ضعف التمثيلية الشبابية داخل الهياكل التنظيمية والتسييرية للجمعيات المكوِّنة لهذه الحركة، خصوصاً على مستوى رئاستها وانعدام فضاءات النقاش بين الجمعيات النسائية ذات المرجعية الحقوقية ونظيراتها خصوصاً ذات المرجعية الإسلامية.

إن ظهور حركات نسائية جديدة يدل على وجود أزمة أو اختلال أو على الأقل عن عدم قدرة «الحركة النسائية لجيل الرائدات» على التعبير عن كل المطالب والتطلعات النسائية المجتمعية واحتواء أصحابها أو تطوير وسائلها التعبيرية. مما يجعل أصحاب هذه التطلعات يخلقون حركات ويقيمون أنساق جديدة انطلاقاً من عدم رضاهم عن النمط السائد، ليس فقط فيما يخص تعاطي

[32] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018
[33] البوحسيني، ص 132.

الدولة والمجتمع مع قضايا النوع الاجتماعي والمساواة والعنف ضد النساء، بل أيضاً أمام طرق تعاطي الحركة النسائية «لجيل الرائدات» معها. وذلك كمحاولة لإيجاد رقعة جديدة للتعبير عن مطالبهم.

2- المنظمات التقدمية ذات المرجعية «الديمقراطية والحقوقية»

تصطف مجموعة من المنظمات الديمقراطية والحقوقية في المشهد المغربي اليوم كحليف للحركات النسائية، إن لم نقل كحركات اجتماعية ديمقراطية حقوقية مستقلة تضع القضايا النسائية ضمن أولوياتها كمحوراً أساسياً لفعلها الجمعوي والاجتماعي. نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، «منتدى بدائل المغرب» و«المنظمة المغربية لحقوق الإنسان» و«حركة بدائل مواطنة» وغيرها. وهي منظمات تضع في صلب رسالتها قضايا المساواة وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد النساء، باعتبارها تنتمي إلى **«إطار تقدمي يستند على مرجعية حقوق الإنسان والمعايير العالمية المؤطرة لها، بما يعنيه ذلك من ضرورة إشراك النساء في كافة أجهزتها وعبر اعتمادها على مقاربة النوع الاجتماعي في كافة برامجها ومشاريعها إلى جانب انخراطها في الحركات النسائية المطالبة بضمان حقوق أوسع للنساء وآليات حقيقية لضمان هذه الحقوق»**[34].

من هذا المنطلق، تعتبر المنظمات الديمقراطية والحقوقية حليفاً مهماً وجزءاً أساسياً في الحركة النسائية، وتلعب دوراً محورياً خصوصاً في مجالي التعبئة والمناصرة، وتسجل حضورها في جميع المحطات النضالية، خصوصاً ذات الطابع الاحتجاجي، سواء عن طريق إصدار البيانات أو عند تنظيم الوقفات والمسيرات، خصوصاً مسيرة 8 مارس والمسيرة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء التي تعتبر مواعيد سنوية تساهم فيها المنظمات بشكل دائم وتتحمل فيها قسطاً من تعبئة الموارد المادية والبشرية.

كما تعمل هذه المنظمات كمكونات أساسية للشبكات والائتلافات الموضوعاتية النسائية «كائتلاف ربيع الكرامة، تحالف الجمعيات من أجل تشريع جنائي يحمي النساء من التمييز والعنف» و«مجموعة العمل من أجل الميزانية المستجيبة للنوع» و«التحالف المدني من أجل تفعيل الفصل 19» و«الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة»، بالاضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في نشر ثقافة المساواة ومناهضة العنف والتمييز على نطاق واسع حسب ميادين اشتغالها، بحيث يقود بعضها تواجد الحركة النسائية على الصعيد الجهوي والعالمي. نقصد بالذكر «منتدى بدائل المغرب» الذي يساند تواجد الحركة النسائية في «دينامية المسيرة العالمية للنساء». لكن نادراً ما تصنّف هذه المنظمات كحركات اجتماعية فاعلة في قضايا النوع ومناهضة العنف من طرف مكونات الحركة النسائية نفسها التي تميل أكثر إلى تصنيفها كمنظمات ديمقراطية وحقوقية.

[34] عن تقديم «حركة بدائل مواطنة» المنشور على صفحتها الرسمية على موقع الفيسبوك.

3- المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية

مع أن نشأة النسوية الإسلامية تمت قبل سنوات من الثورات العربية, إلا أن سياق هذه الثورات مكّن من ظهورها بشكل كبير في الساحة السياسية والمطلبية عبر توفر فضاء ملائم لتطوير الخطاب من جهة, ومن جهة أخرى عبر وصول الإسلاميين لمناصب القرار السياسي؛ بحيث تحضر العديد من قياديات حزب العدالة والتنمية ذات الأغلبية الحكومية وحركة التجديد والإصلاح كعضوات بارزات يحتللن المناصب التقريرية في المنظمتين النسائيتين الوطنيتين وهما: منظمة تجديد الوعي النسائي(1995) ومنتدى الزهراء(2002) , بالإضافة إلى جمعية الحضن (2001) التي تأسست بعد ذلك. و كما سبق وأشارت مريم يافوت في دراستها حول نساء الحركة الإسلامية (يافوت, 2015(بخصوص رؤية المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية لمسألة الدفاع عن قضايا المرأة المتمحورة حول مبادئ العدل والتكامل والإنصاف والدفاع عن حقوق المرأة داخل المنظومة الأسرية, تؤكد الفاعلات داخل المنظمات ذات المرجعية الإسلامية اليوم على أنه **«لا يمكن أن تكون هناك حركة نسائية مستقلة بمعزل عن الحركات التحررية عموماً (...) ولا يجب الدفاع عن حقوق النساء بشكل فردي دون الدفاع عن المنظومة الحقوقية بشكل عام في المجتمع»**[35] . يعبر هذا الخطاب عن فلسفة مختلفة في التعاطي مع القضية النسائية بشكل مغاير تماماً عن فلسفة المنظمات النسائية ذات المرجعية الحقوقية الكونية. وهو ما جعل من المنظمات النسائية ذات المرجعية الإسلامية لوقت طويل تشكل «حركة نسائية مضادة» للحركة النسائية الحقوقية التقدمية, حسب تعاريف تاهي. ل موتل, رالف تورنر, لويس كليان, ديفيد ماير, وسوزان ستانبورج الذين يعتبرون أن «الحركة المضادة» هي حركة تستند على اعتبارات أيديولوجية ومعيارية وتشكل رد فعل على «الحركة الاصلية» أو نتيجة لنجاح «الحركة الاصلية». وهو ما «يوفر **«حدثا نقديا» (...) يشهد على انفتاح بنية الفرص السياسية ويشهد بوجه خاص على انقسام النخب»** (بيشو, فيليول وماتيو, 2017). لكن هذه الحركة سرعان ما عرفت انفتاحاً حسب الفاعلات العاملات من خلالها, وهو ما يجعل مستجوبتنا تؤكد: **«لا يمكنني إعطاء تقييم بشكل عام لعمل الحركات النسائية كخبيرة لكنني سأنطلق من تجربتي الشخصية في العمل والتأطير داخل المنظمات النسائية الإسلامية والتي يمكنني من خلالها أن أقول أنه, بعد إحداث الخطة وبعد سنوات 2000 و2002 بالضبط, وقع نوع من التغيير ليس في فلسفة العمل بل إن الحركات النسائية بشكل عام انفتحت على بعضها, مما خلق بالتالي نوع من التجديد الذاتي للحركات والانفتاح على بعضها البعض على الأقل على المستوى الفكري»**[36] . وهو ما تلاحظه الفاعلات في الحركة التقدمية أيضاً: **«يمكننا أن نلاحظ بأن خطاب الجمعيات النسائية ذات المرجعية الإسلامية عرف تطوراً كبيراً في السنوات**

[35] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع برلمانية عن حزب العدالة والتنمية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي يوم 5 ابريل 2018.
[36] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع برلمانية عن حزب العدالة والتنمية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي يوم 5 ابريل 2018.

الأخيرة، بل أصبح خطابها يستقي أحياناً وإلى حد ما من خطاب الحركة النسائية بخصوص تمكين النساء ومناهضة العنف والرفع من التمثيلية السياسية، وبات العديد من هذه الجمعيات يتوفر على مراكز للاستماع وعلى برامج لتكوين النساء وانشاء مشاريع مدرّة للدخل، مع الاختلاف في المرجعية وفي طريقة العمل طبعاً. بل أكثر من ذلك، نرى اليوم من يتعاطون من داخل هذه الجمعيات مع القضايا النسائية بطريقة وبمنظور مختلف يفرض علينا، اليوم أكثر من قبل، الإنصات و الانتباه إليه وتحليله والتعاطي معه بعيداً عن الاعتبارات الأخرى»[37] .

ما يلاحظ اليوم من تجدد في مواقف بعض الفاعلات المدنيات المحسوبات على التيار الإسلامي، كموقف خديجة مفيد (رئيسة مركز الدراسات الأسرية والبحث في القيم والقانون والرئيسة السابقة لجمعية الحضن والقيادية بحركة التوحيد والإصلاح) من إلغاء التعصيب في الإرث الذي أثار زوبعة داخل التيار الإسلامي، لا يعتبر حالة فردية حيث تشير التجاذبات إلى وجود انقسام داخل التيار النسائي ذو المرجعية الإسلامية في طرق التعاطي مع الشأن النسائي، خصوصاً في القضايا المهمة كقضية الإرث. إن هذه المواقف تعتبر في نظرنا كملاحظين/ ملاحظات، مؤشرات عن تحولات مهمة داخل المنظمات ذات المرجعية الإسلامية، تفتح الباب أمام تضارب فكري يمكن أن يقود إلى بناء فكر نسائي طالما شكل غيابه عائقاً أمام تطوّر هذه المنظمات: **«لا يمكن في نظري الحديث عن وجود حركة نسائية إسلامية بالمفهوم المتعارف عليه لعدم وجود بناء نظري لهذه الحركة. بعكس الحركة النسائية التقدمية التي أسست على قاعدة نظرية وفكرية عالمية «الفكر النسوي»، فان الجمعيات النسائية الإسلامية لم تؤسس بعد لفكر خاص بها»[38].** إن التوقيع على عريضة إلغاء التعصيب في الإرث يعتبر مؤشراً على التطور الذي عرفته سير بعض النشطاء والباحثين المهتمين بالشأن النسائي، والمحسوبين على التيار الإسلامي من حيث التغير الموضوعي في المواقع، في علاقته بـ «التبدلات» في بعديها الذاتي والموضوعي. ونذكر هنا على سبيل المثال: خديجة مفيد القيادية السابقة في حزب العدالة والتنمية ومريم يافوت الباحثة السسيولوجية المنتمية سابقاً لجماعة العدل والاحسان والمنخرطة علمياً وأكاديمياً في أبحاث تهمّ ولوج النساء للملكية والإرث ومناصب القرار السياسي[39] وعبد الوهاب الرفيقي العضو السابق للتيار السلفي بالمغرب. فالتغيير، إن لم يكن فكرياً بالنسبة للبعض، يظل على الأقل تحولاً سياسياً في التعاطي مع الأحداث.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال وجود توجه دولي نحو احتضان حركات «النسوية الإسلامية»، ليس فقط في المغرب لكن في جميع دول المنطقة، وفتح قنوات تواصل بينها وبين «الحركات النسوية التقدمية». وذلك للعديد من الاعتبارات،

[37] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018.
[38] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع برلمانية عن حزب العدالة والتنمية وعضوة سابقة في منظمة تجديد الوعي النسائي يوم 5 ابريل 2018.
[39] أنظر إلى أعمال الباحثة: «نساء الحركة الاسلامية: نحو ربيع نسائي»،
« Le féminisme au Maroc, une conception de la libération des femmes en Islam», « L'égalité en matière d'héritage, Jeunes et savoir commun au Maroc ».

أهمها وصول التيارات الإسلامية في العديد من الدول العربية إلى مناصب القرار والتسيير السياسيين إلى جانب كون هذه الحركات مكون من مكونات الفعل السياسي والمدني داخل المجتمعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -يجب التعاطي معه كأي مكون آخر. وعلى سبيل المثال، نذكر مشروع «فضاء الوساطة» الذي أنجزته مؤسسة قرطبة بجنيف، بشراكة مع الوزارة الفدرالية للشؤون الخارجية السويسرية، بهدف **«الجمع بين الفاعلين المهتمين بوضعية المرأة في المغرب، أو المناضلين في إطار هذه القضية والممثلين لمختلف المرجعيات والخلفيات الموجودة في المجتمع المغربي»، حيث اعتبر المشروع في تعليله أن «كل الأطراف المعنية بقضية المرأة في المغرب متفقة على ضرورة تحسين وضعية هذه الأخيرة. لكن عندما يتعلق الأمر بسؤال الكيف، فإن هذه الأطراف تختلف اختلافاً يصل إلى حد التقاطب. وهو ما نعتبره عقبة أمام أي حوار هادئ وبناء حول وضعية المرأة وانشغالاتها اليومية. وبناءاً على هذا الاستنتاج، بلورنا الرؤية التالية لفضاء الوساطة: يجتمع فاعلون ذوو توجهات ومرجعيات مختلفة، بإرادة حقيقية لبحث النقاط التي يمكنهم الالتقاء حولها وبلورة خطاب مشترك يكون هدفه الانتقال إلى مرحلة التطبيق. فهذا الخطاب المشترك سيشكل قاعدة للتعاون الملموس، تسمح بإدماج جميع المشاركين دون أن يضطروا للتخلي عن المرجعيات الخاصة بهم. وسينبني التعاون على أساس الاعتراف ب «الآخر» رغم اختلافه، وعلى فكرة المجتمع الشامل والتعايش البناء وتشاركي، كما سيأخذ بعين الاعتبار واقع التنوع داخل المجتمع المغربي. هذا التصور سيساهم في العمل من أجل تحسين وضعية المرأة، وعلى نطاق أوسع، سيساعد على التخفيف من حدة التقاطبات بين الأطراف ذات الخلفيات والمرجعيات المختلفة. من خلال فضاء الوساطة المقترح، نريد لهذا الحوار أن يتم في إطار دينامية خلاقة، حيث سنختبر طريقة جديدة لصياغة خطاب يتوجه نحو مرحلة الممارسة.»**[40]. وإن لم يتمكن المشروع سنة 2016 من جمع الفرقاء كانتماءات جمعوية وتنظيمية، فقد نجح في جمعهم كأفراد بمرجعيات مختلفة.

4- المنظمات الشبابية

شكل سياق ما بعد 2011 فرصة لانفتاح الفضاء المغربي على حركات وأفعال جماعية جديدة ولصعود أصوات مدافعة عن حقوق النساء ولكن بخطابات متجددة مخالفة لخطاب الحركة النسائية السائد في المغرب منذ الثمانينات. فبالإضافة إلى صعود المنظمات النسوية الإسلامية، ظهرت حركات شبابية منفتحة وجريئة في تبني خطاب مقاربة النوع «الجندر» يضمن حقوق فئات المثلية الجنسية، الازدواجية الجنسية، المتحولين جنسياً، الكويريين، إلى غير ذلك، مطالبة بالحرية الجنسية وحرية الجسد، وإلى غير ذلك من المطالب التي لا زالت

[40] عن نص الدعوة المؤرخة ب 8 يناير 2016 التي تم ارسالها لمختلف المنظمات النسائية للمشاركة في حوار «فضاء الوساطة « المنظم بين 29 و 31 يناير 2016.

الحركة النسائية «التقليدية» أو «حركة جيل الرائدات» تعبر عنها على استحياء.

إذا ما عدنا مرة أخرى إلى تعريف الحركات الاجتماعية حسب تشارلز تيلي، نجد أنها **«سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم -وباقتدار- كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار، يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة.»** (Tilly, 1994) من خلال هذا التعريف فإننا نعتبر بأن الحركات الشبابية التي ظهرت قبيل أحداث 2011 أو بموازاة معها أو بعدها هي حركات تمثل قاعدة شبابية نسائية كبيرة لم تجد في الحركة النسائية -أو ما سميناه في هذه الورقة بحركة «جيل الرائدات»- تعبيراً كافياً عن تطلعاتها و مطالبها، أو لم تحظى بفرص للبروز من داخلها، فخلقت لنفسها فضاءات جديدة للتعبير. نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، «الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية» (2009) أو ما يعرف بحركة «مالي»، «اتحاد النسوانيات الاحرار» (2014) و»مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية» (2015). بعض هذه المنظمات تعتبر نفسها امتداداً طبيعياً وجيلاً جديداً للحركة النسائية القائمة، في حين يجنح البعض الآخر إلى موقف القطيعة كما هو الحال بالنسبة ل «حركة مالي» التي تعتبر أن **«الحركة «النسائية التقليدية» أو نسوية الدولة تلعب دورها في التنديد والمناصرة، لكنها تظل نسائية ملساء وناعمة، تنجرّ أحياناً، ودون وعي، إلى اللعبة الأبوية أو للاتجاه المحافظ حين تتعاطى مع الدولة التي تمثل «المخزن»»**[41][42] .

تؤاخذ المنظمات النسائية الشابة سابقتها المكونة للحركة النسائية كونها ظلت خجولة ولم ترفع من سقف مطالبها، كما أنها تعاني من تراجع أشكالها الاحتجاجية بالإضافة إلى البطئ في التحرك وفي إصدار رد الفعل في الكثير من المواقف. فبعكس المنظمات النسائية «التقليدية»، تتسم المنظمات الشابة بقدرة واسعة على التعبئة نظراً لتمكنها من وسائل الاتصال الحديثة وحضورها الدائم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبتجديد أشكالها الاحتجاجية التي تذهب أحياناً إلى حد العصيان للتعبير عن مواقفها: كارتداء التنانير في رمضان 2015 للتضامن مع فتاتي انزكان[43] ، تنظيم «kiss-in» أي وقفة لتبادل القبل أمام البرلمان للتضامن مع مراهقي الناظور[44] ، الإفطار العلني في غابة بنسليمان في 2009، أو عروض مسرحية شعبية[45] في الشارع العام لمناقشة ظاهرة العنف

[41] يلخص مصطلح «المخزن» في المغرب السلطة السياسية والاقتصادية المهيمنة. تاريخياً، تدل كلمة «المخزن» على «مكان خاص يستعمل لحفظ المواد الغذائية الناتجة عن الضرائب والإتاوات»، لكنها تطورت في المخيال لتصبح مرادفا للنخبة الحاكمة المتحكمة في السياسة والاقتصاد (الهلالي، 2011).

[42] المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة مؤسسة للحركة البديلة من أجل الحريات الفردية (Mouvement Alternatif des Libertés Individuelles-MALI) «مالي» يوم 30 مارس 2018.

[43] انظر تقديم الواقعة اعلاه.

[44] تعرف بقبلة الناظور حادثة نشر مراهقين في اكتوبر 2013 صورتهما عل صفحة الفيسبوك وهما يتبادلان القبل، مما ادى إلى اعتقالهما من طرف السلطات. وكرد فعل عن اعتقال المراهقين، نظمت حركة «مالي» وقفة احتجاجية امام البرلمان قام خلالها المحتجون/ات بتبادل القبل وبالهتاف بشعار «عاش الحب».

[45] نذكر في هذا الإطار عروض «المسرح المحكور» او «المسرح المقهور» كشكل تعبيري وليد حركة 20 فبراير، يعمل على تحرير الفضاء العام وتقريب المسرح من معاناة الشعب وقد عمل مع المنظمات النسائية الشبابية حول ظاهرة العنف في الفضاء العام وعن القهر الذي تعاني منه النساء في الفضاء الأسري. بالإضافة إلى «المسرح الرحال» وفرقة « اكواريوم».

والتحرش ضد النساء، وما إلى غير ذلك من الأشكال الاحتجاجية. كما تتسم المنظمات الشابة بسرعة التفاعل مع الأحداث والتنظيم والخروج للاحتجاج كما حدث مراراً، حيث تخرج المجموعات النسائية الشابة بشكل تلقائي للاحتجاج في الشارع بينما يتأخر رد فعل المنظمات النسائية «التقليدية» والذي **«غالباً ما يكون عبارة عن إصدار بيانات استنكارية إن لم تغب حتى البيانات»**[46]. وهو ما تختلف بشأنه الفاعلات في الحركة النسائية «لجيل الرائدات»؛ ففي حين يعتبر بعضها أن **«رد الفعل يتم في إطار استراتيجية عمل وترافع الحركة النسائية من أجل انتزاع حقوقها، لأن الخرجات الفردية والمتسرعة أحياناً تضر بحقوق النساء بدل أن تخدمها»**[47]، يظن البعض الآخر أنها **«ميزة تنقص الجمعيات النسائية التي يجب أن تعدل من سرعتها في التفاعل مع الاحداث»**[48].

5- المنظمات المحلية وجمعيات الاحياء

تمثل الجمعيات المحلية وجمعيات الأحياء جزءاً أساسياً من النسيج المكون للحركة النسائية المغربية، تحظى بدور كبير في نشر الوعي الحقوقي النسائي والتعبئة نظراً لعامل القرب. ولقد ظلت هذه الجمعيات إلى وقت قريب تلعب دوراً فرعياً بالمقارنة مع الجمعيات النسائية الكبرى، يقتصر على تنفيذ سياساتها واستراتيجيتها على الصعيد المحلي من جهة، ومن جهة أخرى تخضع لإملاءات المنظمات الدولية الشريكة بخصوص الرفع من التمثيل النسائي داخل مكاتبها المسيرة واشتغالها على مقاربة النوع الاجتماعي[49]. لكن سرعان ما اكتسبت وطورت خبرة مهمة ليس فقط في العمل النسائي عن قرب بل كذلك في مجال التقاضي؛ ما جعلها تطمح للخروج من مظلة الجمعيات النسائية الكبرى والعمل من أجل كسب رقعة خاصة، مستغلةً معرفتها الواسعة بحاجيات النساء وتمكنها من العمل الميداني.

نذكر من بين هذه الجمعيات «جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعوي بالجنوب الشرقي» التي، وبالرغم من كونها تعمل عموماً على تحسين وضعية النساء والأطفال وتقوية قدرات الجمعيات، إلا أنها استطاعت أن تصبح من أقوى الجمعيات المساهمة في التمكين السياسي والاقتصادي للنساء في المنطقة ونشر الوعي الحقوقي لديهن، مما جعل منها مكوناً أساسياً في الحركة النسائية وعضواً فعالاً داخل أهم شبكاتها كربيع الكرامة والحركة من أجل ديمقراطية المناصفة ومجموعة العمل من أجل ميزانية مستجيبة للنوع.

من ناحية أخرى، نجد جمعيات غير ملتصقة بالحركة النسائية وبشبكاتها لكنها استطاعت خلق نوع آخر من الفعل الجمعي النسائي وتشكيل حركة نسائية من نوع آخر.

[46] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن «مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية» و«حركة نساء جمعيات الدار البيضاء الكبرى» يوم 7 ابريل 2018.

[47] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة سابقة عن اتحاد العمل النسائي يوم 31 مارس 2018.

[48] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب بتاريخ 24 فبراير 2018.

[49] مثال عن شبكة جمعيات أحياء الدار البيضاء الكبرى وخلق مبادرة نسائية «action femme ». أنظر إلى بريان ياسمين، النساء، الجمعيات والسياسة في الدار البيضاء، مركز جاك بيرك، 2013.

نشير هنا إلى «حركة نساء جمعيات الدار البيضاء الكبرى» التي انبثقت عن «شبكة جمعيات أحياء الدار البيضاء الكبرى»[50] وعملت بشكل خاص على تطوير مقاربتها المجالية التي جعلتها تشتغل على مشاريع خلاقة مستمدة من الواقع السوسيوثقافي لنساء الأحياء، مما جعلها تؤسس لقاعدة نسائية محلية واسعة وتحظى بمكانة مهمة داخل الحركة النسائية. **«بالفعل، إن العديد من الفاعلات العاملات على مقاربة النوع ومناهضة العنف ضد النساء والدفاع عن حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية في جمعيات الأحياء تكوّنّ على يد مجموعة من الفاعلات في الجمعيات النسائية الكبرى كالجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وفدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة وجمعية جسور وغيرها، إلا أننا طورنا طرق اشتغالنا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد التضامني والتربية الشعبية ولدينا تجارب رائدة في المجال، لكن فرص تقاسمها مع الجيل السابق قليلة لأنه يرفض أن يتعلم منا اليوم كما سبق وأن تعلمنا نحن منه»**[51].

في إطار هذا التنوع الذي فرضه سياق ما بعد 2011، حصل نوع من التدافع أو التسابق حول من له الحق والشرعية في الحديث عن قضايا النساء في المغرب، مما أدى إلى إقصاء العديد من الفاعلين والفاعلات الوطنيين. في حين تشبث البعض بشرعية الحراك الاجتماعي النسائي أينما كان وكيفما كان، وبالرغم من المرجعيات المختلفة، حاول البعض الآخر اختيار أنواع جديدة من العمل والتعبئة والتعبير لتجنب خوض صراعات ليس من شأنها سوى إضعاف الفعل النسائي بصفة عامة. كما لا يمكن أن نغفل دور المنظمات الدولية والتوجه العالمي الذي دفع في اتجاه بروز العديد من الجمعيات الجديدة وتقوية بعضها دون الآخر. **«كنا نتمنى لو كان جيل الكبيرات (génération des aînées) منفتحاً أكثر لتقبل تواجدنا بينه كفاعلات يحملن الرغبة في التغيير الجذري لوضعية النساء في المغرب. فنحن نضبط مجموعة من المفاهيم والملفات التي لم يسبق للحركة التقليدية أن عملت عليها أو ليست متمكنة منها بالشكل الكافي، كمناصرة الإجهاض والحقوق الجنسية والإنجابية (حقوق المثليات وثنائيات الجنس والمتحولات جنسياً وغيرهم). كما أننا نتعامل بشكل أفضل مع أدوات التواصل الجديدة، مما يجعلنا نصل أكثر إلى المجتمع ونخلق النقاش العمومي»**[52].

[50] أنظر إلى نفس المرجع.

[51] عن المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة عن «مجموعة نساء شابات من أجل الديمقراطية» و«حركة نساء جمعيات الدار البيضاء الكبرى» يوم 7 ابريل 2018.

[52] المقابلة التي تم اجراؤها مع عضوة مؤسسة «للحركة البديلة من أجل الحريات الفردية (Mouvement Alternatif des Libertés Individuelles-MALI) «مالي»» يوم 30 مارس 2018.

كيفية الحشد حول قضايا المساواة والعنف ضد النساء

1- الأدوار الجديدة للحركات الاجتماعية المناهضة للعنف والمطالبة بالمساواة في المغرب

خلق سياق ما بعد 2011 فضاءاً مواتياً لظهور حركات جديدة[53] تضع المساواة ومناهضة العنف في الفضاء العام والخاص وحقوق النساء (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنجابية والجنسية والبيئية) في صلب اهتمامها, وتعمل من أجل ضمان وتحصين المكتسبات التي حققتها بفضل الحراك الاجتماعي الواسع عقب الثورات الاجتماعية, بالإضافة للمكتسبات التي تمت مراكمتها في العقود السابقة نتيجة نضالات الحركة النسائية «لجيل الرائدات». أكثر من ذلك, ساهم السياق في تحرير الجرأة التعبيرية ومكّن من فتح ملفات تطلُب التعاطي معها ابتكار اشكال جديدة من العمل, خصوصاً من أجل الحشد وتفعيل أدوات التقاضي والمناصرة. كما جعل المناخ مؤاتيا لخلق شبكات موضوعاتية جديدة, خصوصًا على الصعيد الإقليمي مع دول الربيع في المنطقة.

إذا كان الحراك الشعبي الذي واكب الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسفر عن إدخال تعديلات دستورية مهمة, خصوصاً بالنسبة لوضعية النساء في المغرب, فهو فرض بالتالي إجراء تعديلات جذرية في أهم القوانين المؤسسة للبلاد كالقوانين الانتخابية (القوانين رقم 29-11, 28-11, 27-11) والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقوانين المالية وقانون الوظيفة العمومية وقانون التعيين في المناصب السامية وقانون مناهضة العنف ضد النساء, إلخ, ثم مشروع تعديل جديد لمدونة الأسرة التي لم تعد تستجيب لواقع النساء في المغرب. وقد فتح كل تعديل من هذه التعديلات نقاشاً وطنياً عمومياً ساهمت فيه جميع القوى الفاعلة من مختلف المرجعيات, وأمتد إلى عموم المواطنين والمواطنات الذين أصبحوا أكثر اهتماماً بالشأن العام بفضل انفتاحهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في دمقْرطة (démocratisation) هذا النقاش السياسي, إذ لم يعد حكراً على فئات السياسيين والمثقفين والنخبة بل أصبح متداولاً في الشارع العام وفي الفضاءات العامة والخاصة, لكن دون أن يتجاوز المواطن مرحلة النقاش للانخراط في الفعل السياسي. أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي فضاءاً يسمح بتناقل الخبر والتعبير عن الذات والآخر والتعبئة والاصطفاف مع أو ضد مسألة معينة, مؤسسةً بذلك لثقافة مضادة وتشاركية تروم إلى اقتراح سياسات بديلة (بنيس, 2018).

[53] هناك مجموعة من الحركات الاجتماعية سبق ظهورها الحراك العربي, لكن العديد من الملاحظين يربطونها بالحراك الاجتماعي ل 2011 لبروزها بشكل فعال داخل حركة 20 فبراير. نذكر منها على سبيل المثال «حركة بديلة للحريات الفردية» والمعروفة بشكل كبير في الأوساط المغربية بحركة «مالي» التي تأسست في 2009, وقامت في نفس السنة بتنظيم إفطار جماعي فتح نقاشاً كبيراً حول الفصل 222 من القانون المغربي المتعلق بتجريم الإفطار في الفضاء العام أثناء شهر رمضان.

من جهة أخرى، يمكن القول بأن سياق 2011 مكن من تحرير الخطاب والرفض والمعارضة والمقاطعة[54] لدى المواطنات والمواطنين. وساهم الحراك الشعبي الذي عرفته مناطق مختلفة من المغرب (الريف والجنوب والجنوب الشرقي)، إلى جانب بعض الأحداث المتفرقة، في تسليط الضوء على معاناة النساء في الهوامش والمناطق الجبلية (الحق في الماء والحقوق الطبيعية والبيئية للنساء والعنف المهيكل للدولة تجاه النساء القرويات، إلخ)، وفُتِحَت قضايا لم يكن من الممكن فتحها لولا سياق الحراك.

لعبت النساء دوراً كبيراً خلال الاحتجاجات حيث كنّ حاضرات بشكل دائم وبأعداد كبيرة في الشارع. وتجدر الإشارة إلى أن حضور النساء في الشارع الاحتجاجي قبل مرحلة «الربيع العربي» كانت تتمحور في شكلين أساسيين: من جهة، الوقفات والمسيرات التي تقودها الحركات النسائية والتي تتم في إطار «تعاقدي» (Berriane, 2017). انطلاقاً من كونها تهدف للتعبير عن مطالب مشروعة، وبذلك فهي نادراً ما تتعرض للتضييق أو القمع باستثناء بعض الأشكال الاحتجاجية لحركة «مالي» والتي تعتبرها الدولة إخلالاً بالحياء العام أو مساساً بالملكية العامة، ومن جهة أخرى، خلال المواجهات التي كانت تعرفها بعض مناطق السكن العشوائي أو دور الصفيح بين الساكنة وقوات الأمن، حيث كانت تخرج النساء كدرع واقي في الصفوف الأمامية لحماية الأزواج والأبناء من الاعتقال أو التعنيف (Belarbi, 2015).

رغم أنه لا يمكننا إغفال تواجد النساء في احتجاجات الشباب المعطلين والأشخاص في وضعية إعاقة وغيرها، إلا أن حضور النساء في الحركات الاحتجاجية عموماً أصبح لافتاً بعد 2011 وخصوصاً خلال الحراك كفاعلات أساسيات وقياديات. نذكر على سبيل المثال «سيليا» بنت الحسيمة التي كانت ضمن أوائل المعتقلين خلال حراك الريف.

2- الاستراتيجيات المتبعة من طرف الفاعلين والفاعلات

أدى سياق «الربيع العربي» الذي عرف شرارته الأولى من وسائل التواصل الاجتماعي إلى إعادة تفكير الفاعلين والفاعلات العاملين والعاملات على قضايا النوع الاجتماعي والمساواة ومناهضة العنف ضد النساء في الوسائل والأدوات المتبعة من أجل التعبئة وحشد الدعم وتشكيل الشبكات الضاغطة بخصوص قضاياها. بشكل عام، عرفت بعض أنواع الحشد تراجعاً مثل أشكال الاحتجاج النقابي والإضرابات والاعتصامات بفعل قوانين جديدة أكثر تضييقاً وتقلص ثقة المواطنين في التمثيليات السياسية والنقابية. بالمقابل، ظهرت أشكال جديدة يمكن وصفها «بالعفوية» أو «الشعبية» التي

[54] تعد حملة المقاطعة التي خاضها المواطنون والمواطنات سنة 2018 تجاه ثلاث منتجات استهلاكية أكبر فعل جماعي معارض للسياسة المتّبعة من طرف الدولة، نجح في خلق الإجماع إلى درجة إرباك الفاعلين السياسيين داخل الحكومة وإرغام بعضهم على تقديم استقالته نتيجة فشلهم في إيجاد حلول سياسية. وتلعب النساء دوراً كبيراً حيث أن المنتج الأكثر تضرراً هو ماركة من الالبان التي تعد النساء (أمهات وربات بيوت) أكبر مستهلك لها. بعد سنتين من ذلك، قدمت الحكومة من آجل التصويت في البرلمان مشروع القانون 22.20 المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح و الشبكات المماثلة الذي يقضي الفصل 14 منه بأن» يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من 5000 إلى 50000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من قام عمداً عبر استعمال شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بالدعوة إلى مقاطعة المنتوجات والبضائع أو الخدمات أو بالتحريض علانية على ذلك» , نظراً لتزامن تقديم مشروع القانون , فترة الحجر الصحي المفروض لمواجهة انتشار فيروس كوفيد 19 فقد أطلق المواطنات والمواطنون حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق إطلاق وسم يسقط_قانون_22.20 و أرفض_22.20 اللذان تصدرا ترند موقع تويتر و عريضة «قانون 22.20 لن يمر» بالاضافة إلى حملة «لا لتكميم الأفواه» على فيسبوك.

انطلقت بشكل جماعي كحملات المقاطعة أو عقب أحداث منفردة أسفرت عن حراك شعبي واسع قاده مواطنون ومواطنات عاديون/ات. أما بخصوص قضايا مناهضة العنف ضد النساء وما يخص الحقوق الإنسانية للنساء بشكل عام، فأهم ما يمكن الوقوف عليه هو تزايد الوعي لدى الجيل الأول من الحركة النسائية أو ما أسميناه في هذه الورقة «بجيل الرائدات» بأهمية تطوير أشكالها وآلياتها التواصلية حتى تتمكن من التعبئة وحشد الدعم حول ملفاتها الترافعية. فأحداث 2011 وما تلتها من حركات اجتماعية أظهرت الدور الكبير الذي تلعبه «الثورة الرقمية» و«الشبكات الاجتماعية» التي ساعدت على «تدويل»[55] مجموعة من الملفات وبالتالي من إحداث ضغط أكبر على صناع القرار. حسب رأي العديد من الفاعلات، تكمن قوة الآليات الحديثة للاتصال والتواصل و شبكات التواصل الاجتماعي في أنها توفر مساحة أكبر لانتشار قضية ما، وتساهم في سرعة الانتشار وفي سرعة رد الفعل والتفاعل مع القضية. وكمثال عن ذلك، نذكر حملة الترافع من أجل الرفع من الكوتا المخصصة للنساء في الانتخابات التشريعية لعام 2011 التي استعملت فيها الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة الرسائل النصية التي تم إرسالها للفرق البرلمانية أثناء جلسة المصادقة، فكانت وسيلة ترافع آنية في مرحلة لم يكن من الممكن للحركة التواجد خلالها في الزمان والمكان لتحميل أصحاب القرار المسؤولية. نضيف إلى ذلك استعمال «العرائض» كوسيلة للضغط والتي أصبحت تخضع لقاعدة «التدويل»، حيث أن أغلبها يتم عبر موقع «آفاز (Avaaz)» الدولي (مثل عريضة المطالبة بإلغاء الفصل 475 من القانون الجنائي الذي يمكّن بتزويج القاصر من مغتصبها، وعريضة المطالبة بإلغاء التعصيب في الإرث).

من ناحية أخرى، تحاول المنظمات والحركات الشابة الاستفادة من تمكنها من الآليات الحديثة لاستخدمها بدءاً من مرحلة التوعية بقضايا العنف ضد النساء إلى مرحلة التعبئة وحشد الدعم، معتمدةً في ذلك على ما هو مرئي، صادم، ومثير للجدل. في هذا الإطار، تعتبر حملة «النافورات الحمراء» التي قامت بها «الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية-مالي» ليلة 24 إلى 25 نوفمبر 2017 كنوع من الاحتجاج على نظام العنف الذكوري الذي تعاني منه الفتيات والنساء في المغرب أكبر حملة مثيرة للجدل والأكثر نجاحاً في الوقت نفسه. فبقدر ما أثارت استياء السلطات والمواطنين بشأن تلويث مياه النافورة، بقدر ما مكنت من فتح التساءل والنقاش حول موضوع الإجهاض السري. قبلها بزمن وبالضبط في 2013، قدّم مسرح «اكواريوم» مسرحية «ديالي»[56] التي لم تلقَ الترحيب في طريقتها لمناقشة المعاناة الجسدية والجنسية للنساء المغربيات، بالرغم من أن المسرحية لم تنضج وتكتمل إلا بعد إقامة فنية دامت أكثر من 7 أشهر، قامت فيها المؤلفة والمخرجة بجمع مادتها الفنية انطلاقاً من مقابلات شخصية ومجموعات بؤرية نُظِّمت مع 200 امرأة من جميع الفئات المجتمعية. لكنها شكلت صدمة للمتلقي لاعتمادها على مجموعة من الكلمات أو المرادفات التي تعبر عن العضو التناسلي للمرأة والتي تستخدمها

[55] يعرف مؤلفوا كتاب «الحركات الاجتماعية» «التدويل» أو «العلاقات العابرة للقوميات» على أنها «الصلات والائتلافات والتفاعلات الجارية عبر الحدود الدولية بعيداً عن سيطرة الهيئات المركزية الحكومية المعنية بالسياسة الخارجية» (ص169 سبق تقديم المرجع أعلاه).

[56] كلمة «ديالي» مأخوذة من الدارجة المغربية وتعني «ملكي».

النساء يومياً لكنها تظل من التابوهات -أي المحرمات- كما هو الشأن بالنسبة لجسد المرأة. ذلك بالإضافة إلى الحملة المرئية التي نظمتها «حركة مالي» في شهر فبراير 2018 للاحتجاج على خروج قانون مناهضة العنف ضد النساء (القانون 13-103) دون أن يجرم الاغتصاب الزوجي على موقع الفيسبوك وكذلك «مبادرة من أجل المساواة» التي تم خلالها إطلاق أسماء نسائية مغربية على أهم شوارع مدينة الرباط في مارس 2019. تجدر الإشارة بأن كل الحملات التي تم تنظيمها من طرف الجمعيات النسائية باختلاف مرجعياتها وطرق اشتغالها نجحت في خلق نقاش مجتمعي بين المثقفين والسياسيين وعموم المواطنين حول العديد من القضايا (الإجهاض، الإرث، الحريات الفردية، وصول النساء لمناصب القرار السياسي أو ولوجهن لوظائف كانت حكراً على الرجال)، وهو ما يشكل في حد ذاته انتصاراً لها بغض النظر عن مؤيديها ومناصريها.

يمكن الاستخلاص مما سبق بأن الحركات الاجتماعية عموماً والحركات النسائية بشكل خاص تعد مثالاً حياً على التغيرات المجتمعية العميقة التي عرفها المغرب في العشرية الأخيرة، خصوصاً إبان الثورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. اليوم، وكما قدمنا خلال هذه الورقة، لا يمكننا الحديث عن حركة نسائية واحدة ووحيدة في المغرب لأن «بانوراما» الأفعال الجماعية تميل أكثر إلى تشكيل فسيفساء من الفاعلات والفاعلين. تختلف المرجعيات والرسائل وطرق ووسائل الاشتغال ويمكن أن تتداخل أو تصطدم أحياناً، لكنها تحتج وتطالب بمساحة لها في المشهد العام. ورغم أنها لم تستطع لحد الآن العمل سوياً على القضايا التي تتفق عليها مبدئياً بسبب خلافاتها الأيديولوجية والمرجعية، فإن عملها بشكل فردي في إطار شبكات موضوعاتية وطنية وإقليمية يتقاطع في العديد من الملفات التي تهم قضايا النساء ومناهضة العنف ضدهن.

لائحة المراجع

مراجع باللغة العربية

بنيس سعيد, «من «الحكرة» والتهميش إلى «قلة الحيلة» والتبئيس الاجتماعي»، صحيفة هسبرس الالكترونية ل 7 يناير 2018

بنيس سعيد, «في علاقة المقاطعة بالفعل الموسساتي...من التجاهل إلى التفاعل»، جريدة هسبرس الالكترونية, 27 يونيو 2018

بن شقرون سهام (إش), «ميراث النساء, دراسة متعددة الإختصاصات حول الإرث في المغرب»، مؤلف جماعي

بيشو. س, فيلول.أ وماتيو.ل, «قاموس الحركات الاحتجاجية»، ترجمة عمر الشافعي, مراجعة دينا الخواجة, مبادرة الإصلاح العربي,2017

العطري عبد الرحيم, «سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية»، مجلة إضافات, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 13, 2011

يافوت مريم, «نساء الحركة الإسلامية: نحو ربيع نسائي»، أوراق العالم العربي في حالة انتقالية, 2015, مؤسسة قرطبة, جنيف

محمد الهلالي, «مفهوم المخزن السياسي والاقتصادي»، الحوار المتمدن, 2011

مراجع باللغات الاجنبية

Association Démocratique des Femmes du Maroc, L'égalité entre les hommes et les femmes : les espoirs avortés, 2004

Barkaoui. Aicha., Bouasria. Leila., 2013, Les paradoxes de l'indigène. La voix d'une femme est une révolution, Revue Des femmes philosophes, N°2-3

Belarbi, Wafae. « Les mobilisations sociales dans les territoires périphériques de Casablanca pendant les années 1990 ». L'Année du Maghreb, (12), 2015, 137-153.

Bennani-Chraïbi. Mounia., Jeghllaly. Mohamed., « La dynamique protestataire du Mouvement du 20 Féfrier à Casablanca », Revue française de science politique, 2012/5, Vol. 62

Berriane, Yasmine. Femmes, associations et politique à Casablanca. Centre Jacques-Berque, 2013.

Yasmine Berriane, « Développement et contremouvements. Réflexions à partir des conflits nés de la marchandisation des terres collectives au Maroc », International Development Policy | Revue internationale de politique de développement [Online], 8 | 2017, Online since 08 September 2017, connection on 07 October 2018. URL : http://journals.openedition.org/poldev/2454 ; DOI : 10.4000/poldev.2454

Yafout. Merieme., « Le feminism islamique au Maroc : une conception de la libération des femmes en Islam », 2013

Yafout, Merieme., « L'égalité en matière d'héritage, Jeunes et savoir commun au Maroc », L'année du Maghreb, n° 13, 2015/II, 129-143

El Bouhsini. Latifa., « Une lutte pour l'égalité racontée par les féministes marocaines », Rives Méditerranée. 2016

El Hachimi. Mohamed., From democratic transition to democracy learning. Toward a paradigmatic turn in democratization studies, Konrad-Adenauer-Stiftung, 2018

Eltahawy. Mona., « Why Do They Hate Us ? », Foreign Policy, 23 avril 2012

«Fadae, Free access and divercity for all and everyone", Manifeste sur l'espace public au Maroc (2011-2016), janvier 2017

Henneron. Liane., "Etre jeune feminist aujourd'hui: les rapports de generation dans le mouvement féministe contemporain », L'homme et la société, n° 168, 2006/4, L'Harmattan

Mahfoudh, Dorra,, « Le Collectif Maghreb-Egalité 95 : pour un mouvementféministe maghrébin » , Nouvelles Questions Féministes, 2014/2 (Vol. 33), p:132135-

OFFEN. Karen., « Eruptions and Flows – Thoughs on writting a comparative History of Europeans Feminisms, 1750-1950 », in Solvi SOGNER and Gro HAGEMANN (eds.), Women's Politics and Women in Politics, Oslo, J.W. Cappelens Forlag, 2000

Tilly. Charles., "Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances,» Berkeley Journal of Sociology 38 (1994): 1-30

السياق الثوري، الشارع والفعل الجماعي في تونس:
تشكُّل مُعقَّد لتعبيرات سياسيّة من خلال إعادة استيعاب لأدوات احتجاج عبر قوميّة

سفيان جاب الله

باحث في علم الاجتماع متخصص في الحركات الاجتماعية والدينية الجديدة

مقدمة

تعيش شوارع تونس، كعدة شوارع في العالم، منذ عقود، تعبير فئات اجتماعية مختلفة، في إطار حركات اجتماعيّة، عن رفضها لما اتفقت على تأطيره[1] كواقع الظلم وغياب العدالة وباعتبار السلطات الحاكمة باختلافها متسببة في هذا الواقع.

حيث خرج الشارع، باعتباره المجال التاريخي ل «لا» سياسية اجتماعية منددّة كونية وعابرة للحدود والقوميات تحتل الشوارع لتحررها من هيمنةِ نظام تعتبره متسبباً في واقع يُشَخَّصُ كواقع يتسم بالظلم وغياب العدالة، خرج من صمته وأدان السلطة بالهتاف والحجارة والغناء وكذلك بالرسومات على الجدران. هذه الأدوات الاحتجاجية الناطقة باسم تلاقح ثقافي كوني، جسَّدت خطاب الرفض الاحتجاجي في شكل غير كلاسيكي سواء في انتاجه أو في قدرة السلطة على التعامل معه.

وفي لحظة معايشتنا لحيثيات احتجاج الأفراد والجماعات في الشارع التونسي مابعد2011 , نلاحظ بعين الباحث والفاعل في آن، وجود صدى لِشوارع أخرى عابرة للحدود والقوميات والثقافات والسياقات وذلك على مستوى الشعارات، الأهازيج، الأغاني، طرق التعبير ودلالات الخطاب وأشكاله وكأنها في أثرِ تجمُّعها تنتج كُلاً متجاوزاً لمجموع أجزاءه، كُلاً يتمثل في حركة التاريخ التّي يُسيّرها التغيير لا الجمود، رغم اختلاف السياقات والأنظمة المُهيمنة والحركات، بالتالي أسباب وكيفيات ومنطقيات الديناميكيات التي تمَّ اختزالها تحت عنوان «الثورات العربية» أو «الربيع العربي».

هذا التماهي أسماهُ «ميشال كامو» المُحاكاة الاحتجاجية (l›émulation protestataire) واشتغل عليه « سيدني تارو» و»تشارلز تيلي» في مؤلفيهما «سياسة النزاع» بتسليط الضوء على التفاعل بين ما هو محلّي داخلي وما هو عبر قومي في نشأة وتطور أشكال الفعل الجماعي الاحتجاجي. هذه المحاكاة تُمثِّل مدخلاً مُمكِنا لفهمِ كيف، على سبيل المثال والذكر لا الحصر، عَبَرَتْ «dégage» الموجَّهة ل «بن علي» نحو مصر وسوريا وبقية الدول التي شهدت ديناميكيات احتجاجية، لتصبح «ارحل» وكيف تنقلت الهتافات والشعارات والأغاني والأهازيج ورسوم الغرافيتي أو الجداريات وأشكال الاحتجاج وآليَّاته بين شوارع الاحتجاج وفضاءاته في مختلف أنحاء العالم، وبين الماضي والحاضر لتتباين وتتشابه حسب السياقات وحسب رشادة الفاعلين والآفاق الاستراتيجية للحركات التي ينتجونها وتُنتِجهم.

[1] مفهوم التأطير (framing) في علم الاجتماع، والذي سنعتمده طيلة هذا البحث، بدأ انطلاقا من مفهوم الإطار (cadre/ frame) كما استعمله «غوفمان»، وهو ما يمكن أن نفهمه كمخطط نعتمده في تأويل الواقع أو بالأساس كاستعارة سينيماتوغرافية لتقنية التأطير، حين يتعامل المخرج مع الكاميرا أثناء إخراجه أو تصويره لواقع ما من زاوية نظر بعينها محددة وبخيال مخصوص. إنّ الإطار بالنسبة إلى الأفراد في المجتمع هو مجموعة مخططات تمكنهم من تأطير وتحديد تأويل تسمية أو تصنيف وضعيات يعيشونها طوال حياتهم داخل نسق كلي يجمعهم مع العالم الاجتماعي. فالأطر بهذا الفهم، تمكن الفرد من منح الأحداث والفعاليات والوضعيات معنى ووَسمها بدلالات حسب تأطير معين لما يدركه ويعيشه ويواجهه، كما تمكنه بالتالي من تنظيم تجاربه وتوجيه أفعاله. وبذلك تؤوّل «أطر الفعل الجماعي» وتُبسِّط العالم/الواقع الخارج عن الأفراد والمحيط بهم في وضعية ما، عبر تكثيف مختلف تجلياته في إطار واضح ومحدد، لكن بطريقة تحشد المنخرطين/المنتمين أو من بإمكانهم الانتماء، أو من يحتمل أنهم مشاريع منخرطين لنيل المساندة من قبل الأنصار ولجم الأعداء وتعجيزهم.

إذن ننطلق من هذا المدخل لنطرح السؤال الإشكالي التالي الموجِّه لبحثنا في هذه الورقة:

كيف يمكن أن نفهم التعبيرات السياسية للشارع التونسي؛ «الأولتراس» وأغانيه وفنّ الشارع متجسداً في «الغرافيتي» المرسُوم/المنحوتِ/ والمُدوّنِ على الجدران، كنماذج لإعادة استيعاب وتوظيف لأدوات احتجاج عبر قومية/عابرة للحدودْ؟

الأولتراس وأغانيه: فعل جماعي وآليات احتجاج

لو أردنا البحث عن نموذج مثالي لِشكلٍ من أشكال الفعل الجماعي غير الكلاسيكية التّي تعيد استيعاب واستعادة آليات فعل احتجاجي جديدة في نسق عبر قومي متعد لكل الحدود وذلك مروراً بالشارع كفضاء عام، فحركة الأولتراس عبر توظيفها للأغاني توظيفاً حركيّاً، تُجسِّد تماماً ما نبحث عنه.

فمن مجرَّد التشجِيع من أجل التشجِيع والغِناء من أجل الغِناء، أوالفنّ من أجل الفنّ، تحوّلت حركة الأولتراس في سياقها التونسي، عبر انتاجها لأغاني تُدين النظام وتحتجّ ضدّ واقع الظلم واللاعدالة كما يتمثّله فاعلوها، وبتحوّل هذه الأغاني لجزءٍ من تأطير احتجاجي شامل وبِنزول مجموعات الأولتراس للاحتجاج خارج الملاعب وصولاً للشوارع، تحوّلت الأولتراس، بكسرها لحدود التفسير السوسيولوجي الكلاسيكي عبر سفرٍ وتِرحال أعوان اجتماعيين من حقل الرياضة إلى حقل الفنّ، والعكس بالعكس، ومن هذين الحقلين إلى الحقل الاحتجاجي، ثمّ إلى خارج حدود المكان أيضاً، إلى مشكل بحث يستوجب استقراءً تحليلياً لا كلاسيكيًا قادراً على استيعاب هذه الظاهرة المعقّدة والمركبّة.

فكيف تُستورد أدوات الاحتجاج العبر قومية فَيُستعاد استيعابها وتوظيفها وتتمّ «أقلمتها» وتطويعها وتعديلها ثمّ إعادة «تصديرها» خارج الحدود في شكل جديد؟

منذ نشأة بذورها الأولى مع مناصري نادي «فرنكفاروش» بالمجر سنة 1929، مروراً بمشجعي «التورسيدا» بالبرازيل في 1939، وصولاً لتشكيل نواتهم الرسمية كأولتراس Ultras مع مشجعي الانتر سنة 1969، مثَّلت «الأولتراس» شكلاً من التعبئة لا يختصر دوره على التشجيع بل في انتاج ثقافة انتماء ووجود داخل وخارج الملاعب.

اجتماعياً يمكن اعتبار مجموعات الأولتراس تجسيداً لما اعتبره الباحث «جيكو» في بحثه المعنون «حين تصب الملاعب في الحركة الاجتماعية»[2] , التوتر المستمر ما بين الانتاج الثقافي الترفيهي الاستهلاكي التجاري الموجه للجموع وبين تقبله وإعادة استيعابه المناقضة والمعادية له من قبل الشباب الحضري ساكن الضواحي أو ما يصطلح عليه في تونس باسم «شباب الحومة الشعبية».

وفي تونس، والتي شهدت تأسيس أولى مجموعات الأولتراس في العالم العربي، (على الأرجح كان التأسيس مع مجموعة «أفريكان وينارز» سنة 1995)، تأثرت المجموعات بأصداء الأولتراس الإيطالي التي جلبها المهاجرون التونسيين في التسعينات، لم تجِد مجموعات الأولتراس عن المنحى العبر قومي للحركة ككل خاصة في علاقة التوتر مع البوليس وعدائها لتحويل كرة القدم إلى لعبة تجارية ربحية يحكمها منطق نيوليبرالي (كما تفيد

[2] عنوان المقال بالفرنسيّة :
« Quand le stade déborde sur le mouvement social: Une histoire politique des supporters »

بذلك عبارة الأولتراس الإيطالية الشهيرة (Contro il calcio moderno[3])، لكنها جدَّدت وطوَّعت وأعادت استيعاب هوية الأولتراس بما يتماشى مع السياق التونسي وخصوصياته السوسيو ثقافية وبالأساس تأقلم وتأثُّر بحيثياته الجيوسياسية لتصبح مجموعات الأولتراس أكثر من مجرد مجموعات أنصار لفرق كرة قدم بل منظمات فعل جماعي، خارج النسق الرسمي للحركات الاحتجاجية، تحتجّ وتساهم، على طريقتها، في انتاج فهرس أفعال احتجاجية أسست اللحظة الثورية في 17ديسمبر 2010 /14 جانفي 2011 وما قبلها، ثم انغماسها في سيرورة ما بعد تلك الفترة نحو صيرورة منشودة لشتاتٍ من الفاعلين، صيرورة يُلخِّصُها تكثيف الشعارات التالية: الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية.

فتونس قبل 2011 وإبان وما بعد تلك الحقبة، أي سيرورة الفعل الجماعي الذي نشد صيرورة التغيير الثوري القائم على مطالب «الشغل والحرية والكرامة الوطنية» منذ 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي/يناير 2011، شهدت تنوع وثراء وسيولة تشكُّل فهرس خاص للأفعال الجماعية ولسياسات الصراع وذلك من خلال استيعاب وإعادة توظيف آليات احتجاج عبر قومية عبرت الحدود واستوعبها الفاعلون في سياقات احتجاجهم ضد نظام «بن علي».

في ذلك السياق، بدأ اشتغال تأطير ينطلق من اعتبار السلطة، عبر قمعها للحريات داخل الملاعب (حرية شباب الأولتراس) امتداد لقمعها تلك الحرية خارج الملاعب وبالتالي قيام خصومة مع «الحاكم» أي منظومة البوليس كما تسمى في تونس، خصومة يلجأ فيها شباب الأولتراس، غير الفاعل سياسياً وغير المتكون أيديولوجياً في حاضنات حزبية أيديولوجية وغير المنخرط في معارضة سلطة «بن علي»، إلى مدرجات الملاعب للتشهِير بهذه السلطة وليقوم بتكوين حالة ذهنية معادية لها وبتنشئة جيل على أهازيج وأغاني تُشهِّرُ بنِظامٍ يقمع حرية الأولتراس والذي، عبر هذا القمع، حرَّكَ وعياً بكون هذا النظام يقمع كل شيء لا ملكة وهواية التشجيع الكروي فقط.

هذا ما سنشهده، قبل سقوط نظام بن علي، من خلال عدة أغاني لمجموعات ألتراس أكبر الفرق الكروية في تونس، حيث كانت هذه الأغاني ناطقة باسم النصّ المخفي الذي لا ينطق أصحابه، ومعوضة لغياب نصّ يناهض النص الرسمي المهيمن.[4] كانت هذه الأغاني، إلى جانب البعض القليل من أغاني الراب أو أغاني الفنّ الملتزم المحسوب على أوساط اليسار، المنطلق الرئيسي والوحيد لبناء خطاب شبابي منددٍ ومُشهِّرٍ بنظام «بن علي» عبر منظومة الحكم البوليسية والممهدة لخلق وعي شبابي بلاعدالة الواقع الذي يعيشونه وكانت أيضاً الحاضنة الذهنية والحقل المعجمي لمن نزلوا للشوارع في تونس منادين بسقوط النظام. لعل أبرز هذه الأغاني هي أغنية مجموعة «brigade rouge» « هزوني بالماتراك والمينوت»[5] وهي أغنية حزينة درامية تتحدث عما يعانيه شباب الأولتراس من قمع وظلم من قبل بوليس الملاعب والمحققين والقضاء مكثِّفين تأطيراً ينطلق من اعتبار النظام

[3] ترجمة: ضدّ دوري كُرة القدم الحديث/ضدّ سلعنه اللُعبة وتحويلها للعبة تجارية.
[4] لو اعتمدنا مُقاربة جايمس.س.سكوت حول الهيمنة وفنون المقاومة.
[5] اعتقلوني بالعصا والقيود: رابط لفيديو فيه أداء للأغنية إبان الثورة : https://www.youtube.com/watch?v=sGXoAzs7TjQ&t=111s

فاسداً وظالماً ومتوعدين بردّة فعل راديكالية وعنيفة. كذلك أغنية «كل أسبوع et chaque semaine»[6] لمجموعة «supra sud» والتي في نفس الإطار تتحدث عن معاناة شباب الأولتراس ذاهبة قُدماً في التأسيس لمطلب الحرية كمطلب حقوقي اجتماعي مُشهِّر بسياسة الرئيس السابق «بن علي» داخل وخارج الملاعب. ثمّ كانت أغنية «المانيفستو»[7] لمجموعة «Curva Nord» والتي أعلنت في كلماتها بصريح العبارة: « الثورة قريبة يا من تُريدونَ ان تحكمونا»

كانت لهذه الأغاني، كأداة احتجاج، من خلال المدرجات وعبر مجموعات الأولتراس، قدرة هائلة على إعادة استيعاب وتوظيف كل ما هو عابر للحدود والقوميات وكل ما هو معولم، والذهاب به للشوارع للاحتجاج والتأسيس لفعل جماعي مخصوص نوعي متنوع ومتعدد ساهم في إسقاط دكتاتورية بوليسية دون الارتكاز فقط على فعل جماعي كلاسيكي (أحزاب ثورية أو نقابات أو عنف ثوري بمنظمات مسلحة). كانت لمجموعات الأولتراس عبر هذه الأغاني، ومن خلال المدرجات وصولاً للشوارع مروراً بخلق حالة وعي ضد «بن علي» والحشد لفعل جماعي أسقطه، قدرة على خلق فهرس أدوات احتجاج تنهل من الخارج ومن الداخل لتنتج فعلاً احتجاجياً نوعياً عبر آليات مثّلت طفرة في عالم الأولتراس من جهة وفي عالم سياسات الصراع من جهة أخرى، طفرة نوعية تمثّلت في تحول الأولتراس لفاعل احتجاجي خارج الملاعب عبر الذهنيات وفي الشوارع أيضاً. ألتراس لا يكتفى بكونه مناصراً ومشجعاً لفريقه معادياً للبوليس فقط لقمع هذا الأخير لحريته في المدرجات، بل يصير ناطقاً باسم المنبوذين والمهيمن عليهم، باسم المُفردين[8] والمقصيِّين مجالياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، هذه الطفرة تشكَّلَتْ سماتها الكاملة في سنتي 2018 و2019 في إطار واقع جيو سياسي أسس لتحول الأولتراس أو ما يصلح عليه في تونس ب «الفيراج»[9] إلى فضاء لتنشئة ثورية ولإنتاج تأطير مناهض لسياسة الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكل ما هو فساد وظلم وقمع.

منذ شهر، قبل كتابة هذه السطور، صدرت أغنية «كورتاج الموت» عن مجموعة ألتراس مُشجِّعة لفريق «النجم الساحلي» كردة فعل على أحداث مأساوية متتالية في الفترة الأخيرة في تونس أبرزها حادث مرور، لحافلة سياحية في رحلة داخلية تقل شباب تونسيين، ذهب ضحيته 30 شاب وشابة وقبلها قتل شاب ليلة عيد ميلاده في ملهى ليلى من قبل الحراس، وتناولت هذه الأغنية أيضاً حوادث سابقة أبرزها حادثة مقتل عمر العبيدي التي اشتهرت بوسم «تعلم عوم». تلتها أغنية «بلاد الموت» لمجموعة ألتراس «Ultras leoni» في نفس الإطار، ثمّ أخيراً أغنية «يا حياتنا « لمجموعة أولتراس «Winners» التّي لخّصت كلّ التأطير المكثّف لمشاعر الغبن والضيم والحزن والمظلومية التي تشعر بها فئات مختلفة من المجتمع وذلك بالارتكاز على تأويل أحداث مأساوية شدّت الرأي العام وأحزنته.

[6] رابط الأغنية: https://www.youtube.com/watch?v=ss2DPFP3Wrk

[7] رابط الأغنية https://www.youtube.com/watch?v=Ni3_Fi66zsY&t=82s :

[8] اعتمدنا كلمة «الإفراد» كترجمةٍ لمفهوم La relégation بالفرنسيّة

[9] في المدارج يحتل شباب الأولتراس المنعرج (Virage بالفرنسية) وهو مكان اكتسى رمزية مرتبطة بأكثر مكان في المدارج يتكثف فيه التشجيع

اللافت لنظر الباحث قبل حتى المستهلك العادي لهذه الأغاني، هو تحولها من أغاني يغلب عليها الطابع الأهازيجي التشجيعي الكروي المنتصر لفريقه أو في أقصى الحدود الاستنكار من قمع البوليس أو سرد معاناة شباب الأولتراس، إلى أغاني تعبر عن موقف احتجاجي ضد واقع اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي ومندد بسياسات النظام القائم. أغاني تتجاوز بها مجموعات الأولتراس، في مستوى أوّل، المدرجات إلى المنازل والشوارع لتخاطب العواطف والأحاسيس والذهنيات وصولاً للبنى والمؤسسات الاجتماعية القائمة. وتجد هذه الأغاني، أغاني الأولتراس، مثل أغاني الراب أيضاً، صدى لدى فئة كبيرة من الشباب فأغاني «الفيراج» والراب أقرب للشباب، لِلغة الشارع وتجد صدى لأنها تُترجم الحسّ المشترك والمعيش اليومي لغالبية المجتمع لأن حركات الأولتراس تعتنق، في مرجعيات خطابها، معيش الأغلبية أي الطبقات المتوسطة والفقيرة وسكان الأحياء الشعبية لتتحدث باسم الشارع كفضاء عام ترتاده هذه الأغلبية، فضاء له معاييره ونواميسه وحقله الدلالي. هكذا شهدت الأولتراس كحركة نقلة نوعية جعلتها لا تنطق فقط باسم المدرج ومرتاديه بل باسم الشارع ومن خلاله وذلك بِتبنّي استبطان واستيعاب فئات مختلفة من الفاعلين الاحتجاجيين، فُرادى ومجموعات، لرسائلها ومصطلحاتها ومعجمها وأيضاً تقنياتها ووسائلها كإشعال الشماريخ وضرب الطبول واستيراد معجم إيطالي أو ألحان حماسية مرتبطة بالأولتراس الإيطالي، وسط المظاهرات.

في مستوى ثانٍ، وإن كانت سيرورة ما بعد 14 جانفي/يناير 2011 أخرجت الأولتراس من عقلية التشجيع من أجل التشجيع فقط، ومهّدت لتحويلهم لصانعي تأطير ثوري فريد يتماهى ويدخل في رنين (Résonance) مع الإطار الثوري العام للحركات الاجتماعية، فإنّ نقطة التحوّل (The turning point) في خروجهم ,فعليّا وماديّاً، من مدرجات الملاعب إلى الشوارع كانت إطلاقهم لحملة «تعلم عوم» وهي نموذج لنقلة نوعية في علاقة الأولتراس بالسلطة في انتقال الصراع من الملاعب إلى الشوارع بالمظاهرات ورسم الغرافيتي على أغلب جدران العاصمة[10] بعد مقتل أحد أعضاء مجموعة أنصار النادي الإفريقي «عمر العبيدي» غرقاً في واد محاذٍ لملعب رادس الأولمبي وذلك بسبب البوليس الذي طارده في سياق أعمال عنف بعد الخروج من الملعب. نزلت مجموعات أولتراس النادي الإفريقي التي ينتمي إليها الشاب إلى الشارع محتجة ومرفقة بمجموعات أنصار منافسة من نفس النادي ونوادي كروية أخرى ومساندين من خارج عالم الأولتراس وشكّلت لحظة توافق شعبي ضدّ ما تمّ اعتباره سياسة الدولة» القمعيّة» في الملاعب وخارجها.

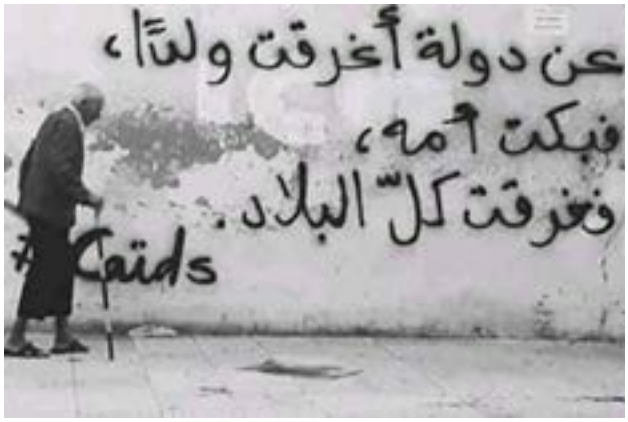

تحوّل غضب الأولتراس، وغير الأولتراس، من الملاعب إلى جدران الشوارع بلوحات تتجاوز مجرد التاغ والهاشتاغ إلى غرافيتي مشحون بتأطير درامي لحادثة مقتل عضو الأولتراس غرقاً.

[10] بالنسبة رسوم الغرافيتي المرتبطة بالأولتراس هي أقدم من تلك الفترة، سنتعرّض لذلك لاحقاً

في مواصلة لهذا الاستقراء التحليلي، يمكن أن نتخلّص لِكون الشوارع التونسية صارت ميناءً لاستيراد أدوات احتجاج عبر قومية عابرة لكل الحدود، (أو لما يسمّيه «ميشال كَامُو» المُحاكاة الاحتجاجية)، لكن بتحويلها وتغييرها وتعديلها حسب السياق المحلّي ليُعادَ تصديرها فيما بعد لخارج الحدود الإقليمية في شكلٍ مغايرٍ، شكل حدث عليه وفيه تحوّل/تحويل جوهريّ.

هذا ما نرصده بعد حدود قريبة، ففي الجزائر سنة 2019 حيث ثارت فئات اجتماعية مختلفة، بما فيها، وبالأساس، الشباب كمجال اجتماعي هش، على حد تعبير أوليفيي غالان[11] ، ضد فترة نيابية خامسة للرئيس بوتفليقة مطلقة فعلاً جماعياً أطلق عليه «الحراك». المشاركة الفعالة للشباب في هذا «الحراك»، أو تلك الديناميكية الاحتجاجية السلمية المدنية، جعلته، بإعادة/استعادة استيعاب وتوظيف آليات احتجاج عبر قومية مثل الأغاني والراب والغرافيتي والسينما وغيرها من أدوات، من خلال وعبر أشكال فعل جماعية عبر قومية بدورها (الأولتراس)، المحرك للحشد في الشارع والمنظم لتحركه والخالق لتأطيره الاحتجاجي.

فمسلسل la casa del papel» الإسباني العالمي الشهير، استلهم منه الشباب الثائر عنوان أغنية سموها «la casa del moradiya»[12] في إشارة لقصر الحكم في الجزائر، أغنية أسست للحراك وهي من انتاج مجموعة «أولاد البهجة» وهي حملة إحياء ثوري توعوي، عن طريق الأغاني، داخل وعبر مجموعة ألتراس فريق «اتحاد العاصمة» في الجزائر. ليست هذه الأغنية الأولى أو الأخيرة أو الوحيدة، وتلتها أغنية «Ultima verba»[13] والتي تحدثت عن مطلب الحرية في تناقض مع واقع الضيم واللاعدالة والفساد وقمع الحريات، أغنية أعاد تهذيبها المغني الجزائري المشهور في فرنسا «soolking» بعنوان liberté"»[14] في نفس الفترة لتأخذ صدى أكبر في الإذاعات والتلفاز والهواتف الذكية والشوارع وحناجر المحتجين.

في نفس السياق وفي نفس النسق ومن خلال نفس التأطير الثوري أصدر ألتراس فريق «مولدية العاصمة» الجزائري أغنية «عام سعيد»[15] التي أدانت النظام القائم بأسره وأعلنت عن تحول المدرجات لمحكمة رمزية له ولنضوج جيل كامل أنشأته الملاعب عبر الأولتراس، جيل يتحرك ويحشُدُ ضد السلطة من خلال فعل جماعي غير كلاسيكي ينطلق من كرة القدم ليصل إلى هدفه في الشوارع: إسقاط النظام.

وفي واقع آخر، رغم اختلاف سياسات النزاع والصراع فيه، مثّلت حركة «الأولتراس» في مصر إبان «اللحظة الثورية» إلى حدود سقوط حكم مبارك، بداية حكم المجلس العسكري، ثمّ انتخاب الإخوان وصولاً لحُكم «السيسي»، فاعلاً مؤثراً في حشد المحتجين وتشكيل منطلقات فعل جماعي ضد إعادة انتاج منظومة ما قبل ثورة يناير. ومع التراجع الشديد لمنظمات الفعل الجماعي الثوري وقدرتها على حشد الشارع أو تحوّلها لبِنى نائمة، مازالت هذه الحركة تحتمل على

[11] Un espace social précaire. « Olivier Galland » .

[12] رابط الأغنية: https://www.youtube.com/watch?v=kHZviPhZQxs

[13] رابط الأغنية: https://www.youtube.com/watch?v=vOJoIXsH1WE

[14] رابط الأغنية: https://www.youtube.com/watch?v=CTAH-AqYm

[15] رابط الأغنية: https://www.youtube.com/watch?v=tuViRCJmXos

إمكانيات نوعيّة على مستوى قدرتها على إحياء تأطير ثوري للواقع.

لا يمكن المرور دون الإشارة لأغنية ألتراس فريق الرجاء المغربي «في بلادي ظلموني» التّي انتقلت من المدرجات إلى كل مكان. وهي أغنية «فيراج» لأَحدِ مجموعات الأنصار التابعة لنادي الرجاء, تحولت إلى أُغنية احتجاجية غادرت ملاعب كرة القدم نحو ملاعب أخرى وشوارع أيضاً, أغنية تكثِّف كلماتها وتُترجِمُ موقفاً سياسياً منددا بواقع الظلم والإقصاء والإذلال الذي يتعرض له الشباب المغربي، والتي رغم تحديدها في ذات المشجع كنموذج لهذا الشباب, فإنها وجدت صدى لدى الكثير من الشباب المغربي خصوصاً والعربي عموماً, الأغنية التي تجرأت على النقد اللاذع في واقع لا يتجرأ فيه الكثير, الأغنية عبرت كل الأقطار العربية وتحولت إلى ظاهرة فنية ولأغنية ردّدها الشباب التونسي يوم انتصار قيس سعيد بالانتخابات كما صدحت بها حناجر المحتجين في الجزائر وعدة سياقات أخرى.

٢. الغرافيتي، حين تحتجُّ الجُدران

يعود الأصل الاتيمولوجي لمصطلح الغرافيتي لكلمة «graphein» باليونانية وربما تنحدر جذورها كممارسة من عهد الفراعنة وأقدم الحضارات البشرية التي دونت على الجدران، لكنها في منطلقها الحديث تشترك مع موسيقى الراب في انحدارها من ثقافة «الهيب هوب» في ستينات القرن الماضي بالولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ تلك الحقبة صارت لوحات الغرافيتي تزعج الأنظمة في نيويورك ولندن وكراكاس وبيروت وتونس وباريس وفي مختلف المدن الكبرى في هذا الكوكب.

إزعاج لم تتغلب عليه أدوات ووسائل إزالة الرسوم التي تعتمدها البلديات أو وسائل القمع والزجر البوليسية، إزعاج تسببه مواجهة لما يتركه رسامون مجهولون من رسوم ولوحات مرفقة بتوقيعات تزيد من الغموض الذي يحيط بأصحابها وربما نجد في بيوغرافيا «بانكسي»[16] ولوحاته عبر العالم نموذجاً لهذا العجز.

في حركة ماي 1968 دون المحتجون الكثير على جدران باريس، كذلك فعل مجهولون على جدران برلين في 1961 والجدار العازل الصهيوني وصولاً للجدران في ميدان التحرير بالقاهرة وبساحة الحكومة بالقصبة في تونس 2011 وعدة جدران في مختلف العواصم التّي خرج فيها الشارع من صمته وأدان السلطة بالهتاف والحجارة والغناء وكذلك بالرسومات على الجدران. هكذا تجسَّد الغرافيتي كأداة احتجاج عابرة للحدود تحتل الشوارع لتحررها من هيمنة نظام تعتبره متسبباً في واقع يُشخِّصُونه كواقع ظلم ولا عدالة.

هُنا نُقارِبُ الغرافيتي كأداة احتجاج تدين الأنظمة، على طريقتها، حيثُ تعجز هذه الأخيرة نسبيا في مواجهة رسوم حائطية برسائل فنية موجهة وحاملة لثقل سياسي. رسوم تدين الأنظمة وتحتج ضدها في إطار شكل فعل فردي أو جماعي لا يمكن مواجهته كما تواجهُهُ أحزاب المعارضة والحركات الاجتماعية في أشكال احتجاجها الكلاسيكية.

فإن كان للديناميكيات الاحتجاجية شوارع وفضاءات عامة تُنتجُ فيها، فلها أيضاً جدران تنطق من خلالها وتُعبِّرُ عن أطرها وذلك بواسطة الحروف والخطوط والألوان أي عبر رسامي «الغرافيتي».

فتونس منذ 2011، قُبَيْلَ وبعد سقوط «بن علي» وسيرورة الحركة الاجتماعية المستمرة في مناهضة منظومته التي تشتغل لإعادة انتاج نفسها، كانت ولاتزال ساحة للتعبير عبر ومن خلال الجدران. جدران صارت صدى لبقية جدران العالم وتحولت بدورها لرنين لها.

[16] فيديو تفسيري لمن هو «بانكسي». الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Xoe3Nn5vuBg

فأينما وليت وجهك فستجد غرافيتي هنا وغرافيتي هناك تتحدث عن قضايا وحكايات، تتحدث باسم الحرية والعدالة الاجتماعية أو نقد ما يحدث أو بالخصوص نقد البوليس وتدوين معاناة فئات وشرائح وطبقات. وذلك إما من خلال أفراد ومجموعات تمارس فن الشارع أو مجموعات الأولتراس أو مناضلي الحملات الشبابية، إلخ.

يمكن، إمبيريقياً، لتنزيل مبحثنا في السياق التونسي، أن ننطلق من مجموعة «زوأولة» كنموذج، وانطلاقاً من تسميتها المستقاة من اللهجة الدارجة والتي تعني «فقراء» أو ربما أكثر من ذلك قد تعني «فقراء طيبين وذوي كرامة» وكذلك انطلاقاً من امضاءها أو شعارها وهو حرف «Z» الذي يذكرنا بشخصية ZORO المحقق للعدالة على طريقته والمُمضي على الجدران كرسالة تثبت وجوده وتهدد وجود نقيضه، أو كذلك V for vendetta الذي لا يشذ عن هذا المنحى. هذه المجموعة، مجموعة رسامي غرافيتي ظهرت بعد 2011، أخذت على عاتقها أن تخاطب السلطة والرأي العام باعتبارها ناطقة، عبر الألوان والجدران، باسم المنبوذين المحرومين والمهمشين وذلك ما دفع النظام الذي لم يدخل بعد مرحلة انتقال ديمقراطي مُمأسس لمحاربتها عبر اللجوء لقوانين وإجراءات لا تشمل في فقهها ما يمكن أن يدين هؤلاء. هذه المجموعة ساندتها إمّا من خارجها أو من داخلها (بالانتماء إليها) فسيفساء من مناضلي المجتمع المدني إمّا بالكتابة والتدوين أو بوقفات مساندة ضدّ الاعتقالات البوليسية.

الصورة للمدوّنة الراحلة "لينا بن مهنّي" في سياق مساندة للوحات "غرافيتي" مجموعة زواولة سنة 2013.

فالغرافيتي هو الرسم غير الرسمي وغير القانوني لكنّه شرعي من وجهة نظر راسميه الذين يرسمون وينحتون ويحددون بأدواتهم وبألوانهم حدود تأطير شامل لكل مظاهر اللاعدالة والمتسبب فيها على مساحات حائطية تختزل وتُكثِّف في آن مطالب فئات وشرائح وطبقات بل مطالب مجتمع بأسره.

فرسام الغرافيتي، بترسيم لوحاته وإمضاءاته في المجال الحضري يثبت نوعاً من الاعتراف بوجوده ووجود هويته وبالأساس يرسم حدوداً مجالي قد نتبينها أكثر مع نوع من مجموعات الأولتراس التي تُرسِّم Marquage du territoire)) مجالاً لها وتستملكه في الأحياء الشعبية عبر رسوم «غرافيتي» تقوم بتعريف مجموعتها وتتحول تلك الرسوم، في النحو الراديكالي للأمور، لأكثر من واجهة اعتراف وتعريف إلى بوابة جمارك لمن يمرُّ ليلاً فيتعرض للنهب والسرقة فقط لأنه لا ينتمي عضوياً، أو عبر وشائج أولية، للمجموعة. من هذا الواقع المعقد يمكن تصور مدخل بحثي إضافي للعنصر الأول من الورقة ومتجاوز له يُمكِّننَا من توطئة فهم ممكن للغرافيتي في تقاطعها مع بعض مجموعات الأولتراس في واقع الإقصاء المجالي كثقافة حضرية

وبالأساس كأداة احتجاج عبر قومية تتمظهر من خلال تعبيرات سياسية في الشارع.

غرافيتي (لمجموعة «زاباتيستًا» المناصرة لفريق الترجي الرياضي التونسي بأحد أحياء العاصمة تونس) نسوقه كنموذج لما تعرّضنا لذكره أعلاه حول ترسيم الحدود المجاليّة بين مجموعات الأولتراس.

من هذا المنطلق يمكن أن نتمثَّل الجدران كامتداد للمواقف والسلوكيات الاحتجاجية، حيث يتحول الغرافيتي لأداة احتجاج في الشارع وطريقة انخراط لفاعِليها في شكل مخصوص من الفعل الجماعي.

فالمدينة، بسرعاتها الثلاث، على حد تعبير «جاك دونزيلو»، تصطفي وتنتخب في سرعة أولى، في «برجزة» حضرية، الفئات الأكثر مراكمة للثروة في مساحات عمرانية راقية، وتوسِّعُ في سرعة ثانية إمكانيات تجمع الطبقة الوسطى في الضواحي كمساحات عمرانية شعبية وببنية تحتية ومرافق ضرورية متوسطة، لتقصي وتفرد في سرعة ثالثة من هم الأقل مراكمة للرساميل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مساحات هجينة غير قابلة للتصنيف لتدني وتدهور البنية التحتية والمرافق الضرورية فيها. في تدافع السرعتين الثانية والثالثة، ما بين الضواحي، «الحومة الشعبية»، ومساحات من البناء العشوائي بشبه غياب تامّ لتدخل تنموي للدولة وحضورها فقط عبر أجهزة العقاب والتحكم والمراقبة، ينشأ فنانو الغرافيتي ليعبِّرُوا عما يسميه «بلانشون» حالة التيه أو اللامكان» (l›errance)، وليُعبِّرُوا في الآن نفسه عن كسرهم لهذه الحالة بما يسمى «فتحٍ» للمدينة وذلك عبر خلق لوحات ورسوم تنتج حالة من القرب والأنسنة وفك الاغتراب في المدينة من خلال جدرانها.

«الغرافيتي»، إن قاربناها كظاهرة فنية إذن اجتماعية، فهي بانتظامها وتكررها وإمكانية رصدها، مثلها مثل الأولتراس وأغاني وشعارات الثورة ومحاكاة وصدى ورنين وتماه مع ما يمكن رصده في عدة مجتمعات أخرى عبر العالم، إنها كأداة احتجاج وكوسيلة تعبير سياسية، تُعبِّرُ في الشارع، من خلال جدرانه وحيطانه، عن موقف سياسي يشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية. فيتحوّل الشارع إلى مجال لافتكاك الحقّ في الاعتراف، للإعلام عن وجود لا مرئي، لوجود أفرادٍ يُعبّرون عما لا ينقله في الإعلام وما لا تستطيع أن تراه المؤسسات الرسمية.

في هذا الإطار يندرج فن الشارع، بذهنية «الاندرغراوند» وكل ما هو بديل، كشكل احتجاجي وشكل انخراط في فعل فردي وجماعي عابر للحدود ومعاد للعولمة، في نحوها النيوليبرالي في آن.

استنتاجات وخلاصة:

منظمات الفعل الجماعي الكلاسيكية, الأحزاب بالأساس, تراجع دورها وقدرتها على الحشد والتعبئة تماماً كتراجع قدرة المؤسسات الرسمية على إدماج الفرد. فظهرت مجموعات الأولتراس, وغيرها من أشكال مجموعات الأنصار كمجموعة "البارابرافا" (من رحم هذا الواقع وصارت ملاذاً ووجهة لفئات واسعة من الشباب بتنوع انتماءاتهم الطبقية والفئوية ونوعية رساميله الثقافية والعلائقية/ الاجتماعية والاقتصادية, بالأخص وجهة لفئات من الشباب المنتمي للأحياء الشعبية أي الطبقة المتوسطة الدنيا والفقيرة الذين صاروا ينتمون لمجموعات الأولتراس لا فقط كأنصار فريق كروي للتشجيع بل كتناقض مع السلطة وللاحتجاج ضدها. ومن جهة أخرى صارت الأولتراس, كثقافة فرعية (sous-culture) مصدرا وموردا لانتاج وتشكيل وعي, خاصة من خلال الأغاني, يشمل أغلب الفئات والشرائح الشبابية وحتى غير الشبابية, ويتناقض مع الواقع الموجود ويؤسس لقوى نفي جديدة للمنظومة المُهيمنة.

إنّ بنية مجموعات الأولتراس ومنظومتها الذهنية وخصوصيتها التونسية وخاصة في سياق الانتقال الديمقراطي مابعد الثورة, تجعل من التحول الذي تشهده, تحول على مستوى خطابها خاصة, وهو تحول ناتج عن تأثر بالواقع المحيط بها والتي توجد فيه, تحولاً يجذِبُ فئاتٍ وشرائح أكبر من جيل الشباب (كمجال اجتماعي هشّ). هذا الخطاب الذي يتماهى, من خلال الأغاني, مع معيش غالبية هذا الجيل وذلك بخلق إطار يُكثِّف كل ما يعيشه الشباب وما يتمثله وما يدركه على مستوى المواقف والسلوكيات والانتظارات والتجارب المشتركة, إطار له قابلية الرنين معهم, أي لتجسُّدِ عملية تأطير (Framing), ويتمظهر ذلك من خلال استهلاك الأغاني واعادة توظيف واستيعاب لمصطلحاتها وكلماتها التي تقوم بتوصيف فنيّ للواقع.

الغرافيتي كأداة احتجاج تنضوي في نسق من التماهي والرنين بين سياقات وأماكن عبر قومية متباينة ومتشابهة في نفس الوقت, رنين يجمع فسيفساء شتات أشكال فعل جماعي, من خلال أدوات احتجاج فريدة وجديدة, بدون حدود مادية وبآفاق لا تحدها ولا تحددها النواميس القديمة للاحتجاج, إذ بسبب النشاز وانعدام الثقة[17] بين فئات متنوعة من الفاعلين الاحتجاجيين ومنظمات الفعل الجماعي الكلاسيكي أو بسبب تحول هذه الأخيرة ل " بنى نائمة" في ظل واقع معاد لها لا تتوفر فيه بنى فرص سياسية ممكنة تتيح لها العمل السياسي الفعال أو لأسباب وشروط موضوعية ومنطقيات فعل ورشاداتٍ منهجية فردية أخرى, ينسحب العديد من هؤلاء الفاعلين من أشكال "التنظم" المركزي العمودي الكلاسيكي وكذلك من استعمال أدوات ووسائل الاحتجاج القديمة, ليتجهوا

[17] عكس الرنين Résonance

للانخراط في "ناشطية" ذات منطلقات وأساليب وتكتيكات واستراتيجيات مختلفة.

الغرافيتي كفن واداة احتجاج في الآن نفسه, ليست ميزة تونسية بقدر ما هي خاصية عبر قومية اضفى عليها الواقع التونسي خصوصيته وبالتالي انتجت مشهدا احتجاجيا, من خلال جدران الشوارع, يعكس المد والجزر في العلاقة مع السلطة وكذلك هو مرآة لتطور وتنوع وتعدد وبالأساس حيثيات تشكل معقد للفعل الجماعي في تونس في إطار سيرورة الحركة الاجتماعية ما بعد اللحظة الثورية "17 ديسمبر 2010, 14 جانفي/يناير 2011".

لمن نوجه التوصيات

إلى منظمات المجتمع المدني المهتمة بدعم ومناصرة أشكال الفعل الجماعي المنخرطة في نضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وناشطية حضرية وثقافية ونسوية وبيئية, وبإنتاج معرفة علمية حول الحركات الاجتماعية.

إلى الفاعلين والباحثين وكذلك للفاعلين الباحثين المنخرطين في نسق الفعل الجماعي اللاكلاسيكي المنخرط في نضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وناشطية حضرية وثقافية ونسوية وبيئية.

إلى السلطات المنخرطة في نسق حواري تفاوضي مع الحركات الاجتماعية والمسؤولة عن تحديد تعديل وتغيير وإصلاح السياسات.

التوصيات

تفعيل البحوث السوسيولوجية حول الأولتراس وفن الشارع, بتغيير وتحيين للمقاربات وتشريك الفاعلين أنفسهم والباحثين الأكثر قدرة على التفاعل معهم, للتمكن من تكوين فهم علمي منطلق مما هو تجريبي يُعطي قراءة عقلانيّة لهذه الأشكال من الفعل الجماعي وبالتّالي تحديد سياسات لا تتعسّف على الواقع ولا تزيد من تفاقم المشاكل الموجودة بينها وبين الدولة. تفعيل منصات حوار وتفاعل بين مختلف الفاعلين ومنظمات الفعل الجماعي قصد التشبيك بينهم.

العمل على تفعيل الحوار مع هذه المجموعات لتعزيز قابليتها لحمل خطاب توعوي ينبذ التطرف العنيف والمدافع عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وقدرة هذا الخطاب على التماهي مع ذهنيات وتمثلات شرائح واسعة وفئات مختلفة من الشباب.

الحوار, القاطع مع فولكلوريات الموائد المستديرة والمبني على منطلقات وأسس علميّة, يساهم في تقليص مناطق الغموض بين الدولة ومجموعات الأولتراس وفاعلي فنّ الشارع وبالتّالي يخفف من التوتر في الملاعب وخارجها.

الغرافيتي فن وشكل إبداعي, قبل أن يكون احتجاجي. ومن هذا المنطلق هو مساهم في انتاج فضاء عام ومجال حضري متسم بجمالية ومخفف من تدهور البنية التحتية وحدة البناء الفوضوي ومدعم لعلاقة انسجام بين الفرد ومحيطه. بالتالي اعتباره فوضى وتخريب للفضاء العام ثم مواجهته بالإلغاء والمتابعة القانونية هو سلوك غير عقلاني وغير براغماتي. ونعتبر أنّ تقنين هذه الرسوم واعتبارها مشروعة بل واستيعابها من قبل المؤسسات الرسمية سيساهم في تخفيف

حـدّة التناقـض والاغتـراب التّـي تنتـج عـن واقـع الهشاشـة الحضريّـة. فـإن لـم تكُـن السُـلطة قـادرة علـى تغييـر هـذا الواقـع الهشّ، فلتسـاهم أو علـى الأقـلّ لا تمنـع، الأفـراد والجماعـات مـن تغييـر علاقتهـم بهـذا الواقـع مـن علاقـة تيـه واغتـراب إلـى علاقـة انسـجام وتفاعـل.

التمكيـن العلمـي لفسيفسـاء مـن الفاعليـن داخـل أشـكال الفعـل الجماعـي السـالف ذكرهـا مـن خـلال تكوينهـم علـى حـد أدنـى مـن أبجديـات البحـث العلمـي يمكنهـم مـن تدويـن بحثـي لمـا يعيشـونه لحظـة انتاجهـم للفعـل الاحتجاجـي، فعـل يحتـاج لتدوينـه، أو لا يمكـن تدوينـه، إلا موضعيـاً أي لحظـة حدوثـه in situ وفعـلٌ يسـتوجب معطيـات يصفهـا وينقلهـا فاعلوهـا كمـا عايشـوها، أنتجوهـا وتمثَّلُوهـا بمـا يوفّـر للباحثيـن فـي مرحلـة مواليـة كمـاً نوعيـاً مـن المعلومـات لـم يكـن ليتحصلـوا عليـه دون حمـل الفاعليـن لقبعـة الباحـث بصفـة مؤقتـة.

تعزيـز قـدرات «الباحثيـن الفاعلين» فـي المنطقة والتشـبيك بينهـم لخلـق قاعـدة معطيـات بحثيـة تحليليـة تمثـل قاعـدة عمـل لدعـم الفعـل الجماعـي اللاكلاسـيكي.

المراجع

مراجع باللغة الفرنسية:

Livres:

Tilly, Charles, et Sidney Tarrow. Politique(s) du conflit. De la grève à la révolution, traduit de l'anglais (États-unis) par Bouyssou Rachel. Presses de Sciences Po, 2015

Website:

Babelmed, « BAB. El med. » 29/12/2011, 2011. URL : http://www.babelmed.net/article/2650-tunisie-le-graffiti-arme-de-resistance-civile/

Journaux électroniques:

Camau Michel, « Un printemps arabe ? L'émulation protestataire et ses limites », L'Année du Maghreb [En ligne], VIII | 2012, mis en ligne le 01 janvier 2013, consulté le 27 janvier 2020. URL : http://journals.openedition.org/anneemaghreb/1383 ; DOI : 10.4000/anneemaghreb.1383.

GeKo, . (2019). Quand le stade déborde sur le mouvement social: Une histoire politique des supporters. Revue du Crieur, 12(1), 36-47. doi:10.3917/crieu.012.0036.

Johsua Florence, « Abeyance structure », dans : Olivier Fillieule éd., Dictionnaire des mouvements sociaux. Paris, Presses de Sciences Po, « Références », 2009, p. 17-23. URL : https://www.cairn.info/dictionnaire-des-mouvements-sociaux--9782724611267-page-17.htm

Mathy, A. (2019). Consubstantialité du canal et de l'énonciation : le cas du graffiti, inscription superposée et marginale. Cahiers internationaux de sociolinguistique, 15(1), 89-120. doi:10.3917/cisl.1901.0089.

مراجع باللغة العربية:

جـاب الله سـفيان، سوسـيولوجيا الفعـل الجماعـي فـي تونـس منـذ» 2011 تعـدد طـرق الانخـراط وتنـوع أشـكال الاحتجـاج «(مؤلـف جماعـي). تونـس: المنتـدى التونسـي للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة 2019.

مواقع إلكترونية:

Global Voices · Citizen media stories from around the world, "Global Voices". 23/08/2012, 2012. URL :https://ar.globalvoices.org/2012/08/23/24906/

SlateAfrique, « SlateAfrique » 22/09/2015, 2012.URL :http://www.slateafrique.com/616577/tunisie-zew-la-le-graffiti-se-revolte

مُلخّص السياسات حول الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني في مصر عام ٢٠١٧ – ٢٠٢٠

عمرو إسماعيل
باحث في علم الاجتماع السياسي

بقدر ما قدّم الفضاء الإلكترونيّ آفقاً جديدة للتواصل البشريّ ولظهور أعمال جديدة، فقد شكّل أيضاً تهديدات كبيرة جديدة من الناحية الأمنيّة والاقتصاديّة على حدّ سواء تستهدف عدداً من الدول، كما أنها تستهدف أيضاً عدداً من الجهات الاقتصاديّة الفاعلة. والواقع أنّ الطابع الافتراضيّ القائم على الإنترنت لهذه التهديدات لم يطرح أيّ شيء من تأثيرها البالغ.

على سبيل المثال، في العام 2000 أدّى فيروس «أنا أحبك I love you» الذي نشأ في الفلبين إلى خسارة تقدّر بنحو 950 مليون دولار في أمريكا الشمالية وحدها. وهذا بطبيعة الحال، لن يكون آخر فيروس يخلّف تأثيراً عالميّاً (دناريديس Denardis , 2014:90). قدّم الفضاء الإلكتروني نفسه بوصفه مجالاً لأنواع جديدة من الحروب. ففي العام 2010، أصابت دودة ستوكسنت Stuxnet الخبيثة المنشآت النوويّة الإيرانيّة (وبشكلٍ أكثر دقّة، البرمجيّات المستخدمة لتشغيل أجهزة الكمبيوتر سيمنز Siemens) وأدّت إلى تعطيل بعض أجهزة الطرد المركزي لديها (Denardis, 2014:86). وحتّى قبل هذه الحادثة، في العام 2007، واجهت إستونيا هجوماً إلكترونيّاً شاملاً من قبل مجموعة من المتسلّلين الرّوس بعد إزالة تمثال الجندي السوفيتي. أثّرت هجمات الحرمان من الخدمات الموزّعة على المصارف والمنافذ الحكوميّة ووسائل الإعلام. نلاحظ، في الآونة الأخيرة، ارتفاعاً في عدد الأخبار الزائفة والمعلومات المضلّلة التي يتم استخدامها كأداة لزعزعة استقرار الدول. بدا هذا جليّاً وواضحاً بشكلٍ خاصّ في سياق استفتاء انسحاب المملكة المتّحدة من الاتحاد الأوروبيّ (بريكست) عام 2016 والانتخابات الرئاسيّة في الولايات المتحدة عام 2016. في الحالة الأولى، أدّى التحقيق في الموضوع والإنفاق الذي كشفته روسيا بمبلغ 4.6 مليون يورو مخصّص لوسائل الإعلام الموالية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكست) إلى جعل وزيرة الخارجية البريطانيّة آنذاك تيريزا ماي تتّهم روسيا بتسليح المعلومات.

إزاء هذه الخلفيّة، لا عجب في أن يصبح الأمن السيبراني يشكّل إحدى الأولويات القصوى لكلّ بلد في العالم. إذا نظرنا إليه بإعتباره دولة «مثاليّة»، فهي دولة لا توجد فيها أيّ تهديدات (Bouyon & Krause, 7:2018). أو دولة بمنأى عن الخطر أو الضرر الناجم عن تعطّل أو إخفاق تكنولوجيا المعلومات أو من خلال إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات (Bouyon & Krause, 7:2018)، يركّز تطبيق الأمن السيبراني على حماية الدول والمجتمعات من الحرب الإلكترونيّة المفهومة على نطاق واسع (هجمات الحرمان من الخدمات، والقنابل المنطقية، وأحصنة طروادة، والفيروسات، والديدان، والمعلومات المضللة التي تطلقها وكالات

الاستخبارات، والمتسلّلون (أو القراصنة الناشطون) والإرهابيّون.

لقد اعترفت مصر، السبّاقة في إدارة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، منذ فترة طويلة بأهميّة الفضاء الإلكترونيّ للدولة والمجتمع. وفقاً لدستور عام 2014، أضافت مصر المزيد من الثقل إلى أهميّة الأمن السيبراني في عمل الدولة. تنصّ المادة 31 من الدستور على أنّ «أمن فضاء المعلومات يشكّل جزءاً لا يتجزأ من نظام الاقتصاد والأمن الوطنيّين. تلتزم الدولة باتّخاذ الإجراءات اللّازمة للحفاظ على هذه المعلومات بالطريقة التي ينظّمها القانون». وبالتالي، أدّى الالتزام الذي تمّ التعهّد به إلى اعتماد استراتيجيّة الفضاء الإلكترونيّ للفترة الممتدّة ما بين 2014-2017 وما بعدها للفترة الممتدة ما بين 2017-2020. من أجل المساهمة في النقاش حول حالة الأمن السيبراني في مصر وتطوّره المستقبليّ، يقدّم هذا الملخّص عن السياسات مجموعة من الملاحظات حول العوامل التي تعوق تنفيذ الاستراتيجيّة الحاليّة، وبالتالي، يشير إلى التوصيات المتعلّقة بوضع أسس السياسة المستقبليّة.

إنّ تركيز الحكومة المصريّة على الأمن السيبراني يشكّل استمراراً جليّاً وواضحاً للتطور التدريجيّ لسياسة الإنترنت المصمّمة على نطاقٍ واسع. وهو يعكس شغف وولع المجتمع والدولة بالفضاء الإلكترونيّ (السيبرانيّ) باعتباره المكان الاقتصاديّ والظاهرة الاجتماعيّة.

وفقاً لأحدث البيانات المتوفّرة لعام 2018، ثمّة ما لا يقلّ عن 47.4 مليون مستخدم للإنترنت في مصر (Neagu & Savu, 2019: 989). وهذا أمر مثير للإعجاب، إذا أخذنا في الاعتبار أنّ خدمة الإنترنت أصبحت متاحة لأوّل مرة للمجتمع الأكاديميّ في العام 1993 (Kelly & Cook, 2011:119). كان أوّل اتصال بالإنترنت في مصر بين شبكة الجامعة المصريّة والشبكة الأكاديميّة البحثيّة الأوروبيّة (EARN) في تشرين الأول/أكتوبر عام 1993 (الاتّحاد الدوليّ للاتّصالات ITU ITU, 2001:10).

بدأ مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار بمجلس الوزراء المصريّ (IDSC) بإقامة قناة اتّصال بين شركة المصريّة للاتّصالات Telecom Egypt ومزوّدي خدمات الإنترنت ISPs (الاتّحاد الدوليّ للاتصالات ITU, 2001:10). كما تمّ نشر مركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار بمجلس الوزراء في وقتٍ لاحقٍ للتعاون مع تكنولوجيا المعلومات الإقليميّة وهندسة البرمجيّات بغية تزويد الشركات الخاصّة والمنظمات غير الحكوميّة والوكالات الحكوميّة بحسابات مجانيّة على الإنترنت (الاتّحاد الدوليّ للاتصالات، ITU: 2001:10). أصبحت شبكة الإنترنت متاحة للعموم بحلول عام 1995 (Kelly & Cook, 2011:119). وفي العام 2000، بلغ عدد مالكي أجهزة الكمبيوتر الشخصيّة 1.4 مليون شخص فقط، أي حوالي 2.1% من السكان، وكانت تكلفة الوحدة 328 دولاراً أمريكياً (الاتحاد الدولي للاتصالات، ITU, 2001:10). وبحلول عام 2004، أطلقت الحكومة المصريّة مبادرة «كمبيوتر في كلّ بيت» التي سمحت بامتلاك جهاز الكمبيوتر وفقاً لخطة شهريّة بتكلفة 60 جنيه مصريّ (10 دولار أمريكيّ) (عبد الله، 152: 2005). وفي وقتٍ لاحقٍ من العام 2002، أطلقت الحكومة برنامج «الإنترنت المجانيّ» الذي سمح بالولوج إلى الإنترنت عبر خطوط الهاتف بنفس سعر المكالمة المحليّة (0.15 دولار أمريكي للساعة) (Kelly & Cook, 2011:119). وبعد ذلك بعامين، تمّ إدخال تقنيّة خط المشترك الرقميّ غير المتناظر (ADSL) تليها تقنيّة خط المشترك الرقميّ غير المتناظر + 2 ((2 ADSL + ممّا أدّى إلى زيادة سرعة البيانات من 256 كيلوبايت / ثانية إلى 24 ميجابايت / ثانية (Sedra, 2013: 2).

تمّ تسليط الضوء على الأمن السيبراني في العام 2009 عندما أُنشيء فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبيّة المصريّ (CERT) الذي يستضيفه الجهاز القوميّ لتنظيم الاتصالات (NTRA). يُبيّن الجدول التالي التهديدات السيبرانية التي واجهتها مصر بين عام

2015-2017 (فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبيّة المصريّ Egyptian CERT), كما ورد في (Neagu & Savu, 2019:989)

نوع الحادثة	معدل الحوادث
تشويه موقع الويب (الولوج إلى الخادم الذي يستضيف الموقع وتغيير بياناته)	53.22 %
تشويه الكتلة (القيام بعملية التشويه في عدّة مواقع يتمّ استضافتها في الخادم عينه)	4.81 %
انتشار البرمجيّات الخبيثة (تنزيل البرمجيّات الخبيثة على جهاز الضحيّة أثناء تصفّح موقع مُصاب)	29.84 %
هجمات الحرمان من الخدمات الموزّعة DDOS	1.3 %
التصيّد الاحتيالي	4.82 %
حقن أس كيو إل (حقن تعليمات الاستعلام البنيوية (SQL) بإضافات	0.77 %
فهرسة متعسّفة	0.6 %
تجاوز المصادقة	0.6 %
أمور أخرى	4.04 %

جدول رقم 2. الحوادث المتعلّقة بنوع الحادثة في السنوات 2015-2017 في مصر.
المصدر: تقرير صادر عن فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبيّة المصريّ EG-CERT))

من الجدير بالملاحظة أنّ جميع هذه التطوّرات المتعلّقة بالإنترنت والأمن السيبراني لفترة طويلة لم يواكبها إستحداث إطار قانونيّ مخصّص. فبدلاً من ذلك, غطّت بعض الأحكام المتفرّقة مجموعة واسعة من الأنشطة بدءاً من انتهاك الملكية الفكريّة واستخدام التطبيقات غير المرخّصة إلى التلاعب بالبيانات المخزنة والقرصنة, واستخدام أدوات التشفير, وإساءة معاملة الأطفال عبر الإنترنت . في سياق ما بعد الثورة فقط, تمّ اعتماد ثلاثة قوانين ذات صلة بالفضاء الالكترونيّ (القانون رقم 175 الصادر في العام 2018 الذي يُعنى بـ «الجرائم الحاسوبيّة», القانون رقم 94 الصادر في العام 2015 الذي يُعنى بـ «مكافحة الإرهاب», والقانون رقم 179 الصادر في العام 2018 الذي يُعنى بـ « تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام»).

الإستراتيجية الوطنيّة للأمن السيبراني في مصر عام 2017-2020, التهديدات والاستجابة

تمّ استحداث استراتيجية عام 2017-2020 ضدّ الإطار السياسيّ والسياق التنظيمي المبينين أعلاه. تهدف الاستراتيجية إلى «مواجهة التهديدات السيبرانية وتعزيز الثقة والأمن للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتطبيقاتها وخدماتها في مختلف القطاعات الحيويّة, بغية خلق بيئة رقميّة آمنة وموثوقة ومُؤتمن بها للمجتمع المصري». تَعمد الاستراتيجية إلى تحديد التهديدات, وتعرض تطوير البرامج المستقبليّة التي ترمي إلى مواجهة هذه التهديدات.

التعامل مع الفضاء الإلكترونيّ المصريّ

تحدّد الاستراتيجية التهديدات المختلفة التي تواجه الفضاء الإلكتروني المصري على النحو التالي:

التهديدات التي تواجه الدولة:

- تهديد اختراق وتخريب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ((ICT.
- تهديد الإرهاب السيبراني والحرب الإلكترونيّة.

التهديدات التي يتعرّض لها الأفراد والقطاع الخاص:

- تهديد الهوية الرقميّة وسرقة البيانات الخاصّة.

تقدّم الاستراتيجيّة أيضاً قائمة مفصّلة للغاية بأكثر القطاعات الهامّة المستهدفة والتي تتمثّل بالقطاعات التالية:

- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)
- قطاع الخدمات الماليّة
- قطاع الطاقة
- القطاع الحكوميّ
- قطاع النقل
- قطاع الخدمات الصحيّة والمساعدات الطارئة
- قطاع الإعلام والثقافة

البرامج والتطبيقات

وضعت الاستراتيجيّة البرامج التالية لتحقيق أهدافها:

- برنامج لتطوير الإطار التشريعيّ المناسب يعمل على حفظ أمن الفضاء الإلكترونيّ وحماية الخصوصيّة والهويّة الرقمية.
- برنامج لتطوير نظام وطنيّ متكامل لحماية الفضاء الإلكترونيّ وتأمين البنية التحتية الأساسيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT.
- برنامج لحماية الهويّة الرقميّة (برنامج المواطنة الرقمية), وتحسين البنية التحتية اللّازمة لإرساء الثقة في المعاملات الإلكترونيّة بشكلٍ عام, وفي الخدمات الحكومية الإلكترونيّة بشكلٍ خاصّ.

- برنامج لإعداد القدرات والخبرات البشرية اللّازمة لتنفيذ نظام الأمن السيبراني في مختلف القطاعات.
- برنامج لدعم البحث العلمي والتطوّر وتطوير قطاع الأمن السيبراني.
- برنامج لرفع مستوى الوعي بالفرص والفوائد التي توفّرها الخدمة الإلكترونية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية, وبأهميّة الأمن السيبراني في حماية هذه الخدمات من المخاطر والتحدّيات.

تحديّات تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني في مصر عام ٢٠١٧-٢٠٢٠

إنّ الاستراتيجيّة طموحة للغاية وتهدف إلى إحداث تغيير حقيقيّ داخل الفضاء الإلكترونيّ في مصر. إنّ برنامجاً مثل المواطنة الرقمية من شأنه أن يغيّر قواعد اللّعبة بالنسبة للمصريّين والشركات والحكومة ممّا يجبرها ويُرغمها على تطوير أدوات الحكومة الإلكترونيّة الحقيقيّة وتبنّيها. ولكن، في حين أنّ الإستراتيجيّة تقترح مجموعة من الأهداف واسعة النطاق، إلا أنّنا نلاحظ من خلال المتابعة على مدى السنوات الثلاث الماضية أنّه لم يتحقّق إلّا القليل منها، إنّ وجدت. وكما هو الحال دائماً، يكمن التّحدي الحقيقيّ في تنفيذ الاستراتيجيّة والسياسة القائمة عليها. تحت هذه العقبات الرئيسية الثلاث التي تحول دون تحقيق أهدافها الطموحة، تمّ تحديد الخطوط العريضة لوسائل معالجتها.

التحدي الأول: **التخطيط والالتزام بالموارد والتقييم**

يعتمد نجاح أيّ استراتيجية على التخطيط الواضح، الذي يتضمّن مؤشرات وجدول زمنيّ مع أهداف جليّة وواضحة قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ونظراً لعدم وجود هذه الأدوات، فقد تمّ إعاقة تحقيق الأمن السيبراني الوطني في مصر في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ إلى حدٍّ كبير.

من المُحبّذ بشدّة أن تكون الاستراتيجيّات المستقبليّة مصحوبة بخطة عمل تركّز على تفعيل الأهداف مع معلومات حول كيفيّة قياس التقدّم المحرز نحو تحقيقها. وينبغي أن يشمل ذلك المراحل (الأهداف القصيرة الأجل) والأحداث (الأهداف القصيرة الأجل ذات الأهميّة الأساسيّة لتحقيق الاستراتيجية) وربّما المؤشرات. فقط مع توخّي الوضوح فيما يتعلق بالجدول الزمني، يمكن وضع مخطّط للموارد اللّازمة وتخصيصها لأهداف محدّدة. علاوةً على ذلك، ونظراً لأنّ هذه السياسة قد تمّ وضعها وتطويرها على مدى السنوات الخمس الماضية، سيكون من المفيد تقييم الأهداف التي تم بلوغها حتى الآن قبل إصدار الوثيقة الجديدة.

التحدي الثاني: **الشراكات في دائرة الخطر**

من بين الركائز التي تستند إليها الاستراتيجيّة، أنه ثمّة حاجة إلى وضع إطار قانونيّ لضمان الأمن السيبراني الذي يشمل خبراء من القطاع الخاص والمجتمع المدنيّ إلى جانب خبراء دوليّين. كما يظهر نهج أصحاب المصالح المتعدّدة هذا بشكلٍ واضح في ركيزة أخرى ألا وهي البحث العلمي وتطوير قطاع الأمن السيبراني. تنصّ الاستراتيجيّة على ضرورة إقامة تعاون ما بين مؤسسات البحث والشركات المحليّة في مجال الأمن السيبراني والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأمين الحوسبة السحابيّة. ومع ذلك، فإنّ التشريع الرئيسيّ، قانون الجرائم

الحاسوبيّة لعام ٢٠١٨، ينطوي على مواد قد تعترض وتعيق هذه الشراكات.

أوّلاً، فيما يتعلّق بمزوّدي خدمات الإنترنت IPSs، الذين وفقاً للقانون هم مقدّمو خدمات المعلومات، وبالتالي، على سبيل المثال، شركة استضافة الويب، شركة اتصالات، شركة تطوير ويب، مطوّر برمجيّات، وأيضاً شركات حلّ أمن الكمبيوتر. تشترط المادة ٢ على مزوّدي خدمات الإنترنت الاحتفاظ بالبيانات الشخصية للمستخدمين وأنشطتهم عبر الإنترنت وذلك لمدة ١٨٠ يوماً. بالإضافة إلى ذلك، تُحتّم على مزوّدي خدمات الإنترنت حماية بيانات المستخدمين الخاصّة بهم بشكلٍ خاص وعلى نحو آمن وتسليمها إلى الأجهزة الأمنيّة بعد صدور أمر قضائيّ.

تجيز المادة ٣٣ بمعاقبة مزوّدي خدمات الإنترنت بغرامة ماليّة لا تتجاوز ١٠ ملايين جنيه ولا تقلّ عن ٥ ملايين جنيه، في حال فشلوا في حفظ البيانات لمدّة ١٨٠ يوماً. كما تنصّ المادة ٣١ على سجن إدارة مزودي خدمات الإنترنت لمدة لا تقلّ عن سنة واحدة و/أو معاقبتها بدفع غرامة قدرها ٥٠٠٠ – ٢٠,٠٠٠ جنيه في حال عدم حماية خصوصيّة المستخدمين.

منحت المادة ٦ هيئة التحقيق، بعد الحصول على أمر قضائيّ، الحقّ في طلب بيانات من مزوّدي خدمات الإنترنت فيما يتعلق بالمستخدمين وحركة المرور الخاصّة بهم. وفي حال رفضوا الامتثال لهذا الأمر، يجوز معاقبة مزوّدي خدمات الإنترنت، بموجب المادة ٣٢، بالسجن لمدة لا تقلّ عن سنة و/أو دفع غرامة لا تقلّ عن ٢٠,٠٠٠ ولا تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

ستؤثّر الأحكام المتعلّقة بمسؤولية مزوّدي خدمات الإنترنت في تقديم البيانات ذات الصلة بمستخدميهم إلى الحكومة على مستقبل هذا القطاع في مصر. من بين مزوّدي خدمات الإنترنت، هناك شركات استضافة البيانات التي يتمثّل أحد أهدافها الرئيسيّة في ضمان أمن البيانات. ومع ذلك، سيتعيّن عليهم تخفيض معايير الحماية المقدّمة إلى مستخدميهم، حيث يتوجّب عليهم نقل أي بيانات إلى السلطات تستند إلى الأمر القضائي (غالباً ما تكون أي بيانات، لا تقتصر على الوقت أو الغرض). وهذا سيؤثّر على قدرة مصر على اجتذاب مثل هذه الشركات، فضلاً عن بناء شراكة مع هذه الشركات في مجال الأمن السيبرانيّ.

علاوةً على ذلك، تُجرّم المادة ٢٩ من قانون الجرائم الحاسوبيّة المساس بأمن المواقع الإلكترونيّة، ورسائل البريد الإلكترونيّ بالسجن لمدة لا تقلّ عن سنة و/أو دفع غرامة تتراوح ما بين ٢٠,٠٠٠ و٢٠٠,٠٠٠ جنيه. وفي حال تكرار الجرائم المذكورة سابقاً على الموقع الالكترونيّ بسبب إهمال مدير الموقع الإلكترونيّ، فإنّ عقوبة المدير ستكون السجن لمدة لا تقلّ عن ٦ أشهر و/أو دفع غرامة تتراوح بين ١٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ جنيه.

إنّ عقوبة مديري المواقع الالكترونيّة أو مسؤولي تكنولوجيا المعلومات IT الذين يفشلون في حفظ أمن مواقعهم الإلكترونيّة تزيد من الالتزامات والضغوط الناجمة عن ذلك التي لا وجود لها في بلدانٍ أخرى. وهذا من شأنه أن يشجّع تلك الشركات على العمل من خارج مصر. أو ببساطة عدم الإبلاغ عن أيّ اختراق وقرصنة تحدث على خوادمهم ممّا سيؤدي إلى تدهور حالة الأمن السيبراني للفضاء الإلكترونيّ المصريّ.

التحدي الثالث: أبرز الغائبين: الخصوصيّة وإنترنت الأشياء

لم تولِ الاستراتيجيّة اهتماماً لحقّ الخصوصيّة وحقّ المواطنين في الحصول على بياناتهم وكيف يمكنهم حماية بياناتهم من إساءة استخدامها عبر المواقع الإلكترونيّة والمعلنين. في الوقت ذاته، تركّز الاستراتيجيّة على الجهود الاقتصاديّة والأمنيّة القائمة على البيانات والتي تستند في الأساس إلى معالجة بيانات مستخدمي الخدمات.

من المهمّ في هذا السياق ملاحظة أنّ معالجة البيانات الشخصيّة بشكلٍ مُطرد ومتزايد في جميع أنحاء العالم تتأثّر باللّائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي EU الذي يشمل نطاق تطبيقه الجغرافيّ الخدمات التي تستهدف مواضيع البيانات داخل حدود الاتّحاد الأوروبي (المادة ٣(٢) من اللائحة العامة لحماية البيانات). بشكلٍ واضح، تنصّ اللائحة العامة لحماية البيانات على توقّع تناسب التدخّل في حقوق الأفراد والعقوبات المفروضة على إساءة استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، يُلزم النظام مراقبي البيانات بضمان أمن البيانات الشخصيّة (المادة 0 من اللائحة العامة لحماية البيانات)، ممّا يوفّر مسؤولية مشتركة معزّزة للأمن السيبراني على مستوى الدولة والمنطقة. والأهمّ من ذلك كلّه، أنّ النظام أثّر بشكلٍ سلبيّ على النموذج الأمريكيّ في تنظيم الخصوصيّة، حيث اضطرت الولايات المتحدة، في ظلّ غياب القوانين الفيدراليّة، اتّباع نموذج الاتّحاد الأوروبي كُلّما تمّ نقل بيانات، مواضيع بيانات الاتحاد الأوروبي إلى الشركات الأمريكيّة، وبالتالي إنشاء إطار حماية وانتصاف مشابه (انظر: إطار درع الخصوصيّة وقرار الكفاية ذي الصلة للمفوضيّة الأوروبيّة). وإذا كانت الشركات المصريّة ترغب في التعاون على نحو مماثل مع الشركات القائمة في الاتحاد الأوروبي، فإنّ الأمر كان ليتطلّب فرض ضمانات مماثلة.

في ضوء هذه المعلومات، تجدر الإشارة إلى أنّه من بين بعض الأحكام في النظام القانوني المصري، فإنّ الأحكام المتعلقة بالمعالجة غير القانونية للبيانات الشخصية تنصّ على فرض عقوبات قاسية. يتعامل قانون الجرائم الحاسوبيّة مع قضيّة الخصوصيّة في المادة ٢٥ حيث يفرض عقوبات على بيع بيانات شخصٍ ما للإعلان على المواقع الالكترونيّة، أو مشاركة صور شخصٍ ما من دون الحصول على موافقته على ذلك عن طريق السجن لمدة لا تقلّ عن ٦ أشهر و/أو دفع غرامة من ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه.

فضلاً عن ذلك، لا تأخذ الاستراتيجيّة في الاعتبار الأهميّة المتزايدة لإنترنت الأشياء، والتي رغم أنّها توفّر سُبلاً جديدةً للتقدّم الاقتصاديّ، لا تقدّم المزيد من التفاصيل والتوضيحات عن مخاطر الأمن السيبراني المتنامي، والتي ترتبط جزئياً بمعالجة البيانات الشخصيّة غير المرغوب بها وغير المحميّة (وفي بعض الأحيان البيانات الصناعية الكبيرة).

التوصيات

ثمّة حاجة لإعداد خطة عمل جليّة وواضحة تضع أهداف دقيقة وواقعيّة قصيرة وطويلة الأجل، مع مؤشرات وأحداث لتحديد نجاح الاستراتيجيّة.

يجب تعديل الإطار القانوني (قانون الجرائم الحاسوبيّة)، لا سيّما فيما يتعلّق بأنشطة مزوّدي خدمات الإنترنت ISPs، بحيث يصبح الاقتصاد المصريّ أكثر جاذبيّة للاستثمار الأجنبيّ ومشجّعاً لمنظّمي المشاريع المحليّين.

ينبغي تنقيح الاستراتيجيّة، على وجه الخصوص، لتعكس التطوّرات في مجال إدخال شبكة إنترنت الأشياء في الاقتصاد العالميّ.

يتعيّن أن تكرّس الاستراتيجيّة والإطار التنظيميّ مزيداً من الوقت لتطوير الإطار الذي يركّز على اقتصاد البيانات، مع التركيز بشكلٍ خاص على معالجة البيانات الشخصية وحمايتها كوسيلة لفضاء إلكترونيّ آمن في نهاية المطاف في مصر. وسيكون من المفضّل في هذا الصدد، سنّ التشريع الذي يراعي اللّائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عن الاتحاد الأوروبيّ.

المراجع

عبد الله, رشا أ. 2005. Taking the e-train: تطوّر الإنترنت في مصر. Global Media and Communication 1, عدد 2: 149-165

Bouyon, S& Krause, S. 2018. Cybersecurity in finance 1st ed. GB: مركز دراسات السياسة الأوروبية

Commission Implementing Decision (EU) 2016/1250 المؤرخ في 12 تموز/ يوليو عام 2016 بموجب التوجيه رقم EC/46/95 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن كفاية الحماية التي يوفرها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. درع الخصوصية (تم الإخطار بموجب الوثيقة رقم 4176 (2016) C)

دينارديس, ل. (2014). The global war for internet governance. نيو هافن New Haven: مطبعة جامعة ييل Yale

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. مبادىء درع الخصوصيّة, https://www.privacyshield.gov/EU-US-Framework

Internet on The Nile: دراسة حالة مصر. (2001). الاتحاد الدولي للاتصالات. متاح على الموقع التالي: https://www.itu.int/itudoc/gs/promo/bdt/cast_int/80621.pd

كيلي, سانجا, وسارة, كوك. الحرية على النت 2011 Freedom on the net 2011. في Freedom House [قاعدة بيانات على الإنترنت]. واشنطن, العاصمة, الولايات المتحدة الأمريكية, 2011. متاح على الموقع التالي: http://www.freedomhouse.org/uploads/fotn/2011/FOTN2011.pdf

قانون رقم 143. (1994). قانون الشؤون المدنية. مصر

قانون رقم 12, الصادر في العام (1996) القاضي بإصدار قانون الطفل المعدّل بموجب القانون رقم 126 الصادر في العام 2008. مصر

قانون رقم 82, الصادر في العام (2002) المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية, في مصر

قانون رقم 10, الصادر في العام (2003). قانون تنظيم الاتصالات. مصر

قانون رقم 15, الصادر في العام (2004). قانون التوقيع الالكترونيّ. مصر

قانون رقم 95, الصادر في العام (2015). قانون مكافحة الإرهاب. مصر

قانون رقم 175, الصادر في العام (2018). قانون مكافحة الجرائم الحاسوبيّة. مصر
قانون رقم 180, الصادر في العام (2018). قانون تنظيم الصحافة والاعلام والمجلس الاعلى لتنظيم الاعلام. مصر

Neagu, F. S., & Savu, A. (2019). The costs of cyberterrorism for the national economy: , الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ مصر. Proceedings of the International Conference on Business Excellence, , 13 (1) , 983993-. Doi: 10.2478/picbe-20190086-

سيدرا, ك. 2013. "The Role of Social Media & Networking in Post-Conflict Settings: Lessons Learned from Egypt." مؤتمر بنك التنمية الأفريقي, تونس. 1-12.

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org